



فهرس الكنا
باب الكلام في النبوة

باب فرغاب القبر

باب فخر المومنين في الجنة وخلق
الكفار في النار

باب الكلام في المنزلة
بين المذنبين

باب الكلام في الوعد والوعيد^{العقل}

باب في بيان طرف من احوال

باب فخر المومنين في الجنة وخلق
الكفار في النار

باب الكلام في التكفير^{التقنين}

باب الكلام في الوعد والوعيد^{السمع}

باب في بيان حال المكمل بعد الاحوال^{الذوق}

باب الكلام في الشفاعة

هـ

من كتاب التفسير
الذي هو
الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو

من كتاب التفسير
الذي هو
الكتاب
الذي هو

الحر الباك من عمده المستشرق
اصول الدين امامه الفقه الامام الحارث

الاول والاعلى الفخر والجلال
حالا الامام حاتم الدين لسان الحكيم ابو عبد الله
حميد بن احمد بن محمد المحلى جليل الله روحه
الدين وحميد بن عبد الله الاسلام والمسلمين

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على رسوله
محمد المصطفى وآله الكرام الطاهرين



٤٧٥

MILLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM : H. Olipaşa
ESKİ KAYIT : 375
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم اغفرنا

قال الامام المنصور بالله

سلام الله عليه وعلى آله الا
كفره وان يحرم الله عليه رسوله وسببه
وصفيه وحزبه من جملة الخلق المهدود والمطروحة لانه خابا لم يعرفه
مطابقا لها فخر الخاف له عن اقباله مع الخوض على ابطال امره وبصيرته اكاره في الله تعالى
صبره عنه واعلم انه من جملة عسرة مواضع احدها في معنى النبوة والرسالة والحق والرسول
والنبي في الدلالة على حسن المعنى وسائر العزض بها والناك صفات الرسول التي هي كونه عليها
وسائر الاكوار عليه والرابع في ذكر ما حوز ان معناه الرسول وما لا حوز في الحامض في الطريق الى
نبوة الامام عليه السلام والسابع في كتابه المذهب وذكر الخلاف في نبوة سائر الله عليه واله
والسابع في الدلالة على نبوة سائر الله عليه واله والناظر في كونه من سائر الاكوار في جمع العزض
سائر كونه افضل الامام عليهم السلام والسابع في ذكر الكلام على النبوة في سائر السرائع والناظر في
والناظر في نهج النبوة سائر الله عليه واله الى انقطاع الكلام في **اما**
الموضع الاول فاعلم ان الرسول في اللغة هو المجد للرسالة المعينة وعرى السمع هو
المجد للرسالة عن الله تعالى في واسطة الامم والناظر في واسطة الامم في سائر السرائع
فانهم يعاينوا كلام الله تعالى وسائر السرائع الى من بعدهم والله حال من بعدهم مع من بعدهم وهكذا
حال رسول الله صلى الله عليه واله في وحيه فانه كان واسطة السرائع ومع هذا لا يوصفون
فانهم رسل الله بالانفاق وليس الا انهم يلعبوا واسطة الرسول وهو ادم خلاد الرسول طاه فاعلم ان الله
يعاينهم واسطة الامم في الاقرب من اطلاق هذه اللفظة وتفسيرها في المراد من هذه صفة النبوة
اذ قيل الرسول منهم ما فهم من قولنا رسول الله وبطلان هذه اللفظة على الملايكة عليهم السلام
كما يطلق على الانبياء عليهم السلام ولهذا ان يعاين الملايكة رسل الله واما النبي فله قايده في اصل
اللفظة ما فيهم من انهم من اولاد الرفع ما حوز من النبوة وهي الرفع ولهذا ان الساع
فاصبح رما دقا والحي مكان النبي من الكائن واما اذا فهم من اولاد الانبياء والاحبار

انما في فلاز نكدا او احرف قال تعالى من اما هذا قال النبي العلم الحيز وكذا الله صفة في حق
الرسول صلى الله عليه واله فانه رفع الى منزلة عبد الله تعالى وحي الله فصار قولنا في انه معنى
منه كونه حسن معنى من خرد من احاسس البشر في سبيل الله وتقصير معنى مبعث وحكم معنى
محكم قال تعالى في القرآن الزينات الكتاب الحكيم برر المحكم قال الشاعر
وصفه ما في الملوك حكمه فذلكها لقال من ذاقها اراد في حكمه ما سعمل فخلا معنى
واما في عرف اهل الشرع فلا فرق بين قولنا رسول وبين قولنا نبي ولهذا ان يحوز ان بها هذا في الله
وليس برسوله او رسوله وليس بينه ولهذا ان طاب على سببه من بابها النبي ومنه بابها الرسول وقد
حالت المطرقة في ذلك وزعموا ان النبي ليس معنى الرسول وما ذكرناه من ابطاله وان في النبي
فقد ان الله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول الا في عطف لاجلها على الاحرار عطفه على
نفسه **فاما** هما خلقان في القايده في اصل اللفظة في عطف لاجلها على الاحرار وعطف النبي
على بعضه وعلى نفسه بخلاف اللفظة لما جرد لاجلها على طريفة اللفظة والناظر في طريفة
السريع ولهذا ان يعاين وادل احراز من السنن مسامحة ومنه في نبوة وهما من جملة الاسما عليهم السلام
وقال تعالى فيها فاحكمه وعمل ورفان وقال تعالى ما بها الذين آمنوا وقال تعالى الا الذين آمنوا وعملوا
الصالحات اراد بالامان الاول طريفة اللفظة والناظر في طريفة السمع **فان** التزوي
في خبر ابو درابة سأل رسول الله صلى الله عليه واله عن الانبياء فقال ما به الف واربعه عشر
الفا قال فيهم الرسل قال بلها **فاما** الخبر من الاحاد فلا يحوز فادحا فيما جاز به ونعذر
صحي لوجه حله على وجه صحيح لا سائر الادلة وقد ذكر بعض العلماء انه اراد بالانبياء الاحبار
عن العز والذين من بعدهم الصلاحية النبوية وانه ارسل بعضهم **فان** هل هو شبيه
الملايكة ما به انما **فاما** كلام المعنى ما في فهم من الله تعالى في سائر الامم واسماهم ولهذا
قال جاعل الملايكة رسل الله تعالى على المعنى السري وهو ان النبي هو المجد للرسالة
عن الله عز وجل يعز واسطة الامم يحوز ستمهم اصل من هذا المعنى من حوز في فهم الا انه قد
استعمل هذه اللفظة في حق الرسل من الشريعة ومنهم من صارت سائرهم الى الافهام واذلست
لا فرق بين الرسول والنبي من جهة السمع فلا فرق ايضا بين النبوة والرسالة في الشرع والنبوة هي الرسالة

في خبر ابو درابة

والرسالة هي السورة وهي ما سجد له الرسول عن الله تعالى فاستطاع ان يذوق ذلك هو الهزار وسائر
انواع الخطاب الوارد من الله تعالى وقد يوصف الرسول بانه حجة وانما اراد بذلك ان افعاله واقواله حجة
لنبي الله هي ما يعرف بها حسن امره ووجوبه اوصفه وهذا حاصل في افعاله واقواله والاسم الذي
عنه هذا المعنى في الاصل لا يحد لا يكون حقيقة الا بالمراد به ما على عليه من ذاته وهذا الاختصاص
دون غيره لغير الاحسام عاين في كونها حجة عاين الله تعالى **واعلم** انه لا يطلق على غيره حجة
عالمية لانه قد استعمل هذه اللفظة في حقه ولعبه فان قوله وفعله حجة
الرجوع اليها حال وعينه وقد ذهب الامامية الى ان الله حجة في نفسه بانه تعالى وهذا
يعني ان الله ليس قوله وفعله حجة عاجداً في صور ذلك في الرسول **فان** الرسول الامام ان
لهم الغير الرجوع الى قوله **فان** هذا السبيل في قوله حجة بل لانه من الولاية العامة
فاسبه ما يقوله في القاص ان الله ان يبرز العن طريقه الحجة امره وان خالف احكامه في حقه عليه
وحكمه الا بصادقه ولا يكون موصوفاً بانه حجة وذهب ابو الهذيل وعباد الى ان المحرر من الرشد
حصل في فهم العلم الصوري في حقه بوضوح ما به حجة وهذا لا يصح لانه حجة هو نفس العلم وادراكه هذه
اللفظة اما اخرى على الا سبيل طريقه الحجة ازيد من الحقيقة وكان الحجة لا يحاط بها الا بحرا هذه
اللفظة على ان الله نوري الى مساواة الحجة الحقيقة في باب الاطراف ومعها ومجالاته فانه اذا
قال القائل سل الرب وسئل الظل واراد اهل البيت فانه لا ينبغي بعد في السؤال بطراده كل الا بفعل
به لانه لو لم يزل الرب وسئل الحضرة الى غير ذلك وتوصف الرسول بانه معصوم ونفسه
ان يعاينه ان يرسله هذا في الحقيقة واستعمل هذه اللفظة في السورة في قوله **فان**
الرسول النبي فانه قد استعملها دون غيرها ولها هو المسلمون والرسول وقال النبي
ولا يكاد القائل يقول **فان** الحجة كذا وقال المعصوم كذا **واما الموضع الثاني**
وهو في بيان الغرض من الدعوى والدليل على حسناتها فمدحها ان الغرض من الدعوى هو
العباد وانها حشنة والى حسناتها ذهب الكافة مما رأت الصانع سوا الله فانه حالها
في ذلك وفي الجوهر من مباحثها وعلى عن بعضهم انها ان صحت التسمية عاينها ما العقول
كانت حشنة والافلاذ والدليل على صحة ما قلناه ان العقل خزانة في كونها عاين
صحيح وان يكون عاينه عن حقه العلم وكل ما كان كذلك فهو حجة وانما قلنا ان العقل

خزانة يكون فيها عرض صحيح فلا بد له لا يمنع من وجوه حصل بها منها انه لا يسع ان يعلم الله تعالى ان صلاح
المكلفين في تعريف انصاف العقول التي هي تحتها الاحكام وانه تعالى لا يعجز عن ان يعلم سبحانه ايم مع
هذا التعريف اكد الا رجاء عن الصالح وكل ما كان المكلف معه اكد الا رجاء عن الصالح فانه
يكون حسنا ومنها انه خزانة حصل بها عنهم عند الدعوى من الحجة للعقل عاين في عقولهم والظاهر ان ما لا
حصل فيهم ومثله لا يسع ان يعلم الله تعالى ان مقدار المكلف افعالاً او تفقته كما يقوله
لدواعيه الى فعل ما يحل عليه عقلاً وادعاه اذا وثقته كما يقوله لدواعيه الى فعل ما يحل عليه عقلاً
او ترك ما يحل عليه عقلاً ولا يعلمها عاين الدعوى لانه ليس في عقله الا ان يعقلها في حجة ان يعقلها
التي من يعرفه سداً جمع في كون مزاج العقله والاسم الذي ليس في العقل ما في بار هذه الامور
لا يكون حاصل في الدعوى فانه حجة ان يكون فيها عرض صحيح **واما** **فان** حجة في حجة عاينه
وحقه العلم فلا بد ان حقه العلم معلومه محضه في امور مخصوصة فيكون الفعل طاماً او كونه الكمال امراً
يعني انما يحسن بها عن حسن او كون الاعتقاد جهلاً الى غير ذلك من الوجوه والعقل لا يقطع عاين بعض
الامور فيحصل عند الدعوى بل في حجة انصافها الجمع وانما قلنا ان كل ما كان كذلك فهو حجة فلا بد ان
لما في الاوجه دفع عليه فادانت ان حقه العلم معقود عن هذا الحجة كونه محالاً في الاوجه دفع العلم
الاوجه دفع عليه كما مر منه **واحد** **الحال** **فان** حجة في حقه منها ان الاسلاف اكلوا خالهم
فما يوزنه من جدام من ان ياتوا بما تواتر العقول او ما عاينها وان ايواما تواتر العقول كانت فيهم
صحة لغير العقل فادعنى عنهم وان ايواما عاينها **الحال** **فان** حجة في حقه منها ان الاسلاف اكلوا خالهم
لغير الرجوع اليه لغير الرجوع اليه يعني الصواب عن الحجة وهذا فاسد ولهذا سجد العقل ما عاين
عقولهم **والجواب** **فان** حجة في حقه منها ان الاسلاف اكلوا خالهم **فان** حجة في حقه منها ان الاسلاف اكلوا خالهم
انه حشر وعظا الوعظ ومرتبة المذكورين وصف النصاب في هذا الامر فان حجة في حقه
ادانوا العقول في هذه الامور ومعلوم ان كل عاقل لا يسع ما هذا حاله بل حجة العقل من
عمره في الوعظ عاينها وتعريف ما يحل في العقل وسعي ان يترك **فان** حجة في حقه منها ان الاسلاف اكلوا خالهم
مرتبه فلهذا حسن ما امرهم بالوعظ والذكر وحق منهم فلكل ما كان **فان** حجة في حقه منها ان الاسلاف اكلوا خالهم
سوف هذه المرتبة طر ظهر عليه المعجز ان الدالة عاينه اولي النفس الى قول الله استمعوا له

مفطوحا عما مضى خلاف من ذكرناه واما قولهم انهم انما قالوا بالعقل فوجب زوجه واما قول
انهم ما حادوا ما خالف العقول على الاطلاق واما حادوا بالابتنى العقل الى تفصيله مع قضائه
على الجملة الامر ان العقل يقضي بانه يجب علينا ان نعرف ما هو في عبده وواعينا الى فعل الصبح ويجب علينا ان
نعمل ما هو في فعل الواجب فاذا انصرف هذا في العقل لم يكف في تفصيله حتى ينفصل
فعله او تركه وجب في الحكمة ان يعرف الهم من يعرفنا ما هو حاله فاذا حاد ما لم ينفصل
ما الجملة العقل يوجب ذلك ان المراد من العلم ضرورة انه يجب عليه حب الامور والارادة في علمه واما ان
الامور التي حرت العقاد بانها لم تخط عدها ثم اذا عرفه الطبيب بانها معناه ضرورة او دفع الضرر
لافعال به حاد ما خالف العقل واما حاد ما يقضي العقل حله من غير ضرورة وكان الذي حصل
بالطبيب هو المسمى بذلك ما ينبغي **فصل** في احراز ما لو انكشف للعقل ان فعله لا
يقال مستنده عند وقوعه من التكليف وان فعله لا يكون مضطرا لم يكف في فعل ما عليه كان
حبه عليه ففعل ما هو عليه منه فعل الا لا فارق الواجب عليه ترك هذا ولا فعل هذا ففعل
هذه جهالة ليرتفع الوجوب يكون محض تركه العلم باننا علم ما مضى ان كل ما يحتاج على
الصبح هو مسمى وان كل ما يحتاج الى فعل الواجب فهو واجب ولهذا يقع الاعوان النصف الى على الصبح ويجب
النسبة عند طلبها ولا يحل العقل انما هو حاله **وارى** في الاربعة ففعل ما هو عليه ترك هذا
من انكشف للعقل حاله فلما اذا كان العقل لا يهتدى الى الله واما ضرورة العلم على وجب
عليه هذا التعريف والارادة الى ان يكون المكلف مزاج العله ولا يسئل الى ذلك الا بالمعنة
فكأنما راجه **ومى** اهلا حارر يضطر الى مراد الله تعالى ما في ذلك معناه العقل
لانها تكون عبثا فلما الامر ان يعرفه مراد الله تعالى الامر ان يعرفه مراد الله تعالى وهذا حال
في دار التكليف على ما يعرفه ربه **ومى** في الاربعة ففعل ما هو عليه ترك هذا
العقل يقضي بانه اذا قام به الرجل الواحد الى جميع مقام بعضهم كان كما بالنعنة
من راد عليه يكون عبثا فلا يفعله الله تعالى **واحيى** ما به لو حارر بعبث الرجل يوجب
ما ليس بواجب في العقل في الصلوة والركعة وغيرها واما حاد ما هو مسمى في العقل كوجه البهائم
والامم بعد الاستحرام لحارر يعتقدون وجوب الجهل وفي المعرفة وسائر المسمى وهذا حال

والخراب

ان كل فعل مضى العقل بوجوبه من دون شرط فانه لا يجوز تغيره وكل فعل مضى
من دون شرط فانه لا يجوز تغيره وما مضى العقل بوجوبه بغير شرط او بغيره بغيره فانه لا يكون حكمه
حكم ما ذكرناه او لا بل يجوز تغيره اذا ثبت ذلك فلما الجهل لا يجوز ان لا يكون في جهل لا يجوز ان يكون
في حاله من الخلق انه اياهم لكونه جهلا وهذا وصف الاستغناء واما المعرفة فان وجه وجوبها
كونها لطفا وهذا شائع في جميع الاوقات والمكلفين مما لا يكلف عليهم واما الصلوة فاما كان
يقضي العقل بوجوبها لكونها عبثا واما علمنا ما لم يسرع كونها ما هيبة عن الغنى والمكسب فلما انما كانت
لن العتق الا بغير ضرورة واما ما في المعرفة عن عرض فله واما ان في الصلوة ما ذكرناه وهو وجه
في العقل بطل كونها عبثا وهكذا الحال في سائر العرائض السريعة فاما العلم ان فيها خلافا لان كانت
مضى مع ضرورة عدم السرعة واما اباحه في البهائم فاما كان في حال كونه طالما وهو كونه
ضررا عازيا عن طلب دفع ضرر الى سائر الاوصاف واما ان كان في هذه الامور في علم المدم
فان اباحه الدخ في صلاح الناف في الدنيا اباحه ومن لها اعراض موصلة عما احاط بها من الامور يخرج
عن كونها مسمى لغير الامور لانه مدد ان احرازنا مستحرا بغير ضرورة ضرورة لا ضرورة من دفع الضرر
ولهذا فلما ان احرازنا لو كان له عرض صحيح في فعله من مكان الى مكان في فعله الا ان يكون في الدنيا
فانه يحترق منه حرة على الا سوال لاجل المصالح العظمى فكذا الحال فيما اباحه لغير هذه
البهائم فانه مدد ضمن لها الخلل من الاعراض يخرج عن كونها مسمى **واحيى** اما في السرعة في حال
ما لا يحل من هذه البهائم وزد ما يسهل عن العقل فله في كون النعمة ما يحسن
لا حلالا من ذلك خاصة وما استغنى من الشئ والطواف ورنى الحارر وطول الراس وغير ذلك مما لم
والخراب ان مثل هذه الاعراض لا يحسن منها الاعراض لغير احرازنا مستحرا العدم واما ان
السعي في لها والارادة والارادة في حاله حتى نوافها ان لم مادروا حتى رضى المارة روى السحار
وحلوا رايته عند انه عارضه الى غير ذلك فادركا هذه الامور ما يحسن لها هذه الاعراض مع
انها مائة بينه كانت هذه الاعراض ان يحسن كونها راجية للمكلف الى فعل ما عليه ويرد ما
يصح منه مع ان مقابلته ذلك المواب الدائم ومن حى الحالف ان يدل على هذه الاعراض بعد النعمة
يرد لها قبل النعمة في يعرفها عن عرض صحيح حتى يكون عبثا واما ما في سائر عرض صحيح فيها فلا
شبهة انما لا يكون مسمى مع ما علمنا ان النعمة حسنة **فصل** واعلم ان النعمة

من الافعال التي لا يفضل حسنهما من خوربها وذلك لئلا يرى لاحله حشنة لئلا يكون لها لطفاً وهو العنقه
 يقتضي الوجوب لانا قد ساء وجوب اللطف على العدم ليعا فلهذا كانت واجبه وضارت حاربه محرم
 المصمم فانه لا يفضل حسنه عن خوربه لانه اما محرم لا حل فيه وهو النعمه وهذا يقتضي الوجوب كما
 يقتضي الحسن لئلا يعلم ضرورة وجوبه كالمصمم **واعلم** ان النعمه قد يكون متعينه وقد لا
 يكون كذلك على ما يعلم الله تعالى واعلم الله تعالى ان الصلاح في نفسه محض معنى دون غيره حيث
 النعمه فقط وان علم انها لا معنى بان يعلم في جماعه اهل العلم بالنعمة فلا يحلو اما ان يعلم ان الصلاح
 معاني بعضهم على الجمع او بعضها واحد منهم عن معنى فان كان الاول وجب عليهم جميعا التواضع
 لعمه بعضهم بوجبه الباقين وان كان الثاني فانه تعالى في حق المحرم من سائرهم ولا يحل عليه
 لعمه الباقين لتمام الواجب مقامهم بل يكون لعمه من ارادته **ومما** يلوها العدم على
 في صلحهم جميعهم في حاله واجبه مع ان الصلاح في نفسه ولا يقينه هذا **فصل** في كون بعض
 على الجمع او واحد منهم **فصل** اخلف العلماء في صلحهم هذا فقالوا لو حلوا العدم مع ما في ذوق واحد
 والجميع مع ما في حاله واجبه مع ان الصلاح في نفسه ولا يقينه هذا **فصل** في كون بعض
 مع اجدهما لا يقينه وحسن الاخر والاول الا في نفع هذا المعنى لانه نفع نفسه
 زاد على واحد منهم لكونه عنا ولا يمتنع عن الباقين بوجبه لعمه الجميع وعلى القول الاخر ان
 لعمه ما اراد على واحد يكون صحيحه دون الواحد **فصل** واعلم ان النعمه لا يجب في كل حال
 وذلك لانها اما تحت لكونها لطفاً ولا يمنع من في حاله **فصل** الاطلاق ان يكون بعض
 دون بعض في بعض الارياض دون بعض ولهذا اخلف الخلق في الاموال والارزاق وما اشبهها بفعلها العدم
 تعالى في حاله دون حال شخص دون شخص لانه يعلم ان صلاح المكلف لا يطرده لانه لا يجب فيما اراد على
 امر او صرف ان يكون كذلك في كل وقت وشخص الا ان مراد الولد من يكون صلاحاً في حاله **فصل**
 والارزاق وما اشبهها بفعلها العدم في حاله شخص دون شخص لانه يعلم ان صلاح المكلف لا يطرده لانه لا يجب فيما اراد على
 لا يطرده لانه لا يجب فيما اراد على في حاله شخص دون شخص لانه يعلم ان صلاح المكلف لا يطرده لانه لا يجب فيما اراد على
 في الصلوة والصيام بوجبه على الطاهر دون الحائض بوجبه في الصلوة والصيام بوجبه على الطاهر دون الحائض بوجبه
 الا اختلاف المصالح وكذلك الحال المصمم والمشار على هذا القول انه يجوز عقلاً ان يراد التكليف

١٢٥

العقل عن السمع بان لا يعلم الله تعالى ان المكلف صلاحاً في تكليفه بالسريعات خلافاً لما في قوله
 الاماميه فان عديم انما لا يفضلان **واما الموضع الثالث** ذكر صفات الرسول
 التي يجب كونه عليها ومانا لا يجوز عليه واعلم ان الرسول اذا كان المكلف ان يقول ويكون نفعها
 بدون حصوله على ان يكمل صفته بكون لها ما في نفعه **فصل** في كون بعض
 موزناً في السفر عنه وذلك لان الخرج عن قسمة لجهتها يكون من قبل الله تعالى وباسمها لا يكون من قبله فاما
 الاول فهو ما رجع الى الخلقة وحيا الى الالات وصور العقل وعز ذلك فلا بد في طقته ان يكون
 خ لا يكون مشوه الخلقة بان يكون لمخططة تشبهاً وكذلك الله فلا بد من كونها صحيحة تحت لا
 نفع تفوق بعض شي منها وان كان ان يعرض بعضها الا انه لا بد من كونها صحيحة على العاقل المميز
 عن الرض والخزام وغيرهما وكوز عليه العاقل اذا لم يزل لا يما يتعلو به وكوز عليه الامراض
 التي لا يضره الا من يؤثر العقل لانه اصل في التكليف ولا يجوز عليه ما ساءه من الحزن وشبهه
 وكوز عليه السهر والسوزان والعبء العقل لانه لا يضره وفراجه الله تعالى العاقل ما هو اطاقه
 جعل اسائه في عاينه من الجمال في استقامه الخلقة وسلامه الاعضاء وصور العقل فاما الله
 لما ذكرناه من ان المقتضى بعريف المصالح وكل ما كان المكلف معه اقرب الى القول فلا بد ان
 بفعله تعالى **ومما** كلف بعضه وروى الخلقة وقد يلم بسوءه على علم في المهر مع كونه
 على الحال التي يكون عليها غيره **فصل** من الاطفال **فصل** ان يجوز كونه ضعفاً لا سهر ولا سقر
 لما يعم الى ذلك من بعد كمال العقل اذا كان عقله فانه يكون الملع في الاخرى من عاينه ولهذا
 يستلزم العقل ما ماني به الحديث من الامور العجيبة التي لا ياتي بها كثر من الجنك من الحيات والاكنا
 يقولانه نفعاً لخل عقله كان الملع فيما يريه ولا معنى له في لاطرفه انه لا يرضى في المهد
 لئلا يخالقه لصره الابيه وهو قوله وجعله سوا وجعله مباركاً انما كانت وارضا في الصلوة والركوه
 ما رجا ولا معنى له من هذه الطواهر التي غيرها لانه لا دلل على ذلك وبها يعلم ان سوره استمر
 من ذلك الحاله ويخلفه لانه قال انما كانت وارضا في الصلوة والركاه ما رمت جاولانه لو كان
 ان يكون ميا في حاله عاينه كما دل عليه صريح الابيه ثم يقل عن البوه لا راد ذلك الى السفر فلا يجوز ان
 بفعله الله تعالى **فصل** في كون بعض من **فصل** البس روى ان ابوب عليم اصابه ما اصاب من الامراض المفتره فلما
 العلماء ما روى على بولق منهم من **فصل** الصحيح الروايه لانه يورى الى السفر كما ساءه وفيهم من يصح

وهذا هو ما يشاهد من الناس امر الى قولهم
 وهو قوله في قوله تعالى
 والذين آمنوا وعملوا الصالحات
 ولهم اجر كبير

صححه ما قيل وقال لا يكون ما يوجب السلب في ذلك الحاله لئلا يخلو ان يكون على وجه لا ينعقد
 حب القول وهذا لا يتصور الا عند السلب وهذا هو احسن الامور المتصوره بانه عليه السلام
 الصحيح لما قلناه **واما** الاسم الثاني هو على ضربين احدهما له تعلل بالاداء والسلب والثاني ليس
 كذلك فالاول لا يوجبهم منه على الاطلاق ولا فرق فيه بين ان يكون كسرا او غير كسرا
 ومن كونه مباحا فان المباح قد يكون له حظ في السفر ايضا ولا يجوز عليهم بل يذکر العلم انه يجب
 على العالم ان يوفي كثيرا من المباحات التي يكون فعلها موزنا في السفر عن الاقتداء في الدين وذلك
 في الشيء اولى وذکر العلم ان من كثر تجويزه وتراجعه لا يعتد عليه في رايه الا حارث السني
 واما الثاني فانه يجوز على الانباء عليهم السلام على التفصيل الذي ذكره فخرج من هذه الجملة الكبار
 لا يجوز على الانباء عليهم السلام ويذكر خلف الناس في حوار الكبار عليهم السلام من جوارحها عليهم السلام
 من منع منها واحلقت جوارحها عليهم السلام من جوارحها عليهم السلام قبل النعمه ولم يجوزها بعد النعمه
 وهو مذهب الامعزبه والكلابية ومنهم من جوارحها في الحالتين وهم الحشويه والكلابية والاولاه
 من هذه الجمهور من اهل العبد من الدين والمعتزله **والذي** يراد على ذلك وجوه **احدها**
 انه منيت ان العرض بالنعمه يعرف فصلاح العباد عما قدمناه وحوار الكبار عليهم السلام عن
 القول فوجب ان يمنع من ذلك واما قلت انه من غير القول فلا يعلم ان الواعظ اذا كان مشورا
 بالمعاف فان الناس يمتدحون عن قولهم له ولا يفتق في نفوسهم بخلاف ما اذا كان زعما عفيفا
 فانه يكونون عند سلب كلامه انقب الى القول الذي دل على وجوب اللطف في ما به يكون على
 المع الوجوه ولهذا علمنا به لا يجوز للمكلف ان ينصرف على الظن لله وتوجيهه وعمله او التقليد في ذلك
 من دون العلم لئلا يعلم انما في الدنيا والصرف في من يراى من الطريق والتقليد فوجب ان يكون فاما مقابله
فان هذا يظهر من رايه على المعافى حال تركه ووعظه فاما من ادفع عنها فان
 وعظه على حد وعظه من يوافقه معصيته اضلا فلا يجوز للمعافى على الايام من النعمه
 لئلا السفر بعد ما مضى **فان** السفر حاصل في الحالتين الاولى انه لا يشبه في الحالتين
 بلع الغايه في الرايه والعنفه لما كان وعظه يقع له من المايز ما يقع لو عطف من العاين عليه
 السلام ومن جوارحه من الضاحك من الضاحك عليهم السلام وعندهم والوجه لئلا يذكروا

من جوارحه في الاصل مقارنا للمعافى خلاف غيره **فان قيل** فلا حارث عليه المعافى بانها
 سراع لا يطلع عليه احد **فان قيل** الذي يراهاها يقوم مقام القطع في انه يحصل به صواب
 من السفر فاقبل **فان** لا يسلّم لذكر حصول السفر بخلاف المعافى فاما مع جوارحها عليهم السلام لا يحد
 بغير انهم في انفسنا فليكن ان العرض في السفر لا يكون على ما هو موضوع للسفر سواء في القول
 ام لا ونوجه انه قد امتان في طلب الوجه موضوع للسفر عند معاملة الضيف وجوارحها كل
 بعض الناس ولا يعتد بتقطيعه الا انه لا يخرج في الجملة عند العقل من كونه موضوعا للسفر
 وكذلك حال المعافى **فان قيل** وعلى الخالف لا يجوز ان يقولوا ان السفر معهم مع جوارحها
 ذلك اولى من قولنا ان سفرهم لو جوارحها ذلك فلا بد من الرجوع الى ما ينفي السفر في نفسه وانما
 ان البعض لم يضر عنه **الوجه الثاني** ان الكبار لو جاز عليهم بعد النعمه كما
 بقوله الحشويه والكلابية لا ذلك الى جوارحها عليهم السلام لانه لا فرق على هذا بين كثير
 ومن جوارحها عليهم السلام اذا الى يقصر العرض معهم لئلا العرض بالنعمه انما هو يعرف
 العباد ومن جوارحها عليهم السلام كما انما اذا الى ان يكون للمكلف طريق الى ان يعرف مصالحهم سطل فابره
 النعمه **الوجه الثالث** انه كان يترك جوارحها كذب عليهم لئلا يراه فابره انه صابر
 والخالف قد جرد ذلك بل منهم من يصرح به وهو ان يرد الى وجوب انفسهم لئلا يكون فيها اترا
 به ان يكون كسرا وباطلا وذلك حارث عليهم عند الخالف فلا يصح الانباء عليهم السلام والحال هذه لانه
 نفع من المكلف ان يفاد لم يجوز عليه الكذب في اجابة الاسماء والمطلوب ليس هو الطريق
 ما حارث به بل المطلوب هو القطع عليه وهذا معقول مع جوارحها عليهم السلام فاما ما منسك به
 الخالف من الالباب الوارده في الاسماع علم والزمان **فاما** الالباب فانه اما ان يعتد
 اضلا واما ان يعتد معصيه الالباب معصيه وما عدا ذلك لا يجوز من الروايات واهبه
 لها بل هي من سنن الملحده اليه الى الحشويه وعندهم من لا حطاله في الصلوة العلم بعد الله
 على وجوبه من يرون ليطعنوا في الله فانوا هم والله هم يرون ولو كره الكافرون يجب
 رد ما لم يكرهوا بله على وجه صحيح من دون نصف لما فيه لادله القول كما في كثير من الاخبار
 التي مروى بها الحشويه في الشبه الى غير ذلك وقد استقصى ذلك الشيخ الامام الحاكم رضي الله عنه في كتابه

منزلة الامانة والامانة من اجاب طالعه منه **واما الصفات** فاعلم انها لخير علمهم سرطان احد
 ان يكون من علمه بالاول والاني ان يكون من علمه فاعاد ذلك لخير علمهم لانه لا ينفي السفار
 ليربطه في بعض البواب وما هو حاله لا يورثه الفهم واحلف فتشأخا في انه هل لخير علمهم
 الضعيف ام لا فقال ابو علي انه لا خير علمهم بعد ما واما مع منهم على سبيل الباطل كما اكل
 انه عليه السلام السحرة وما ولا المراد العين فجنبا دون الحشر وقال البطام انها مع منهم على
 سبيل السهو وقال ابو هاشم انه لخير علمهم بعد ما واستدل ابو علي بان فعلها مع العلم بفتحها نقتض
 السفر وذلك لا خير علمهم واستدل ابو هاشم بان المعصية الاحتمل لها الا اذا وقعت فعلمها الحكم
 وهو عالم بفتحها او يفتح من العلم بفتحها وقيل بفتحها الاعلى هذه الصنعة فانها لا تكون معصية ولا
 دنا لئلا يكون خاتمه محررا من التناهي والنام وما هو حاله لاحتمل له اعني انه لا يستحي عليه
 العقاب ولا يوصف بانه معصية ولا يرب وقروض الله تعالى طاماه ما فيها معاض كقول
 وعصا ادم ربه فغروا والاعلى انه عندك والعقل لا يكون قما هو مشهور عنه ولا لما لا يعلم حكمه
 فتمت من ذلك فيه ولا فرق من الفعل والترك في ذلك لانه اما ان ياكل السحرة مثلا وهو عالم
 بفتحها او يفتح من ذلك او لا بل يكون ساهيا عنها فلا يكون معصية وكذلك احلاله بالطر لا
 بدان بركه وهو عالم بركه لانه يعلم وجوبه عند خوف الحرف من بركه فيكون متعديا
 لركه والخال هذه واما ما قاله البطام من انها مع غاشل الشهور فان اراد السهو عن
 الفعل بطل ما قدمناه او السهو عن الطيرة الدليل في حكم الفعل في ذلك ايضا لئلا يكلف لا
 يكون مكلما بفعل الا بان يعلم حكمه او يترك من العلم بركه والالكان بركه التام والساهي ولا
 يكلف على من هذه حاله وفي المسألة نظر والله الموفق للصواب **واما الموضع**
الرابع في ما في حوزان يفتح به الرسل وما لا يجوز بعد احلف الناس ذلك فذهب ابو
 القسم الى انه كوز هذه الرسل يعلم الناس اللغات وقال بعضهم كوز بعضهم كوز بعضهم
 الفهم من السموم والاعدية وقال بعضهم كوز بعضهم لما جرد ما في فضايا العقول وقال
 فاض الفضا كوز بعضهم ايضا العقاب الى متحققه وقال ابو هاشم لا كوز بعضهم الا للعرف
 سريعه في شجرة من جهتهم او لا حيا شريعه مديريته ولا كوز بعضهم للوجه المنهية ولا
 لمع منها الا ما حكم على العاق فلم يحكم عنه واحار العاق ما ذكره وحسم اليه فادمناه وهو

الذي اعنده الجهوز من المناخر من فالذي يراد على ذلك انه قدمت ان المكلف في علمه الطر
 في المعجز عند ظهوره فلا يورث وجهه بح لادله ولا وجهه لوجهه سواء له عرف من طهر على يده من
 المصلح ما لا يعرف الامنة فلولا ان المعصية لما ذكرناه والاما وجهه على المصلح الطر في معجزته
 بوجهه انه اذا اعتد لما كيدنا في العقل من معرفته الله تعالى بوجده وعنده وعنده انه
 لا يورث معرفته المكلف او لا يصح منه النظر في المعجز والاسد لانه عاصفة واذ كان هذا فقل
 فلا معنى لاجاب الطر لادله **فان قيل** ان لعله من به قلب العلم ما لعله من مشهور المنة
 من به على ما ذكرناه فلا يجوز ان يجب النظر لاجلها **فان قيل** ان المكلف له اهت **فان**
 ان كونه اهت من به على علمه من به وضربه فمما جابه وهو ان يفتح على العلم بالله تعالى بوجده
 وعنده ومما عرفت من به هذه الطريقة ما قيل ان المكلف يجب عليه النظر لانه لورث ان يكون
 معه سريره كما يجوز ان لا يكون معه واما كما يورد الى ان لا يجب النظر لولما ما به لا يجوز
 ان يكون معه من به بعنه سريره فاما اذا كان كلاما في الحوزان المزمع ان يجب النظر لانه
 انه كما يجوز ان لا يكون معه سريره فانه يجوز ان يكون معه في حوزانها لئلا يطر في الحوز
 وتعلم ان هذا الحرف لا يورث الا بالطر من حوزانها عليه والخال هذه فمما كوز **عند ذلك**
 ما من هذا الحرف من زوال افرصنا انه علم من طاله انه لا يورث الى سريره فاذا علم ذلك سقط عنه
 وجوب النظر في المعجز وهو الرضا **واستدل** على ذلك بانه لو يجب اطهار المعجز عليه لم يرد
 رعايه الى ما في العقل وجب اطهاره ايضا على كل من يورث الى ما في العقل من امام او اعط او مذكر
 ليروجه الوجوب يكون من حصل فهم عالما بالرد حصل منه ومعلوم خلافه **فان قيل** ليس
 من انه يحسن من القدم تعالى اطهار المعجزات على الشخص الواحد حاله او لا يورث
 الثاني يكون عاياه وان كان باها مقام الادراك فليست انه لا يورث بانه هذا الثاني با ما ان الامن
 من ساهده مد علم المعجز الاول فيقول له هو مقامه في ذلك الله على السيرة وان كان عالما بالاول
 فانه لا يورث كونه لطفا حتى يحسن فعله لانه اذا لم يفعل لانه يحسن من العلم بالسيرة فلا وجه
 الاكونه لطفا واما من قضى بان وجه الحشر المعصية يعلم اللغات لكونها حاضلة بالوقوف
 فانه من عا اصل عرجه عالما بمناه وتعد وتكاد ان يكون في الواجب في معرفتها فان
 بعنه ما را عليه بوجه ومعلوم خلافه **واما من قال** ان معصية ليعرف الفرق بين السموم

٩٧
 ٩٨

والاعتراف بما ظاهري ووجه احدها انه كالحجب ان كفى بالمرء الا ان يصدق في ذلك فتعريفه ما را عليه
عشا لا فائدة منها وهذا هو الحق والله تعالى لا يفعل الشيء ما يشاء من غير معرفته ذلك كبر من ذلك
ما لا يرى والحق لا يحتاج الى استنوار او انوار كذا من ذلك من لا يهتد بالهدى والهدى لا
يرى غايته من الهدى الا ان يقطع حيوته عند ما ياتي فائدة في المعرفة منها والى حال هذه
واما ما ذكره فافق الفضا فانه حار اذا لم يسمع ان يعلم الله تعالى ان صلاح العلم العلم
ما به تعالى لا يعرفه في العقاب املا ولا طريق للمكلف الى ذلك الامر جهة السمع دون
العقل وليس الا ما ينطقه الرسل وكان ذلك حتما من جهة العقل لانه لا يسمع ما لا
مع فيه **واما الموضع الخامس** في ذكر الطريق الى العلم بنبوة الانبياء عليهم السلام
واعلم ان الطريق الى ذلك صريحا **حزق الثاني** ما الى معرفة ما هو على سبيل صدور
عن لا يجوز عليه الحد في **حزق** وذلك صريحا في احدهما من وجهيه الله تعالى والى ما يرد
من غيره فاما الاول فليس الا ما يورد الكلام منه تعالى على حد معدود في وجهه الفاعل
بغيره فيعلم انه من فعله تعالى لانه لو لم يكن من فعله مع بطلان كونه مقدورا للغير على الحد
الذي وجد لا رد الى بطلان ما وجد من ايقانه الى محذوف وهذا هو الكلام اذا وجد في الحضي والشخص
ما في احواله بعد على امارات البهية احواله واما من راد خبره بان يظن ان حلول السلام
منها حاله من الحجاب والبرص من الحجاب واما ما يضاف يعلم معها كونه متعلما متعلما من دون
معرفة من عراه وذلك لانه لا يعلم من راد خبره بان يظن ان حلول السلام
سار كنهه في علمه كونه من صفته وكونه في صفته من صفته من صفته في وقت
بعينه لانه انما العلم بغيره لا ينافي فيها اذا فرضنا كونه حرا عنه مانه في صفته من صفته
عنا الا لبا من الاله سميع اجمع شخص في مكان واحد والبرص الموت لانه اذا صفاته الوقت حار
كون راد في مكان غير مكانه في وقت واحد فاما الاحتج به علما ان هذا الشخص هو المراد بالحق في
غيره **اما الثاني** وهو ما يرد من غيره فانه لا يرد على النبوة الا بان يتبين لنا العلم بصفته
الا بان يظهر عليه المعجزات او يرفع طهر عليه المعجزات بالاجور عليه الصوف فاذا كان كذلك
حسنه على النبوة لانه في حكم الحجاب الا ان كونه صريحا لانه لا يظن ان الله ما هو حاله على النبوة

في كل شخص لا يرد في ذلك من ان يعلم بنبوته محض الادراك الى الاتصال بالانبياء او النبوة في هذا
حال **واما الموضع الثاني** وهو المعجزات فانه دال على نبوته من ظهورها بغيره
والا يبين كونه على اوصاف من احسن بها اذ هي لا يحسن بها ولا يعلم كونه عليها لانه لا يبين
لا يبين بنبوته في معرفة محذوف ووجهه بالاجور من امر لا يرد ولا يرد له على النبوة على ما يوضحه
بل واما اعتبار النبوة لوجه ان يراجع كل موضع والصلح من هذا الصنف يقع في خمسة مواضع
احدها في معنى المعجزات والى في ذكر شروطها التي يرد بها والمالك في الليل على وفور اسرارها
والرابع في الفرق بين المعجزات والجليل والخامس في انه هل يجوز ظهور المعجزات على غير الانبياء عليهم السلام
ام لا **واما الموضع الاول** ما علم ان المعجزات مستعمل في اصل اللغة وتسمي في اصطلاح
المكلمين فاما في اصل اللغة فان المعجزات من غير معرفة كما ان المقدس يقرر عن غيره والمعلم
من علمه غيره وتدرج على الفعل عندهم كشافه على الفاعل وتكون فائدة انه الفعل الذي لا ياتي من
الغير الا ما ينطقه في خمسة اوجه او مقاراة او كلفه او نوعه على وجهه او صفه فاما ما لا
سا الى الانبياء عليه في خمسة احواله وعندها من ان النبوة المروية وما الى المبدأ في الانبياء
العظام التي لا يرد كل واحد من الاوهام والنبوة على وجهه او نوعه او صفه ففصله الله تعالى
واما في اصطلاح المكلمين فهو الفعل النافذ للعباد المعلوم من النبوة والنبوة في
ان لا يخلو كنهه تحت مقدور امارات النبوة ومن لا يرد خلافه ففصله الله تعالى في النبوة فانه ارجو ان
لا يرد كنهه تحت مقدور امارات النبوة وهذا قد استوفى في الجلال وطلب المراد من جملة المعجزات مع ان كنهه
دخل تحت مقدور امارات النبوة من قبل الانبياء وهي داخله تحت مقدورهم ولا يشبهه انه ان يرد على
طلب الصلابة واخراج النافذ من الجلال فانه لا يفسد عنها في طلبها **واما**
الموضع الثاني في ذكر شروطها التي معها يرد في اربع شرائط احدها ان يكون
فعل الله تعالى او حار او حار فعله ما لا ادل لاجل المومنين واثر الا في الارض والطعام
الحق الا كبر من الطعام البشري وما الى الثاني المستعمل في الماد في الهواء فانه فعل الله تعالى
انه كبر في فعل الله تعالى لانه كبر في فعله من هذه الحالة راد على المعجزات وهي انما هي
المسروقات مع ما فيها ان يكونوا ايضا للعباد وليس العرف من كونه ايضا للعباد على الانبياء

في

وان كان يحصل ذلك في بعض المعجزات وذلك لئلا يظن الجاهل ان ذلك المريد قد حصل له ما هو
يكون ما هو في حق الملائكة او بعضهم عليه لئلا يظن ان الله تعالى قد حصل لهم ما هو في حق الملائكة
بفهمه وما استهان بها لئلا يكون ما هو في حق الملائكة ولا يكون ما هو في حق الملائكة بل هو
معاذ عندهم واذ لا اعتناء بنفسه من بعض الرسل اليهم من الناس وروى عنهم قلت وان كان
ذلك يحصل في بعض المعجزات في حق الملائكة فانه نافع لشارع العباد حتى ان احدا لا يكره من الامانة
بسله عارجه من الوجوه عارضا بوجهه ان الله تعالى ومالك الثابت ان يكون مطابقا لدخول المدي
للسوء ومع ذلك هو يدعي ان معجزته كذا فيحصل كسب الله لا يدعي وجودها الا بعد اذ ناله اليه
توما واما ما ذكره في الخبر عن وجودها لانه يوجد بها واما ما وجدها لكونه عالما بالصالح في احوالها
ولا يجوز عليه خلاف ذلك وبذلك اذا احسن بان احد الاعراض معجزته كان ذلك حقا لا يجوز خلافه
واعلم ان يكون في حق اعقب الدعوى ولا يجوز من اجبه عنها الاوقات الطويلة لئلا
العرض نفسه يعرف المصالح وهذا الهم الا بعد ظهور المعجز عليه حتى يحصل طمأنينة اليهم العلم
بغيره او يجوز من بعض المعجزات وتكون حكايا حكم الاولي في ذلك لانه عايبه امانا في حق
التي او يفرج عليه ويحب اليها او يكرها بها انفع في المستقبل فاذا جرب كسب ذلك على السوء
ايكون المريد مطلقا لثبته عندهم وقد استرط بعضهم ان يكون في حق المصالح واحترار ذلك
من امارات الساعة وانيها حادثة للعباد ولا بد من السوء وقد اذن هذا في حق المصالح فانه من كون
المعجز مطابقا لدخول المدي لئلا يظن ان حاله لا يصورونه الا بخصائص ولا يحصل فيه المطابقة
واما الموضع الثالث الذي هو على وجوب اشتراطها اما اشتراط كون المعجزات
الله تعالى او طاريا محض فعله فلا بد من ان الله تعالى هو المعبودات على صفة رسله عليهم
السلام ولا بد من تعلل به وليست بذلك الا بان يكون من فعله او حاربه محضه الا ان الملائكة
اذا ارادوا بعض خواصه انه ولاه على الرعية فانه اذا اراد ان يرسل على صفة لئلا يظن ان
دور عنده حتى لو وقع من غير حاله او حاربه محضه لئلا يظن ان حاله او حاربه محضه لئلا يظن ان
ذلك لئلا يظن ان الله تعالى هو المعبودات لئلا يظن ان الله تعالى هو المعبودات لئلا يظن ان الله تعالى هو المعبودات
الله تعالى باصر من قبله احوال محضه واما استرطنا ان يكون نافع للعباد فلا ينافي مع اننا
لا بد من على صفة لانه لا يعلو له به بل يعلو به كسب عليه بغيره الا ان الملائكة اذا

اراد ان يرسل على صفة محضه في دعواه انه ولاه فانه لا بد ان يرسل الله ما لا يحضره الله تعالى
الامر ان يرضى هذه الدعوى حتى لو اكل او شرب مثلا لما كان هذه الاعمال انما صدقه ولاه الا ان
يؤمن بالله التيقن من دلائل الصدق فاذا كان معارضا فانه لا يتوان ان يرسل على صفة او ان
كونه مستند الامر ان وهو في الاصل هو واجب كونه نافع للعباد واما استرطنا ان يكون
معلوما دعواه فلا بد ان لا يعلو بها لا يتوان ان يرسل على صفة او ان يرسل على صفة ولاه
يقضيه دلائل الصدق من الملائكة ما مدعيه بعض خبره من الولدانه ولا مستحبه في بعض ما هذا
حاله والمدي ولهذا لو خرب الملائكة حايه من دون موافقه بانه بفعله لا حل صدقه لا دل
على خبره واما اعلمنا ان يوجد المعجزات في حق الملائكة والطلوب والدعوى من الاعمال الى
اعماله بوجه ولا طريق الا للمعجزات فلا يظن انها من بعض الاعراض المعجزة **واعلم**
انه كما لا بد من اعراض هذه الشروط فانه لا بد من العلم بصدق الله وحكمه حتى ان عرفنا
ولم يعلم عبد الله وحكمه فانه لا يصح له الاستدلال بها على سوء الامانة عليه ولهذا فان المريد
لا بد من العلم بسوء الدنيا لانه كورونان بفعله الله تعالى الصالح فاذا حوزها لزمهم حتى ان
يؤمن بالله تعالى بياكاديا في حق السوء لئلا يظن ان الله تعالى هو المعبودات لئلا يظن ان الله تعالى هو المعبودات
وعندهم ان الله تعالى هو المولى لكل مسلم في الدنيا والخرات لئلا يظن ان الله تعالى هو المعبودات لئلا يظن ان الله تعالى هو المعبودات
سائر دعوى الجهل والعصيان ولاه بطلانهم لانه منه شي وفردات في بعض الكتب **واعلم**
انه حكمي عن الاستعانة به كور ظهور المعجزات لئلا يظن ان الله تعالى هو المعبودات لئلا يظن ان الله تعالى هو المعبودات
سائر ومن هذا الميزان المطرفه لاصحاب المعجزات الى الله تعالى **واما الموضع الرابع**
وهو في الفضل من المعجزات والجيل واعلم ان الحق الى ذلك هو ان من سئل السوا
يدعي ان هذه الاعمال التي يقول بانها معجزات هي حيل على الجففة وانه لا يتفق
ان يظن ان بعض الناس يعرفه خبره حواضر الاشياء في منتهى ما يظن ولو علم عاين من
ذلك ما علم لما وقع الاحتضار له به (دعوى) وهذا مذهب البراهمة وغيرهم من الملحدين وهو
الحكي عن الباطنية وعندهم ان هذه المعجزات لاصحها واما ما هي افعال المومنين والتموز
واسرار الى معاني طائفة مطوفان بوح عليه السلام هو علمه وبعينه وبعينه وبعينه

ضا ايه عليه واله محبوبا وحائلا معجزات كنهه في نفسه بل النبوه وده الجمهور
 المتكلمين الى الله لا خور ظهور المعجزات الاعا من هو نبى وهو احنا البندى طالب علم وقصرا
 ما به لا خور ظهور الكرامات الخافيه للمعارف على برد الا ولنا وزها السجى الورس يدوا بو
 الحسن البصرى الى حوار ذلك وهو احنا الامام المنصور بابه عليه السلام وهو الصي والرك
 بر اعليه وخهان احدهما انه قد وقع وقوعه مرجع الحشر والحوار وهكرا طاهر
 فانه قد روى الحسن بن الصالح بن من العترة عليهم السلام وغيرهم من الفضلاء ما تروى وقد
 ظهر كنه من ذلك للامام المنصور بابه عليه السلام وتكررت معطيه وهو مذكور
 في سريته فاعنى عن ذكره وروى الحاشم بن زيات كنه الحسن بن الصالح بن زوى ايضا صاحب
 معاني الطالبيين لم يرد على والمسمى بالسلام **الوجه الثاني** انه لا مانع منه
 عقلا ولا سرعا واذا لم يسمع منه مانع فحق حواره ولا شبهه انه ليس في السمع مانع منه
 ولا ضرورة العقل بعضى بابه لا خور ولا دليل فيه الا ما استدبره الحاشم وكله باطل ما
 يذكره من حواره وقد استدلوا على المانع من ذلك بوجه **منها** ان قالوا انه مرسى
 المعجزات بابر بطريقه المقارنه فما كان كذلك لا خور بابه ولا بدلول واما قلت انه بابر
 المقارنه فلان السجى منى اياكل واجرم منها النبوه ثم ظهر المعجزات اجدها دورا الاحرف فانه لا
 يد من ذلك عاصد من ظهر عليه وكذب الاحرف لهما لو كانا صار من معالوجه اطهانه
 عليهما معا او كانا من معالما حار اطهانه على احدهما دورا الاحرف لا بظهر على واجزم منها
 فلما ظهر على احدهما دورا الاحرف وتا دلالة على الضد من صدق من ظهر على يديه دورا الاحرف
 فاشبه ذلك دلالة صحة الفعل على كون من مع منه فادرا لما ابطريقه المقارنه واما قلنا
 ان ما كان كذلك لا خور بابه ولا بدلول فانه لو سفسف رونه خرج عن كونه دالا بطريقه المقارنه
 الا ان الله اذا اسه دلالة صحة الفعل من الوجه الذي ساه وفسد ان صحة الفعل لا خور ثوبها
 ولا بدلول فكذلك لا خور ظهور المعجزات ولا بدلول **وقد اعترض هذا الاشتر لا يابه الا**
 اذا دل المعجز بطريقه المقارنه لا خور بابه ولا بدلول فانه انما اكد على مدق من ظهر على يديه
 ما يفيد الدعوى فاذا لم يوجد الدعوى لم يجب ان يرد على الصدق والواجب على هذا العقل ان

فانه لما جى احد الملائك وهدى الى امر
 عليا لانه لا يذبح امره في شئ من ايتريقه
 انما رفته

سجد من البارى تعالى اطهانه عما لم يسمي ولا شبهه انه يح منه ذلك **واما** المسئل بابه صحة
 الفعل فمسئل صح على وجه وهو ان كل واجرم منها النبوه على بدلوله فاما ما في لحي سور المعجزات
 لا بدلول كما لا خور كونه فادرا من رونه صحة الفعل فغير صحيح ان المرف منها طاهر وذلك لان
 صحة الفعل احتمل معتنى عن كونه فادرا فاد خور ان يصفها صفة سواء اول ان يصفها ايضا
 لها على امرها لا خور منها ولا بدلول خلاف المعجزاته عند الاع طريقه التوفيق بل هو دال بالموافقه
 بل يسمع ان خور وخوره وان لم يرض للملائك **منها** ان لو حار ظهور المعجز
 على غيره لا بد الا الى السفسف عن الطريق المعجزات وهذا لا خور على المانع من ذلك وفزع عن رضى ذلك بابه
 لا يورد الى السفسف لم لو قلنا انه يورد الى السفسف بعض المواضع فانه لا مانع منه ولا بدلول مثله
 من المواضع **ومنها** انه كان خور ان يظهر على وجه البتة فبذلك الى السفسف معجزات
 الا ساعلم الامام في بعض المسائل خلاف ما اذا لم يظهر الاعلى الاساد بوجه عن رضى واعترض
 ذلك ما يجب على هذا ان لا يظهر بابه على النى الواحد من معجزات ولا بدلوله بكونه حوى
 في انهم من من خور المعجزات البتة ومعلوم وموقع ذلك فلو افادوا التوفيق لما فعله الله تعالى
 لانه لا يفعل الصي ويعبر فانه اذا ظهر على شخص واحد لا على احدا البتة لم يورد الى التوفيق المعجز
 في التوفيق هذا ان طهونه على هذا الجذر **ومنها** انه لو ظهر على بعض الاما الى من اجل
 صلاحه لو بظهر على كل صالح ومعلوم انه لا بظهر على الجميع واعترض ذلك بابه
 لا بدلوله من معال اطهانه لا حل صلاحه وليس بظهر على كل صالحا بظهر على من المصلحة ومنها
 المعظم لم عند من علمه واعلم ان من مع من ذلك فانه ما على الله لا خور بظهر العار على
 من ليس به والصي حواره واما قلنا ذلك لانه قد وقع والوجه مرجع الحوار والحشر لا به نقلا
 بفعل الصي وهذا طاهر في الرضى بالحزم وهو طاهر معلوم وكذا الذي كان يرضى منها مبد
 سبه الاطهر وكذا الطمحه الجازيه في رضى وعاد ذلك وحف بكونها حاله فافهم
فصل **وما** سئل بهذا الباب ما احله وافته وهو من يدعى النبوه كادها هل خور
 اطهار المعجز عليه بالحق ما يدعيه فوان يدعى الامام صرنا عن ان يرضى منه فغور او
 مراد بوجه او يدعى انه مع عازي العاهه فهو مرفوب فذهب عنهم الى الله لا خور اطهانه بالحق

بل غير ما يدعيه بخفي في الدلالة على كونه وجودا فاعلموا ان هذا ذهب بعضهم الى انه طهر
 اطهره بالعقل لا به اقوى الدلالة على كونه مختصا بفعله ولها فان من ارجا حضرة الملك
 انه قد ولاه اهل الرحمة وانه صوبه انه سرخ خامه فبضعه في ذره وانه تكفي في تكريمه الا
 برفع الملك خامه من ذره ثم خور في ذلك ان يقول انه كثرت له اكرام الدلالة على كونه
 والا واذ ان يقال انه لا خور اطهره على العكس الا لعرض زائد على مجرد التكريم لغير هذا الفعل
 فهو معامه في الدلالة فان يقول عرض زائد على بعضهم اقول الى الاستدلال به على التكريم
 حاز ذلك والا فلا كما قالوا انه لا خور ان تمت الله احرا لم يكن له في العالم في زوال حيونه
 ولا بد من فعله لسبق جميع العالم في خور الامه عنا لهذا الواحد لانه لا عرض منها كبرياتها
 ويدرنا اختلاف العلماء في امه احرا لم يكن **واما الموضع السادس في كتابه**
 المذهب وذكر الخلاف في سوره سنا ضا الله عليه وآله فذهب اهل الام الى انه ضا الله
 عليه وآله في صا وويله عالم الانا والخلاف في هذه الجملة مع **المورد والنصار** اقليم
 بخرون نبوته والمطربة والباطنية فاما المطربة فان عزمهم ان السوره من فعل الله وانها
 داخله تحت مفرد وصفاته السر من اجب كان ما ومنهم من يقول انها خارجا عما عليه وامسا
 الباطنية في كلامهم في اصل السوره وذلك لان عزمهم ان السوره ما به من اهل الى على نفس من وقعت
 به عايه فيفيض عليه المعاني فيسمى من الامور التي لا يمتنع عن غيرها وكان في الصانع
 بها فانه بطل السوات لا بها وقع ومنه بطل الاصل وبطله للهره اولى والصلام معهم
 في امان الصانع بها وبوجهه وعمله ثم تكلم بعد ذلك في السوات **واما الموضع**
السابع في الدلالة على نبوته ضا الله عليه وآله فاعلم ان الدليل على سوره هي المعجزات التي
 ظهرت عايره واطهرها الفراق وتزول الاستدلال على سوره ان المعجز ظهرت على يده عقب
 دعوا السوره وكل من ظهر المعجز على يده عقب دعوا السوره فهو صادق وهذه الدلالة يستعمل على
 ذكر احد هاتين المعجزات عايره عقب دعوى السوره واما ان المعجز لا يظهر عقب دعوى السوره
 الا على نبي صادق **اما** الركن الاول في الفرائض ظهر عايره والفرائض معجزات واما اولها

ان الفرائض ظهرت على يده فلا بد ضا الله عليه وآله كان الوقت المعلوم والحال المعلوم عما
 هو معروف ومن سنده وبلديه وكثير من امور واما النبوه لنفسه ولم يدعيها العاينون كما
 ما الفرائض وحده معجزه له وكل هذا يعلم من زور من احواله ضا الله عليه وآله ولها اختلف
 فيه اخبر من العقلاء فلا يكونه ضروريا ولا لا كما اخبرهم فيه كما في غيره من الاسرار ليات
 وبعد فوالجدينا اذا رجع الى نفسه فانه يجد شكوك تفتت الى الامور التي ذكرناها في الحد
 الذي لم يتكونها الى هذه المشاهير وسائر الضرورات وغير حصول ذلك من غير نظر واستدلال
 كما اخبر حصول العلوم بالمشاهير من دون نظر فتح كون هذه العلوم ضرورية وبعد
 فلو لم تكن ضرورية وكانت اما لحصل بالطريق او زور الشك فيها كما في سائر الاسرار ليات
 ومعلوم ان احدنا لو شك في شي منها لما شك في سائر ما شك في كثير من الممار في الملوك والا
 مرد لما فيه بل العلم اذكرناه اكد **ومى** هل احاز في الفرائض ان يكون موجرا
 قبل وجود الرسول **فاما** انما يعلم ضرورية اختصاصه بالرسول وغيره كما علم
 اختصاصه وبي بالقرائن ودارد بالبرور وعنه بالاجل صلوات الله عليهم اجمعين في كتابه ايضا
 في شي كثير من الاشعار بعض السعرا دون غيره بل هذا القوي في حق الرسول صلى الله عليه وآله
 وبهذا بطل ما حكى من بعض الجهال انه طهر على يدي رسول سواه ليعيه فقتله واخذ الفرائض
 لم يطل فوجهه منها انه منع عا اضلا فاستدوه وهاه يحن من الله تعالى التي كان من قتل
 الرسول اصل الادا وهذا باطل فانه اذا كان بها الهات الرسول وحمله فاحمل من قتله
 الغيا فانه كان منع بها من قتله لئلا يهوي بمضاهي المكله حتى يورى اليهم ما حمل
 السزاع ولها من روى ان اخا بالسعي عليه السلام كانوا كبري العايه لحفظه حتى يرا قوله
 نفا والله نعمت من الناس في ذلك منهم لما عرفهم الله تعالى انه ما به من الناس ه
ومنها ان هذا يندج في سائر الامور المعلومه من اضافه الاسعار والمطبخ الى اربابها
 وضراها لانه خور بعضهم ان يلقى عنه من فز صعبا وادعها فقتله في نفسه
 الى نفسه وهو انوجب السك في جميعها وكذا سائر الصانف ومعلوم طرايه ومنها
 انه كان يجب ان يظهر هذا وسيع لئلا الناس ليس ما هذا حاله لا يصح ان ينكروا الا ارا

لا يمنع فام عليه من الحمية وشدة الانفة ومجبه الرئاسة لا يروى الا غصاله عازلة كما
ان العلم ضروريه ان قضى من الفضا الواسع فصدده او خطبه بديعه بر اغان له منتهى العالم فيما
حابه ولم يخرج احد بالمعارضة فاما يعلم ضروريه انهم سادرون بالمعارضة وليس الا لزم
علموا يقينان هذا من ضمن الجري كما منضمه قوله من استطاع معارضى فما حبه فليفعل
يوضحه ان الجري ليس الا المعنى على المعارضة وهذا حاله لا ينفك عن اللفظ بل ويرفع با
لفعل كما يرفع بالهول ويرى بان ان الضم الذي لم يحمل عمله لوزاى ضايع بعبارة ويرى
له منتهى عليه فانه بعد ذلك خبرا وفهرا ما ادرك بالمعارضة له اذ ان خبرا عليها فكيف
ذلك عارضا العزب وهذا الوجه من ذكره اسرنا به خبرا على معارضة فانه ضا
اسه عليه والله خبرا بالمعارضة **واما الموضع الثاني** وهو انما
بها فالذي يرد على ذلك انهم لو عارضوا الفزان او شامنه بما بعد ح في اعانه لوجب ان يسل
الناس معارضة ومعلوم انها لم يسل من انما لم يوجد واما قولنا انهم لو عارضوا الفزان او
منه ما يبرح في اعانه لوجب ان يسل الناس معارضة قالوا يرد على ذلك قوله اجريها ان القاد
حازنه بهذه العضة في كل معارضة من ان نقل اجريها في وجه الاسهار ان يسل الا حركه
انما وانما وجب ذلك ان يرد على نقل اجريها من اعانه او يعضد لاجابه بدعوى النقل الاخر
ولهذا سلك معارضات حرير والفزادى عاجر واجبر وكذا عن غيرها من الشعر اول ذلك
كانت اذا وجدت معارضة الفزان ان يسل لان راعى المكر من الى نقلها فوجه ليروا
ابطال كون **وهي** معارضة الفزان معارضا لالاى السوء ودواعى المصنوعين بالفزان فوجه ايضا لا عقاب
انها عن فاحه في شانه **وهي** ما ان كرم ان يكون لها ما يوجب ان يسل معارضة
الفزان وهو فوه اهل وسيرة شوكتهم لئلا يزداد بهم والملاكم مل كهم والحووم
التي يوجب كتمانها **ولا** هذا عن معنى لوجه من اجريها ان لا يوفى ارفع فاما مع معارضات
المعارضة والاعلان بها فاما اذا عارضها في وجه الحفيه فان ذلك لا يمنع بوضوح ان المطلوب
كثيرا من محاسن اميه ثم لا يظاها مع شدة شوكتهم والاسرار ووريم ولا وجه الا لو
لا يمنع الاموال اعلان في موعدها ولهذا سلك معارضة وسطرت مثالبه في اضلنا وهكذا

فان امر المؤمنين علوا له عليه كاتوا في بهاء العبد لوجه الاحتشاد في كتمان فضائله
والعبد لم يظاها فضله او روى منامه والفضل لم يظاها ذلك او التحليل ما منع هذا الذي
الشديد من ادائها نظما وثرا لشدته وراى من مال الله الى نقلها فله خور ان رضى معارضة
الفزان مع انه ما لم الى الاعلان والوجه الثاني انه كان خور ان نقل المعارضة وسبع
في بلاد الفزان وسوارثونها سيم حتى يستعين فنه سلع حارها حمله ونفصلا مع من
منصل منهم بلاد الاسلام في دمه وخواروه معلوم ضروريه مخرافه **وبانها** ان المعارضة
لو وجدت على جريه في الفزان لوجب ان يخرج عن كونه معجرا والاعلى السوء ويكو المعارضة
هي التي فلا خور ان يسل الى حكم يعادوا الى المصلح من نقل الشبه التي لا تسئل الى طها ولا
يقول الدواعى الى نقل ما بدحضها يكون الدواعى الى نقل الله اولى ومعلوم خلافه وبانها
انها قد عمل معارضات رجيته لا يبرح في اعانه الفزان في كونه خور ان لا يسل ما يبرح في اعانه
مع نقل ما لا يبرح خورما زوى عن كونه من قوله انما اعطاك الخواهر فضل الرزق وجاهر
ولا ينطع حلق فاحر وعونا روى يا صديق مات المصير نفي حتم ثقتن لا الما ندرين في لا
السار سغاث اعلا في الماء واسفل في الطين لنا نصف الارض ولهم نصفها وكر
من شافهم حملوا الى اعانه ذلك ما يردى به معارضة ومعلوم انه لا خور نقل الا صغف
الاخرى في القاد الانزاله لا خور فصدده مشهوره يردى صاحبها ان اجرا لا يبرح على معارضة
ومعارض معارضات بعضها روى وبعضها صغف لم يسل الصغف منها روى القوي بل يعلم
ان يسل القوي منها او لم يسل الصغف وزالعي **اما** الموضع الثاني ان يسل لالاى بعض العباد
لن العباد حاربه سئل المعارضة في لم يسل هذا الموضع اذا الى بعض العباد وبعض العباد
لحقيق محض مع انعامه للسوء يكون دلالا على سوءه وضربه فمما حابه من باطلنا ان الفزان
لو عارضوا شامنه بما يبرح في اعانه لوجب نقله **واما** قولنا ان يسل الناس معارضة
فلا يسل لو سلك لعلمنا وجرها ضروريه حارنا ونورد الفزان ضروريه ونحيا في خبر من المعارضة
فان يسلها عاجرا لا شفاقة تقضي حصول العلم ولا شبهه انما يعلم من لوال يستأنا اعلمنا
معارضة الفزان لانه منه واجبا الامور في خبر العاقل من نفسه فاداسه لا يعلمها

و

ولما لم يوضح الباب

علما انها لا تنقل اذا لم يسلطت انما لا تترك وهذا هو الموضع الذي
وهو انهم انما تركوا المعارضة لعجزهم عنها فالذي يرد عليهم كان موقفا
المعارضة لو كانوا قائلين على ما لا صاروا لهم عن فعلها وكل من يوقفت رواعيه
فعل ولا صاروا له عنه فانه يوجد له حاله وانما قلت ان رد عليهم كان موقفا الى المعارضة
فلا راسيا في الروايات الباعثة على الفعل ولا حتمية في فهمهم على ابلغ قصده من وقوعه منها انه
خاصه عليه واله ارعاهم الرياسة الى نفس الضرر عليهم الاموال لا يفتقر مع
المعلوم ضرورة انهم كانوا في نهاية الالبسة والحمية والناصرة الرياسة وهذا من اقرب
الدواعي الى المعارضة ومنها انه خاصه عليه واله عابدهم وعظم رتبته وارضاه
الحق وان الذي هم عليه الباطل وهذا لا محالة يفتقر عتري الدواعي الى المعارضة ومنها
انه خاصه عليه واله فيهم مع الحاله الى كالتالي في دعوتهم والحبه الاكيدة لها فكانوا
سمعون فيه انهم وما بعد وفروا في السمعة حيث هم ام لها وارادوا في هذا الحرك الدواعي
لنفس عظم امراء حقنه عنده في نفسه فانه يار الى ابطال ما حابه بكل فخره ومنها
الوعد السديد الذي كان يتوعدهم به من العز والمودة العقاب السرمبر ان لم يعهدوا سوته
وغير سوا رتبته وهذا سبب الدواعي الى معارضة لوقوع رواعيه الى اعز ذلك من الاستسار
المعقوبه للدواعي **واياها** الله لا صاروا لهم عن معارضة ولا الضارف
خلوا اما ان يكون ضارفا في ضارف رايها او هماد ولا خور ان يكون ضارفا في رايهم
ان يكونوا يدورون في نفسه فكيف يمكن ذلك عن معارضة ولعل فان صاروا الذين لا يمت
عما هو حاله لانه لا يوثق بحكمه اذ امكن معارضة ما حابه ولا خور ان يكون ضارفا
عن المعارضة صاروا يدورون في رايها او رغبه وعلى ان يكون ضارفا في رايه لا يمت في الرضا
ان يكونوا يدورون في رايه وكذلك حال الدعية ولعل فان صاروا رايه ارعاهم وارفعهم في
ترك المعارضة لئلا يراها اذ كان هو السبب في ترك المعارضة مع كونها ممكنه وجب ان يسلط
ومعلوم خلافه وبعده فانه كان في الاستسار كماله من المعقوبات في رايهم مع ذلك
ولعل فان صاروا يدورون في رايها صاروا في رايهم في رايها لا يمت في رايها

وشهها بالاعتدال في هذه لكونه سراجا في غايته فمع ما قلناه انه لا صاروا لهم عن
معارضة **واياها** ان كل من يوقفت رواعيه الى فعل لا صاروا له عنه فانه
يوجد له حاله فلا يمت في رايه لولم يوجد له حاله في رايه فمع ما قلناه انه لا صاروا لهم عن
على الحانه من حيث لم يوجد مع يوقفت رواعيه اليه يوقفت رواعيه الى فعل لا صاروا له عنه فانه
السموع هو عالم بها عليه من المصروف في الوقوف وعالمه من الاستسار الى الطفل
ولا مانع له من القيام فانه يوقفت رواعيه ولا يمت في رايه الا ما ذكرناه من رواعيه موقفا الى فعله
ولا صاروا له عنه ولا مانع له عنه فوجبا ان يفعله فكيف حال المعارضة لو كانت معدونه
لهم فلما لم يقع منهم مع يوقفت رواعيه بل عدلوا الى الحايه الى لا يمت في رايه صحيح ولا يمت في رايه
باطل لو كان الطاهر لهم ونها ليراعى اصابعهم ولا على خطابه علما انهم انما تركوا المعارضة
عنها لانه لا خور ان يترك العاقل الامر العظيم في دفع امره كنه دفعه بما هو دونه فكيف
خور ان يعدلوا عن المعارضة مع انها منتهله لو كانت مقدونه الى الخبز مع مشتقتها هـ
السيدية ونقصها الدخاب الا زواج والا ولاد وزواج البطارق والادب لما عدلوا عما يهون الى
ما يشق ولا يدر على صحة صحيح في قبحا حسدا بهم عاجزون عن المعارضة **ومى**
ما ان يكون ان يكونوا انما عدلوا عن المعارضة لانهم اعقدوا رواعيه الهزان وانه ما سعى ان
يلقى اليه لكونه طاهرا لا يخطا عن رتبته الفاضله **واياها** الله طاهرا طاهرا طاهرا
من وقوه احبها ان المعلوم ضرورة ان الهزان رتبته عظيمه من الفاضله ولهذا الامكان
فيه بل رايه في رايه من رايها بالفضل المحذور وانما احتكموا هل يلهي صلاحته جد
الادى الى الحائر في الاماره اما لا فاما كونه قصي فلا شبهه في ذلك ولهذا كانوا اسى لونه هـ
ولعصم سماه سحر او بعضهم تركوا قول السعركانه يعطاه حافض ليدروا بانها
ان الدواعي كانت اقوالا الى المعارضة لكونها مقدونه لهم وكونه حسنة منزله لا يمت في رايها
انفع منه ولا خور بعد ولهم الى الحايه لئلا يمت في رايها لكونها من رتبته المشقة في دفع امره كنه
دفعه بدونها وانهم من بعض العفلا في بعض سامرهم فكيف انهم منهم العبدون الخ
الحايه التي هي ساقه متعبه مع بعضهم من المعارضة الى سطل معها رايته ووجد رتبته

في رايه العبدون

والثالث انه كان خورا يقع معارضة لانه لا يتصور المتوسط في الفضاحة والمقتض
فنها حوته فحينما يدعوه الراي الى معارضة عند علمه بالحق في معارضة وهذا
حال **فان قيل** ما ان كثر اربهم اياهم لم يعارضوه لاسغالهم لمجارية وانما كالمعارضة
بمع منهم بعدنا مل سدر و فراع خاطروا ان كانوا مسعولين عنها ولم يقع لم يركبوا
عاجز عن **فان قيل** هذا فاسد من وقوه احبها الى الخرب لم يرضوا ان يقدروا فاما الله
عليه وآله بوجه بل عسرة منه عز محارب لهم فكان خبا ان يعارضوه في بلد المدة لو قدر
على المعارضة ومعلوم خلافه وبانها انه في ذلك حال المدة الخرب وانهم في وقتها
عنه في معارضة في بلد المدة ومعلوم خلافه وبالله ان خصمهم لم يرضوا عن الحرب
بل منهم من لا خصم في هذا استعمل من لم خصم بالمعارضة دون من خصم وزايعا ان التحدى
فان الاثر والى انقضا الخلية في هذا حار ان يوجد له لا حرج واما من هذا السؤال
كلام من لا يعرف حال العرب في الفضاحة وذلك انهم كانوا في نهاية من لم يعرفه مطبوعون
عليها فلم يكونوا يعرفوا الى فراع وانما كان الولد منهم ترك الخطبة او الفسدة بهم
فكون في نهاية الفضاحة وعيا به من الاختار باعتار كلامهم وكذا ان اجبرهم في الحرب
حار يقع منهم السند كغير السورة في المتوسط او مقدار عشرات ملك في ذلك وابطال امرة
صا اية عليه ومعلوم ان ذلك لم يقع **ومى** ما ان كثر اربهم اياهم لم يعارضوا
الفران لانه مستعمل على امة فاصغر مقدمه واليوم في علم لهم بها ولا حل هذا ركوا
المعارضة ولو علموا انهم لا يمكنهم ذلك **فان قيل** هذا فاسد من وقوه احبها الى
التحدى واقع بالفران او بعض شؤنه ومله وسواكات فها فصر ولم يرضوا بها اعيا
رضوه فالاستعمل المقتض في الامور النافعة اذ ليس من شرط المعارضة ان يقع الاتفاق
في المعادى وانما عدم المعارضة قول من العسرة طاع من ارجو على امجداب وقول
علمه د. ذهب من الحزان معار مذهب فاجدهما في بعض الاحول اجد هما في
الفضل والى الحزان وهما صديق وبانها انهم كانوا يعرفون كثر من انقضض
لوقضه القيل وكثر من ايامهم وطرفا من احوال الامم المبقدمه والا ما حاضره

ل

ارفعهم عليه السلام فها لا غار صوابك وبالله انهم كانوا يعرفون كثر من اربهم اياهم لم يعارضوا
صا اية عليه وهم اليهود فحار خبا ان يعارضوه وكذا انهم كانوا يعرفون كثر من اربهم اياهم لم يعارضوا
والزوم وكان من انهم يعارض بها الرسول وهو اوله ما محمد يا حسن مني كلاما بطرا
اوراه السائل **ومى** ما ان كثر اربهم اياهم لم يعارضوا المعارضة من حيث ان اليوم لم يعلم
لهم باحوال المعارضات **فان قيل** كيف هذا ان اليوم لم يكونوا اهل حبل **فان قيل** هذا ظاهر في
النسب فان المعلوم من وقوه انهم كانوا في غاية من البرها والقطبة والعام يودوه المفا
وقد خورا في فاعا علمهم انهم لو عارضوه لبطال امرة مع ان هذا حاله لا يخفى عام هو اقم
العقل فانه لا شبهة انفسا لوارعا عاض انه يظهر جرد ولا او يثبت كبا به حثه وكان
الغنى الاخر يرضى على مثل هذا فانه لا يثبت ان يعارضوه وما في يله لعلمه بان دعواهم ارب
وان كثره يظهر عند فعله لذلك او يظهر هذا اللسان وخلق على رهاه العز واهل
الرجاحة والممارسة للامور ويعبر فانه لو حاز ارب يقع منهم هذه المعارضة
لحاز ان يقع منهم سائر المعارضات ومعلوم خلافه فاهم خيروا كل المحدث معارضة
العلم والى ليسبقهم بالفضاحة ومجتمهم لا تنهار رهاهم حتى كان منهم من لم يوافق
وعسارتة لبطهر فصاحته وينبع شعثه وخبر احدهم يطلب في وصف فانه وبكر في الحار
عن حمله وان كان ذلك تسراف فيه فبالا انه لا هذاه لهم الى ما ذكرناه من المعارضة
ومى ما ان كثر اربهم اياهم لم يعارضوا المعارضة وعبروا الى المجارية
افوق حسم **فان قيل** فاستصا لاسا فله هذا باطل من وقوه احدها انه لم
يقع منهم جميعا الاقبال على محاربه بل كثر منهم لم يسفل خرب بل جهم في بعض الاحول
وفات فكيف لم يعارضوه في تلك الاحوال مع ان الدواعي حاضله ولم يفعلوا ما انهم
مقام المعارضة او المجازية لم يخلوا ولا منهم وبانها ان هذا الووق لم يدر على
ابطال امرة لى الطهر كبر على عيايه الطاهر وابطال المظهرية فلف بعدون الى امرة
لا يرا على اصا سهم ويرى خورا امير ارب على اصا سهم وخطبته وهذا لا يثبت على عاقل وبالله
ان المعارضة الاقايمة وما روجه من استصا لاسا فله فدا مع خايبا وطهم له كاجبا

فحب ان يرفع المعارضة ومعلوم خلافه وزاد عليها ان يعلم انه لم يعرف العلم ان امره على حال
مالا هو من ركب الاضغاث فيكون مركزا للمعارضة مع انه لا مشقة فيها وعبدوا الى
هلاك الهوى في الاموال والنفوس **ومى** في الاما وقع منهم ذلك لا يهمل ان يحدوا
ان يارب نظروا لغير عبدوا الاوبان وهم عالمون بالزجر وانها حارة لا سمع ولا يعلم
فلا عابه ما في ذلك ان هذا التوسل في البعض بانه لا سلم في البعض الاخر كما ان عباره اراوان
لم يسلم عموما واما اطلق على بعضهم السهولة العفوية ان الله يسر عن عبادته فيقرب اليه
بما رتبها كما قال تعالى حاجا عنهم وما عبدوا الا لله ربنا الى الله زلفا **ومى** في
ان كثر ما هم انما من كوا المعارضة لعلمهم انهم لو حادوا بها لوقع الاساس من تحتها ومن لم يرب
في باب الفضاحة منى البراءة فيقال يقول البراءة في موضعين فيقال يقول بل المعارضة ادم
مع الاحلاف الزبد بطل معه القابرة بالمعارضة **فلا** هو اوجب ارفع المعارضة
واساسا من السعرا والخطايا ومعلوم ضرورة ان المعارضة فائمه منهم ولم يمنع احدهم
لخبر وهو اللبس من فاحاه ومن اعراضه عن المعارضة فاذا لم يمنع ما ذكره السائل
من سبب المعارضة في الساهر من الفضاحة فكذلك لا يمنع من معارضة القرآن وعبدائه
اذا وقع الا لسان من بعضه فانه لا يقع اللبس في جميعه وكان يجوز ان يورد بعض المعارضة
ما هو اضع من القرآن كما في الفضاحة فان بعضهم قد بسط كلامه في كلامه في يقطع في بعضه
انه اضع ولها الاسبه في انه قد يورد في سعة من امر الفضاحة من عارضة ما هو اضع من سعة من
العين فاذا كانت هرا والحد في موضع ستون حازا فيوجد على حد لا يستر بل كما يكون اوضح
القرآن فيكون كايه في المبح في امه ومعلوم خلافه من هذه الجملة انهم لما ركبوا
المعارضة لم يحدوا عنها **واما الموضع الرابع** وهو في وجه اعان
الفرافا علم ان الاحلاف في وجه اعان واقف من العلم بعد انما هم على كونه معارف
الجمهور الى وجه اعان وصلته ونظمه مع بعضه المعاني الخفية ومنهم
من قال في وجه اعان الصرفة ومنهم من قال في وجه اعان الانوار الذي
لخصه ومنهم من قال في وجه اعان ما تضمنه من الاجابة عن العيوب والصحة هو الاول

وذلك لا يعلم انه ساعد على انزاله الى صالحة الانسان مثله في فصاحته ونظمه فلو لا كونه
حار واللفاظ كما ذكرناه والا لما وجب ان يحدوا عليهم الانسان مثله كما لا ساعدوا لبيان
على المعلق بين المبرزة الرسايل برشاله **ومى** في كنهه بعد على العرب الانسان
بمثل هذا القرآن مع انه من قبل الحروف والمقطعة وهو ما درون عليها وعلى السطوع فاذا
يحدوا عليهم والخال هذه **فلا** يحدوا عليهم الانسان مثله في فصاحته ونظمه وذلك لان كلام
انما يظهروه الفضاحة لجمع امر من احبدها حلاله اللفاظ حتى يرفع عن البروز المبطل
وما يتجاوز المعاني ويصونها مستحسنة فاذا اجتمع كل الوجهين في العلم فيقطيعها ويعظم
فصحا واذا ساعد لم يترك ذلك واذا كان الكلام اذا كان عينا مع العلم لا يحدوا في معنى
حسنا او لو تضمن معنى محاد كما في لافانه لا يكون بعد وادى الفضاحة عند العرب ومعلوم ان
احوال العقل متغايرة في الفضاحة وان استوفوا في اقرا الحروف والعلم فيقطيعها ويعظم
مفاوهم في هذا الباب ونها الحد الاعرف بالالفه لا يحدوا الانسان من الفضاحة بما يحد
من هو دونه وانما كان كذلك لان العلم الفضاحة قد لخص ما مورثه على العلم ما فتراد
الحروف واحبدها العلم بما را الفضاحة بلفظه فاعلم ان احدها وان قامت مقام الاخرى
الا ان احدها دون الاخرى في العذوبة والانساه مع العلم ما هو كذلك ولها الحد النماز
من قوله تعالى والي اذ هو اوفى من قول القائل والحوكة اذا سقط وان كان كل واحد من اللغتين
هذه ما سنده الاخر من جهة المعنى الا ان شهاهتوه طاهرة في باب العذوبة والانساه
واما العلم بان هذه الحكمة سعي ان يحدوا على غيرها وان عزمها صلح ان ساجد عنها فان
الفضاحة قد يظهرونها حاله لانه قد يظهرونها لادوم هرا في وجه دور في وجه واما
ان يكون احدها اعان على السائر فيكون الاسد انما اولي ولها فان قوله واللالا اذا
يحدوا لا سكاله احامر الدابة بقوله واليه اذاعا الى عذر ذلك من الوضوء وبالها ما يحد
الى حركات الاعراب وان الصلوة قد خلوا في الاعراب ويسمى على اخر هذه امور في حد
البيان في نصيبه ولها من في كلامه وطامر عنه وقد يزداد الامر عن المنة على المنة
وان علم انه رونه في العلم بلفظه العرب **ومى** في هذا العلم يعلم ما صحت طرقة

فكيف اختلف حاله فيه مع انما هم في العلم باعمال الكلمات ام هو ما سئل ان فكيف لم يقع
 من بعضهم من انما هم مع من غيره وفي الناس من لو جهر كل الجهر الا سار بصيرة فضحه لاننا
 منه وان كان عالما باللعنه **فصل** له بل هو ضروري وقور اختلاف العقلانية وليس هو
 معدود في حال العقل حتى عجب انما والعقلانية ولهذا جرح الفقيه المعروف من جرح
 الكلام وزايد ضروري ولا يسمي الى نظر واستدلال بل هو من ان الكلام من ان لا يحد
 العلم باللعنه من ان لا يحارب ما يرجع الى فصاحه كما قلناه **ومى** **فصل** كيف يقال
 ان وجه الاعمال الفصاحه مع ان وجه الاعمال لا يخص بعض العقلا دون بعض وفي الناس
 من اذا امرى عليه الفزان جوزان لا يكون كلام الله تعالى بل جوزا يكون كلام الناس وغيره لا
 بينا السائر وان هذه القضية طاهره فيه **والجواب** انه ليس يجب اذا كان وجه الاعمال
 الفصاحه ان يعلمها كل احد وانما الذي يجب ان يعلمها من كان محضاً من وجه الفصاحه دون غيرها
 وكريه الحكري كما من الضاعات فانه قد يطر من رايها انما عاين حكمه حتى يرجع الى طريقه
 الخيره فانه سعدت وورد ما عاين واراد انما من بعض القادرين **واما**
 من قال ان وجه الاعمال الفزان الصوفه كما ذهب اليه الطام فانه باطل من قوله احدها
 انه كان جوزان بوجه كلام العرب ما يورى فصاحه فصاحه الفزان بل بعينه الرشول
 ضا الله عليه واله لانه في تلك الحاله غير مصروف في معلوم خلافه **ومى** **فصل**
 ان الله تعالى صرح لعله انه سمعت شتيه وتعمل معجزه الفزان **فصل** انه لا وجه لصفهم
 قبل هذا كما ان ما لوارعا ان معجزه ان الناس لا يحدرون على حرك ابراهيم فانه يكره ان يسميهم
 القدرين بما في حال الدعوات من الحره ولا يجب ان يسميهم قبل ذلك وكذا كان قوله فتمنوا
 الموت دلل على البؤه من حيث الحقل المسمى من جهتهم لم يجب المبع من فسمهم قبل هذه الحاله
 لن المنع كاف فيها ولا يخفى فامض **واما** **فصل** انه كان يجب ان لا يجعل الله تعالى الفزان
 في اعلى طبقات الفصاحه بل كان يكون رز لا لانه اذا كان معجزه لم كان المرفه وام الزد
 مقام الفصح بل يكون الرز الاول لكونه من كلامهم بل ذلك فاد الر من بعد كونه معجزا
 كما جعل الله تعالى في بها الفصاحه من اوجه الاعمال الفصاحه وبالله ان كان
 يجب ان يجر العالم من بعينه كونه فاد اعمال الفزان وانع من انفاه كما ان في عالمنا

بغيره احاد الكتابه المحكمه او اي فتاعه كانت فانه اذا منع لخرج عن كونه عالما بانه ممكنه
 الايمان بها ومعلوم ان كل اعمال اذا منع الى بعينه علم انه لا يمكنه الايمان بل الفزان **ومى**
فصل انه تعالى ان اعلمهم العلم بما ذكرناه فلهذا الجرح من انفسهم كما في ما يمايزه فلو ان عنه
 فلتا لجزا ذلك فانه لا يجوز الا بطريقه الدريخ حالا بعد ذلك اما في وف واحد فانه
 لا دور ذلك ولهذا لا يجوز عاقل ان يكون عالما بكل كتابه وكيفية الحادها فمده مع كل
 عقله العلم بها انما يكون من ان لا يكون الا من الجهل وهذا طاهر **واما** من قال ان وجه الاعمال
 في الفزان لا سائر الذي يختص به فانه غير صحيح لانه لو كان اساليب الخطب والهرمان
 الخطيب قد يبرخ في خطبته او يساله الابه بل الابه ولا سائر من سمعه يتوبوا
 من الفزان من فرضا كونه غير عاقل في الفزان ولو كان اسلوبه خالف سائر الاساليب لوجب
 خبر هذه المرفه منها خبرها لوارخ سائر اساليب الخطبه ومعلوم خلافه ولين الاستلزام
 لسائر الاملاق كلمات على وجه بطول اياه وتقتصر لحر او لا شبهه ان ذلك مقدر ولنا **واما**
 من قال ان وجه الاعمال الفزان فانضته من لجان العيوب فانه ان اراد ان هذا وجه في اعماله مضموم الى
 الفصاحه فهذا صحيح وان اراد انه الوجه دون ما فيه من الفصاحه فهو غير صحيح لما قلنا ان العرب
 قد يحدرون عليهم الايمان بل الفزان فصاحه فلو لا كونه معجزه فالكلام وجب ان يحدرون ذلك عليهم
 على طريقه واحده ويعرف ان الله تعالى لا يحدرون لافواه ولا يوايعشون سور في شدة
 معجزات وهذا نسخ انما لو وحدت وهي كتب لسان معانضه والا كان يجب ان لا يحدرون الحرك
 بل ذلك لغير الحرك لا يجوز الا ما لو وقع لسان فادح في الدليل والابطال كونه محريا الا يرى ان
 الفصح لولا الاعمال عاين في سلك الفصاحه التي هو عليها واحدا العلماني به فارتأت
 كذا العدد ذلك معانضه عدو فوعده وهذا طاهر في ان وجه الاعمال الفزان هو الفصاحه
 الى هو عليها واحدا العلماني به هل المبدور ما هو اوضح منه ام لا وحيث يسميهم الى انه لا بد
 في المبدور والاعضه بل المبدور ما هو اوضح منه وهو الصحيح فاما واحد من محضات الفصح
 وهو دون غيره فانه كان في كنهه ان جعله مساويا له فاد على جميع احاد المبدور
 على كل وجه صحيح على علم ولهذا فانت خبر المرفه من قوله بها وقيل ان الذي ما يحدرون
 سما على وعين ما وقع الامر وسوز على الحوري وقيل بعد الله هو المظالم وقوله تعالى

تركوا من خات وعيون وزروع ومعام كثر وعمله كانوا فافا كثر من الامور
 والجمعة الفضا صحوه ما اولى الالابات الى غير ذلك ومن كثر من الالابات وان كان
 قد جعله الله تعالى في منزله لا يربى اليها سر في حان من سرفه وعظمه وحرفه وحرف
 منه ضا الله عليه والاله به وامته فله الحمد كثيرا **واما الموضع الثاني**
 وهو انه حب في الفزان ان يكون معرا فلا يربط المعجز قد اجتمعت فيه فان
 المعجز هو الفعل النافذ للعبادة المعلوم دعوى المبدع للنبوة وحل هذه الامور
 حاضله فيه فانه فعل نافذ للعبادة بل ان الحرا لا يمتنع من المعارضة له ولا يشك منه
 ولا على كونه نافذ للعبادة **ومى** ما ان كثر من ان يكون من فعل بعض الملايحه
 او الخيالات يكون معرا فلب ان لا طريق لما الى العلم الامم الا من جهة السمع فكم
 يجوز ان يقال انه من فعلهم مع انهم لا يعلمون الا بعد العلم بحقه المبرهنه على حقه معرا
 وهل هذا الا وهو كل واحد من الامور على صاحبه فلا خلاف ولا واحد منها ولا بعد
 فلو كان من فعل الخيالات ان يوجد ما عارضه من بعض الملايحه الى الاستدراك ونسبا
 للفتح في صوبه فليعد فانه اذا كانت كونه نافذ للعبادة العرف الذي وقع المعجز له والاول
 ومن انه معجزا على ضد من ظهر على يد فانه حصل لنا العلم بعد ذلك معجز عن غير الامان
 منه لا معمله السلام احسنه لا يمتنع من حجب معارضته وليس حجب في المعجز ان يكون ناقضا
 الالاه من ظهر عاينه ولهذا في سؤل الجلال ان يكون معرا من ظهر عاينه كونه ناقضا
 للعبادة البتة ولم يرد عاينها ان يقال خور ان يكون من غير بعض الملايحه علام كونه معذورا لهم
 لا ما هو لانه وان كان ان يكون من غير فاعلم فانه لا يخرج عن كونه معرا اذا كانت احضاره
 بالمتولد وزعمه بل على صفة وان يرد انه ليس من فعل الله تعالى لانه لا فرق بين ما يكون من
 فعله وبين ما يكون جازا معرى فعله في كونه دليلا على صوته لانه يفتي الله تعالى ما يريد
 لظهور ما هو حاله من غيره والا فجب ان يمتنع معانته اذ لا يمكن تصادفا لانه يورث الى اليقين
 الادله على الاختلاف على وجه الاستلزام الى العلم بطلانه والتمسك به والله تعالى لا يفعل
 الصبح من انه ناقض للعبادة يريد ما قلناه ووضوح الالاه الخزان الى كل من قام في
 ما جحد اللغة عنهم في ان من الكلام ما لا يمتنع من ظهوره في الفضاحه والبلاعه عما
 بالله او بفاربه بل يعلم ان هذا لا يورث له وكسك سائر الصاعات فان اخرا الصاعه

٢٥
 خطه

عن يوم فانه لا خور ان ياتي منها ما المعجزون عنه اجمعون بل ان بعد عنهم الملو فانه لا يمتنع
 على الاخرين وان بعد الملو فلن بعد الملقايله **ومى** ما ان كثر من ان يكونوا من كثر
 الامان بانقارب الفزان الفضاحه والام كونه معرا في ذلك من عاينه بعد عنهم الامان
 منه **فلا** لو وردوا على ما فافيه لصوروا او يعصمهم انهم بعد زوعا ما ما الله فيوجد
 منهم هذه المعارضه ففتح اللبس منها ومن الفزان الفضاحه في تنقيب لها قوم وللان
 قوم مستقل وفتح في اعراض الفزان فله وحياك وبعد فلو وردوا على ما عارضه به لكان
 ان بعد زوعا ما يوازي بعضه او يربط عليه في الفضاحه كما علمه في الساهر في خطيا اذا
 كان هاتين عترة في خطابه فانه خور ان يوجد في بعض كلامه ما يشاوي فيضاحه او
 عليه **فان** ما ان كثر من ان ياتي الرسول الى الفزان فيضاحه الى حضرها كما في شان
 كلامه الذي حض **فان** لم يرد فيضاحه به عاينه ولهذا قال في الفضاحه العرب **فلا**
 باطل في الاحزان بوجده انما كلامه ما ساوي فصاحه الفزان فيضاحه لا خور ان يكون من
 كلامه الفاوف الظاهر لا يمتنع بعد للفضاحه ونحوها فاني انما في النطق بها
فان فلا حاز ذلك ما لا يستحق الا انصراف عنه **فلا** هذا في بيان على
 الاطلاق وانما ساني في بعض الاحوال دون بعض فلهذا في الميزان الفضاحه لا ينقرون
 شتم كلامه الا عصار الطويله بالرد بل لو بعد ذلك فانه يظهر عن قرب خلافه ولبعد
 ففتح حازان حصل له هذا الصنف من الفضاحه الى برزها على جميع الفتى مع الالاه لبحر
 ما هو حاله وليس طر هذا في باب الفضاحه لكونه في سائر الصاعات في مبلغ الواحد من اهل
 الفضاحه مناعه احدها عن غيره ما لا يمتنع من اهل الارض ان ياتي بها ولا يمتنع من اهل
 منها وهذا مما يعلم بالاصطلاح بطلانه وبعد فلو سلمنا انه من كلامه فانه حاز
 للعبادة على الحد الذي قلناه بل على صوبه ايضا لانه يكون جازا معرى المستند في الهواو على
 الماء دلالة على النبوه كونه نافذ للعباده ففتح ما قلناه ان الفزان ناقض للعباده **واما**
الكلام انه مطاوع له عواه فلا المعلوم من حاله صروفه انه كان يدعو الى
 صوبه ويظهر ان الفزان معجزه له ويحكي به العرب وغيرهم لا يوافق فله في حان
 احسن فانه ما عورض في دس منه بما يفتح في اعراضه ولا يمتنع للمعجز ما هو اقله

معجزات محمدي سائر المعجزات للاسما عليهم السلام من لجا المينا واور الاضحة والارض والحرارة
 النافه من الجبل وسوق الجبل وغير ذلك فهذه هي الحقايق والاولى هو ان المعجزات
 بديه عجب دعوا النبوه **واما الركن الثاني وهو المعجزات**
 بطهر عفت الدعوى لا عاين ما دونه واليه لو لم يكن صارا في دعواه لكان كاري لا به لا
 واسطه من الامر ولا خورا يكون كاري بالظاهر المعجز عفت الدعوى اخرى محمدي المصدق
 بالهول طهر على بديه وبصديق الكاذب في والله تعالى يفعل الشيء واه افلنا المهار
 المعجز عليه اخرى محمدي المصدق بالهول لا به فدرست ان ما هرا حاله موموع للمصدق في
 الشاهر الا ان الواجب لو قال خضره الملك انه قد ولا في على بلد كذا واية صدق في ايه سرع
 خاتمه من بده فصعده في مري وفعل الملك ذلك فان العقل لا يعلمون يا صغار ان هذا اخرى محمدي
 قوله له صدقت فما ادرت من اولايه فاداست ان ما هرا حاله موموع للمصدق الساهد
 لمخران بطهره الله تعالى عاين كاري لانه محمدي بصديق بالحق **ومضى**
 ان يكون هذا ما يدل على الصدوق بواسطه المواضع المفصليه لكونه حارا محمدي القول
 له صدقت والمواضع سائر الهدى بها من بده فالحسن يدل على الصدوق **فلا**
 وان كان يهتد لك بالمواضع الا انها صير كالعهد الذي يجب من قول الخطاب الى المعهود
 دون غيره ولهم لخب اذا قال تعالى صدقت ان ير على الصدوق لكونه اليه كما يرك الشاهد
 لن الحجب يجب ان يحمل خطابه عاما هو السابق الى الامم وهو هكذا اما اخرى محمدي الخطا
 اضافت انه محمدي الصدوق بالهول **واياها** ان يصدقوا الجار في فاليه
 يكون كاري لا به حار محمدي لا عاين ما هره وهو مع الحذب ولا شبهه ان الحذب
 في وجه معلوم على الجملة ضروره ولهم لا خلاف العقلايه بل يفتقون خسر من فاعله
 والاولا كونه ما علم ضروره في وجه والاما وجه ان يعلموا خسر منه ضروره لن الدرك
 سوجه عاين اذا كان مجاز **فان** كعب ركون الحذب معلوم الفهم ضروره
 مع ان الاسعويه والخطاسه والمطرمه يسمون خشنه بل يوثقوه اذا علونه دفع
 ضرر فلو علم ضروره لما احتلوا فيه قلت انما اريد كونه معلوما ضروره اذا
 عا الجملة دون الفصل ولا خلاف فيه عا الجملة حيث ما سعى عن حجب دفع او دفع

واياها الى ان علمه حتى يرد اليه غيره من الذي فيه حجب دفع او دفع ضرر فانا نقول انه مع الله
 كذا بل انما في علمه كونه ضا علمنا في وجه وفي ايعا كونه كذا ايعا في وجه فلو لم يرد
 عا كونه كذا الحار ان لا يعلم في وجه ما لا يعلم ذلك الامر الزايد لن العلم باله في علم بوجه
 الفهم اما عا جملة او يفضل او معلوم بالعلم الفهم في علمنا كونه كذا وان لا يعلم فده ضفا
 زائد او لا خورا ان يقال انه مع لمعنه من دفع او دفع ضرر لانه كاري اذا احتراز بين الصدوق
 والحذب ما يقال ان ضفت اعطنا كاريها وان حذب اعطنا كاريها ان حذب الحار في الحذب وان
 فرضنا كونه عالما بوجه وعنا عن فعله ومعلوم انه لا حار مع نطق الفهم به فلو فرضنا
 انه انما يقع لتعزبه عن دفع لوجب استعجاله في حال الصدوق في الضوره التي ذكرناها فانا
 متان العلم في وجه الحذب العاري عن حجب دفع او دفع الامر ليس الا كونه كذا ومثاله
 ما به حجب دفع او دفع ضرر في كونه كذا ووجب ان يشار الى العلم ليس الاستدراك في العلم
 الاستدراك في الحكم والا عا على كونا عا بالقبض والابطال في وجه ان يصدقوا الجار في وجه ودرنا الله
 تعالى يفعل الفهم

فصل ومن جملة ما يدل على نبوته صلى الله عليه واله
 انه جانا الاحبار واللاه عن العبود عا سئل الفصيل واستقر صدقه فيها وكان حارا بالاد
 حارا كونه عا هذه الضوره ووجب كونه ميا واما قلت انه حارا الاحبار كونه عن العبود
 عا سئل الفصيل واستقر صدقه فيها فلا ان هذا طاهر في الكتاب والسنة اما الكتاب فانه قول
 الله تعالى دل النبي اخيكم في الدين والحق على ان ياتوا بشاهد الا انهم لا ياتون بمثله ولو كان بعضهم
 طهرنا وقالوا انكم في دين مما نزلنا عا عدنا فانا ناسون من قبله وادعوا سهر كمن دون الله
 انكم صا ركن فان لم يفعلوا وادعوا فاعوا لارالي ونورها الناس في الحار اعذر لكم امرين
 واصرنا الله لا ياتون بل العرا في لا سوان من قبله فلا عا واما ان يكون الوجه في بعد ذلك
 عليهم كونه ناصيا للعباده او كونه ممنوع عن المعاصيه وان كانوا فادعوا علمنا وعلى كل
 الوجهين حصل الدليل على نبوته علم الله احسن شئ فكما احترازنا الله الم نوح
 معارضه القرآن **ومضى** قوله تعالى فان كانت لكم الدار الاخرة عند الله خاتمه فادعوا
 لموت من الموت انكم صا ركن ونسوة امرا ما قدرت ابرم فامم حرا لله الامور

من الناس

2. 92618909

وحي د الكاهن صلاه عليه واله كان ويصطلحوا فيهم ولا يصح ان يستكوب اليه فهو النبي
وقالوا لهم واحصوه الى متى يربيه فربنا صلاه الله عليه الى الله عز وجل فكبروا الى الطعام والارواح والاعيان
تسعون وروى احصاها الى صلاته وروى عن ابن عباس قال كانوا يسمونهم طين انما ارادوا طين في قوله فاصنعوا حذرا
الما من طين ان يربوه وقالوا ما انطعموا الا الدواب الطعمه انما هو طين في قوله فاصنعوا حذرا
الما من طين ان يربوه وقالوا ما انطعموا الا الدواب الطعمه انما هو طين في قوله فاصنعوا حذرا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

بوجه فيه وخرج من ارضه فخرج الما من ارضه فقال صلى الله عليه وسلم على الوضوء والركعة
من الله وهما من المنارات وهما من عجايب المعجزات **ومن ذلك ما روي انه** صلى الله عليه واله
كان بعض العزوات وكان على طريقهم وسلكوا الركب والراكس فقال صلى الله عليه واله وسلم
منهم الى الما فلا احد من في سبيلهم الى الما وصل صلى الله عليه واله احد كفا من الما فوضع في
فنه برحه في الما فكل ذلك على الفواقد **ومن ذلك ما رواه البراء بن عازب** قال كان بعض
العزوات مع النبي صلى الله عليه واله فوصلها موضعاً معه فيه جرس فيه ما ياتي الناس منه حتى
احدوا الطين مع الما ففعل النبي صلى الله عليه واله بذلك فخرج سبعمائة كنانته ووال اعزته منها
وقل لسم الله قال البراء ففعل ذلك فقال الما قال الصحابة الما لولا ان احداً من البراء العرق وهذا
معجز لا يورثها الا الله تعالى لانها الحسام حاربه في كونها دالة على نبوته صلى الله عليه واله
ومن ذلك سمع الحسن في ربه وهما من المنارات وهو لا يورثها الا الله تعالى فوضع في واد
لن الما در بالقدور لا يورثها الا الله تعالى فقال السلام لانا له مخصوصه او فاستعمل شكلها دون الاحكام
التي لا حرق فيها ولها اركان احداً من السلام في ربه وعبرها من اعضائه سوى اللهاوت ولكن
الحسن فانه سجد عليه على طرعه واجده الى السلام فيه مست انه لمن مقرر والها ريقه
وبقي انه من مقرر والها ريقه وهو الله تعالى **ومن معجزاته** صلى الله عليه واله ان
الدرع كالمه لما حانت به الهزيمة الحربية بعد شتمته **ومن معجزاته** صلى الله عليه واله ان
والا بعدوه الله ما حملت على هرا والفقلة رجا الى قلبه ان كان ملكاً اذنت الناس منه وان
كان قسماً علم **ومن ذلك ما روي في قصة** الدف من اصاب السلمي والحب ارجاعاً الى محارب
صغيراً ما حملها ساه فتعنت من بينك وولت والله ما رأت كالنوم يصغر عمل ساه كناية
وبرك الدف الساه وابل على والى الى الله اعجب من ذلك ان يهدى رجوهم الى من الحسنية وانهم لا
كسونه **ومن ذلك ما روي في قصة** المعذب رواه ابو زر رجه الله والجماعة التي صلى الله
عليه واله فلما اعراني على يده له فترك دخل فاطمة رسول الله صلى الله عليه واله امامه
بر والحدث الناس ما كان من امر يعلت والار رسول الله اما من اخبر اهل عرا حط من واد
روا الى السبا لهما اما في الوارد احط الحط على راحله هذه اذ انما في يسمى من جات الوارد
لما حمل الحرقه من ساه هلكه اخر في نوال وحسن كراجر اللبا الى اهد الله من

الاغلاي ومن سحر النار والازكال فامتن ودرت النفس بالانصالي وحلي من هو الجبال
والعت فاذ انقلب الى سحره فقال لا يعلت ما حامل الحرقه للاسام محسن مني في السلام
الحق من الساجد للاضام مستغفر لك من الارام هذا الذي باليد الحرام من صديق حاما لا سلام
وما الهذي والذين والاحكام وما طلوه الحسن والصيام والنز والصلوات للاركام ما حاز
في سحر كرام عز معارب والليام قد هنت لاطله فاذ انما فاحرق قول ما حامل الحرقه
من حر الخطب اما زك وانت سح منحوب ومن علم ووزار اب ان الذي على زور وكذب
يهدى بسند نوال العرب فاشا المعذب لعل ان الذي سمعه معن ملعون حراما ملعون يورث
الله بعد ربي بعزتي في عذابي من ربي فامتن ودرت النفس بالهوس على محسنه
مستغفر من الما يعني علف ربه والاسه محله **ومن ذلك** ما روي البراء عازب
والامر رسول الله صلى الله عليه واله عمن المذنب فغرضت له حرقه عظمه شديدة في عرض
الحرق لانا حرقها المعاول في النبي صلى الله عليه واله فلما رافا احداً لمعنى لعل الله
وصربها صرته كزربها لم قال الله اكبر اعطيت معاف اسام والله اني لا اضره فصورها الحرقه
ما يبه فقال اللهم انك فلق المثلث الاحزم قال الله اكبر اعطيت معاف فامر والله اني لا اضره
المرابض **ومن ذلك** ما روي في قوله صلى الله عليه واله وقال السهم الله فاعطيت معاف
المن والله اني لا اضره ابواب **ومن ذلك** ما روي الحسن بن علي عليه السلام قال
يهورى لامر المؤمنين عليه السلام من عمار عليه السلام فاعطيت معاف فاعطيت معاف
فقال له عظم لعدك انك وجمي صلى الله عليه واله اعطيت معاف فاعطيت معاف فاعطيت معاف
مطالب ابا جهل من همام من كاله عنده فلم يدر عليه واستعمل عنه وجلس سرب فقال له
المصهر من من يطلب وال عمر بن هشام من ابا جهل في عنده من الوافيتك على من سحر
نعم بدوه على النبي صلى الله عليه واله وكان ابو جهل يقول للمجد الى احبه فاسخره فوارى في
النبي صلى الله عليه واله فقال له ما هم بلعني اركل ومن الى الحرسنا ما استغفر بك اليه فقام
اليه رسول الله صلى الله عليه واله فاما فقال له فوار الى الخليفة فقام مسرعاً حتى ادى
اليه فلما رجع الى محله قال له بعض اصحابه كل ذلك فقام من محمد فاعطيت معاف فاعطيت معاف

انه لما قبل الى راسه عن نفسه وخاله لانه ما بهم خرافة ولا عرس سائر تعبا من تحط كاسا منها
 وبلغ الشرا من اضراره ما لم يصب لم يكن ان ينجو ابطن بالخراب وسلفني العبادان فهذا اكثر ما
 اعطى موسى عليه السلام عيان عيان موسى علم ويزاد الله جها ضا الله عليه واله لعبا ما كان فيه
اما الوصع الباهر وهو انه ضا الله عليه واله مرسل الى القليل الخ
 والاش والله افضل الانا علم ما كونه مضمونا الى القليل والله معلوم صوره من انه سئل
 انه عليه واله انه كان من بين سكره وانه هو ضا الله عليه لا من الا بالحق والحق لا
 بالصبر وقد صرح الامران فيكف الالهي وما ارسلنا الا كافه للناس سيرا ويرا وقال ان علي
 فربما الناس ان رسول الله صلى الله عليه واله عز وجل اذ صرنا اليك نرا من الخس عيون الامران
 فلما حضروه بالوا الصلوات فافضى ولوا الى يومهم من رزق الواننا انما سمعنا كلاما من رزق
 موسى بهر الى الحق والى طريق محقق ما فومنا احسن اراحي الله وامنا به الالبات وقال ان علي حايكا
 عمن انما سمعنا فربما بهر الى الرصد فامنا به وقال صلى الله عليه واله نعمت الى الامم والاشود
 والاحلاف في كونه معوا الى كانه الناس واما اصل الناس في امره هل كان معوا الى كانه
 امر لا والصحيح انه لا يقطع في ذلك على احد من نهم وذلك لانه لا دليل عليه وما لا دليل
 عليه فانه لا يجوز القطع فيه سعي ولا اساتهم وتعب فباللعمري انما يكونا مصاحبا
 ولا سمع ان يعلم الله تعالى ان الله يكون صلاحا لغيرهم دون من يرسله الى من علم ان الله
 صلاحا دون غيره وتعبه وادار ان يكون الصلاح في نفسه سائل الى يوم خاريه احدهما الى
 بعضهم دون بعض وعلى هذا اجمع في عضو واحد منهم ولو طاع الله عليهما ومضى وسعت صلى
 الله عليهما ومضى وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم اجمعين من انه لا طريق الى القطع يكون احدهما معونا
 الى الكافه سوا من ضا الله عليه واله **واراد** انه معوث الى الكافه بطا ما يقوله
 بعضهم من انه يجوز ان يكون في الكافه من لم يسلعه دعوه عليه الامر وذلك لانه قد ثبت
 الكتاب به انه معوث الى الكافه الناس ولا يراد ان يفعل الله تعالى لهم طريقا الى العلم بعبه
 وهذا يوجب ان يكون الدعوى مدخل على العمود واما العلم في كونه عليه السلام
 افضل الانا فهو معلوم صوره من انه ضا الله عليه واله وهو لا يابى ولا يرد ولا

ر

فجزو فينا صلى الله عليه واله الجنة محرمه على الانبا حتى ادخلها اما ومحرمه على الامم حتى يدخلها امين
 وهو على الجنة معلوم بالاضطرار من دينه انه كان يرضى ويحز وهو لا من الا بالحق والحق لا
 بالصدق واما ما روي من قوله ضا الله عليه واله لا يضلوني على يوسن من ضي وقته ووجه احد
 انه من اجار الاجاد ولا يبع المعلومه في المنابيل التي طريقها القطع وبانتهى الله لا يسمع ان يكون
 والله بل من رزق الوحي عليه ما به افضل الانا لانه لا طريق الى هذا الا السمع دون العقل فتمت
 من رزق الوحي انه لا دليل على كونه افضل ومن رزق الدليل على كونه افضل فمخاضا منها وبالله ما ذكره
 بعضهم انه اراد لا يضلوني على يوسن عليه السلام بطريقه التقص من حاله والارزاع عليه واما اخرج
 الى الماويل فام المراله الى الاحتل على الله افضل **ومثله** كفي مضمون كونه افضل الانا
 عليهم السلام مع انهم من صرث عباد الله بطول عده فغل اكثر مما فعله الرسول صلى الله عليه
فان لم يعلم رجه ذلك كفا فاما المراله عليه والجهل بالسير لا علم بالعلم ما ذكرناه
 ونعبد فان كثرة العباد وان كانت موزنه في كثرة الرزاق الا ان هاهنا ما مر من ربه عليها
 وهو الهواه به والافعاله في الدنيا والسميه ان رسول الله صلى الله عليه واله احب الانبا عليهم
 السلام اما عاقلما كثر الاهتداء به عظم بوابه وغیره لم يلع هره الميزله ولهم رزق الى رزاق من الانبا
 من ياتي يوم القيامة وليس معه الا الواجد موصيا ان غيره من الانبا علم قليل الاماع وقد علم ان
 رزقا لو انتعبت من العلم انشر الدرر وهديه الصالحين واستفاد الميطلين باصدا من رجه الله تعالى
 في رزق صحيح وعمل صحيح لكان بوابه لا حاله من رزق بواب نظاره المحرر للعبان المحلى لها وفيها
 ذلك الا انه عظم الاهتداء به واهل رزق الاما السويه بفضيله العلم والعلماء حتى لا يحد في رزق
 العلم من انواع الطاعا على كونهه ومكنت قوله ضا الله عليه واله للانبا على العلم افضل
 رزق من رزق العلم على السهر افضل رجه مع فضل السهر العليل فاذا كان النبي صلى الله عليه
 لم يجعل من الاهتداء ما حصل ما حصله كاس طاعا به اسرف طاعا عيه من رزق
 قوله ضا الله عليه واله من من رجه حقه كاس طاعا بها واحرف عمل بها الى يوم القيامة
 من غير ان يرضى من رزقهم من رزق ربه سبه ففعله وزرها وورض عمل بها من غير ان
 يرضى او رزقهم ستي وهذا ظاهر واما عاقله من الانبا علم افضل الصلوة والسلام

وان من رزق الله بها

فانه لا يقطع على تفصيل بعضه عما يعرض لغيره بل لا يفضل هو السمع دون العقل
وليس السمع ما يقطع به على ذلك ومنه فرض وجود دليل سمعي وجب المضاربه اليه
عند عليه **واما الموضع التاسع** في ذكر الكلام على الهودج
السترايع وما بعده ومنه ما علم ان الصلاة **هذه** تقع في اربعة مواضع احدها
في معنى البداءة والسماع والى في حكاية المذهب وذكر الخلاف والدليل على صحة
ما قلناه والثالث في بيان خورسنة وما لا خور والرابع في انما معلوم في الحالت
وابطاله **اما الاول** فاعلم ان البراءة اصل اللغة الطهورية يقال برئ الناس
المدينة اي طهر وقال الله تعالى برئهم من ذنوبهم ما يكونوا احسنوا اي طهرهم
يكونوا بطور فاذا كان اليه هو الطهور فلا شبهة انه لا خور على الله تعالى
منه يعني ان يطهره من حال السي ما لم يصح علمه وهذا لا يصح فيه تعالى عنه
لراته ولا خور ان يكون عالما بالامر بالصنع المأبذ وانما خور هرايما من كان عالما
بعدم يكون عالما بالامر بالصنع المأبذ وانما يتكشف لنا اليه ما حتم سوابق مخصوصه
وهي خسته احدها ان يكون الامر فاجرا وباشها ان يكون الامور واجرا وباشها ان
يكون الامور فيه واجرا ورابعها ان يكون الوقت واجرا وخامسها ان يكون الوجه
واجرا **وايضا** اعلم ان يكون الامر واجرا فلا بد مني يعارض لم يتصور فيه البتة
ولهذا الواجب الواحد منا وليه يفعل بها عنه مريه فانه لا يوصف شي ما هذا حاله
بالبراءة وكذا الامور التي ما الطاعات تعزى اليه عن غيرها **وايضا**
اعلم ان يكون الامر واجرا فلا بد مني يعارض لم يتصور فيه البتة
اولا به يفعل وهي عنه عن مثله لم يتصور ان يكون امره اذا امر الله تعالى
بمنه مني بامر لم يمتد منه **وايضا** اعلم ان يكون الامر واجرا فلا بد مني يعارض لم يتصور فيه البتة
اعلم ان يكون الامر واجرا فلا بد مني يعارض لم يتصور فيه البتة
اولا به يفعل وهي عنه عن مثله لم يتصور ان يكون امره اذا امر الله تعالى
بمنه مني بامر لم يمتد منه **وايضا** اعلم ان يكون الامر واجرا فلا بد مني يعارض لم يتصور فيه البتة
اعلم ان يكون الامر واجرا فلا بد مني يعارض لم يتصور فيه البتة
اولا به يفعل وهي عنه عن مثله لم يتصور ان يكون امره اذا امر الله تعالى
بمنه مني بامر لم يمتد منه **وايضا** اعلم ان يكون الامر واجرا فلا بد مني يعارض لم يتصور فيه البتة

منه
الامر

فما نأمله الامنة ذلك الوقت اننا قوله النبي عيسى **وايضا** اعلم ان يكون الامر واجرا فلا بد مني يعارض لم يتصور فيه البتة
واجرا ولا بد ان الغار لم يكن يراؤه لولا ان يكون له نضرو على روبروهم
والا يصفو عليه برزخا وسمعه فانه لا يكون يراوه هكذا اذا امر الله تعالى
مكلفا بالصلوة ثم بها ان يصلي بنا وسمعه او ان يوجه الصلوة الى ضمير من
ذلك **وايضا** اعلم ان يكون الوقت واجرا فلا بد مني يعارض لم يتصور فيه البتة
لن الرأية قد مضت فان مهورات المرد لا يصح فيها العدم والآخر على ما يوصيه
انما الله تعالى فاذا كان عامرة بوجه يعارضها في انما نأمله الامنة وقت لا يناديه
الهيبة وقد اخبره ومثال ذلك ان هو الشئ بعينه اذا حاق وقت الطهر واشهر
لحم العنق الشئ لم يؤوله اذا حاق وقت الطهر فلا ستر لحم العنق الشئ وموضعا
هرا حاله بانه يرا ومنه حلق واحد مما ذكرناه لم يكن يرا **واما الشئ**
فانه يستعمل في اصل اللغة في امثلة العلماء ما في اصل اللغة والسمع
هو الازاله يقال سكت السميت اطل المعنى ازاله ويستعمل ايضا في النقل نحو
قولهم سكت ما في الكتاب **وايضا** العلماء انه هل هو خفيته بها معا
حقيقه في الازاله ومجاز في النقل فمن قال انه حقيقه بها قال انه يستعمل
بها على احد واحد وهذا هو اما ان يكون اللفظ حقيقه من معنيين ومن قال
انه حقيقه في الازاله فانه بطرأ فيها ولا كذلك النقل فانه اذا قال سكت
الكتاب فانه لم ينقله على الحقيقة واما است مثله فيكون استعمال الشئ فيه
محارا من حيث كانه لما است مثله صار كانه ازاله عن المكان الخ والى الى
واحد العلماء ان الشئ هل يغير في السمع ما كان في نفسه في اللغة لم يقد
صار معولا الى معنى سرعي يقال انوفا سرانه يغير معناه الدعوى وهو الازاله
الا انه قد صار معصورا على بعض الالات دون بعض فذلك لا يخرج عن كونه
حقيقه في المعنى الدعوى لا يرا ان قولنا دابة كانه حقيقه في الاصل كلاما بدعي
صار معصرا لبعض من ذلك دون بعض فخرج عن كونه معصرا لمعناه
الدعوى وقال ابو عبد الله المصري وقاض القضاة انه يغير في السمع
ما كان في نفسه في اصل اللغة لا قدر يرميه سوابق واوصاف لا يعرفها اقل
اللغة فاسبه قولنا صلوة فانها كانت في الاصل للزعا والصلوة السريعة
الآن فيها رعا فانها لا سيما صلوة بطريقه اللغة من حيث ان السمع يشرط
وان كان

وذكر ان السمع لا يسمع ما لا يسمع
 واما ان السمع لا يسمع ما لا يسمع
 واما ان السمع لا يسمع ما لا يسمع

فما سزايط لم يكن معه وقفه عند اهل اللغة وكذلك حال الشيخ **واما في**
 اصطلاح العلماء فالشيخ هو ازالة مثل الحكم السريع بطريق شرعي مع مزاجيه عنه
 عما وجه لولاه لكان المسوخ ما دام واما اسرطانا ان يكون ازاله لمثل الحكم
 فليس ازاله عن الحكم لا يكون شيئا عند اهل السمع بل يكون برا حاشاه واسرطانا
 ان يكون الحكم المزال شيئا من ازاله الحكم عملي لا يكون شيئا ونعني
 بالحكم العملي ما يدرك العقل عليه من مجرد اعز لانه سمعه لكونها لم يزل
 العقل كان يفتي بغيره فاذا ازيل لكان بعد ذلك لم يكن شيئا فان فرضنا انه قد
 زال لا لاول دليل شرعي نقض كقبح لكانا لم يزل الا باجابه بعد كان ذلك شيئا
 لانه قد زال الحكم السريع لن الحكم للظاري فاذال الشيخ الطائري على التحريم
 كان الحكم له ولهذا وجب الحكم به شرعي **واما** اسرطانا ان يكون
 زالا بطريق شرعي لم يزل يكون زالا بطريق عملي لا يكون شيئا الا في الموت
 زالت عنه الاحكام السريعة لم يوصف زوالها بانه لم يزل الموت بانه ما شيء
 لم يزل وانها علم هذه الحالة بالعقل وقد ذكرنا الدقيق دون النقص في الدليل لكون
 ذلك حاشا ما لا يزل كونها النقص خرج عن ذلك الشيخ بالفعل بانه لا يوصف بانه
 نقص لن النقص من قبل الكلام وكنت فانه كان يجوز في العقل الشيخ بالعباس وقع
 ذلك فانه لم ينقص في ذكرنا الدليل لخرج الشيخ بالامارات من العباس واحبات
 الاحاد فانه كان يجوز الشيخ به لما هو معلوم الا ان السمع منع من ذلك وهو كذا
 فان اجازنا الاحاد لخير الشيخ بعضها ببعض وليس بالاله على الحقيقة لانها لا تصل
 الى العلم والدليل عبارة عما يوصل الى العلم واما يوصف بانها امارات لكونها
 مؤدية الى الطريق ان وصفت بانها ادرله فعل الحجاز والجميع ما ذكرناه ولا حل
 ذلك ذكرنا الطريق لا بها مساو له **واما** اسرطانا ان يكون الطريق
 هو الخصم لا يشك ما ذكرناه **واما** اسرطانا ان يكون الطريق
 السريعة مزاجيه لن ما يكون فاما لا يكون شيئا وان كان فخرج من
 الخطاب فعلا او عسا او وما اذ حاله هو الخصم لا يشكنا والعباسية والضمه
 بالاشكنا قوله تعالى اول حكم العاشق قول لا ادرى ابوا وبالعباسية قوله
 عز وجل لا تكبر بر فيه مومنه فان كل ذلك لا يكون شيئا لاجل مقارنه وهذا
 هو الزكيه بقار الشيخ الخصم واما قلنا الحد على حر لولاه لكان المسوخ
 باننا احرازه من ان يقول الله تعالى ما يرد اذا كان عند الصبي فضل كغير

وذكر ان السمع لا يسمع ما لا يسمع
 واما ان السمع لا يسمع ما لا يسمع
 واما ان السمع لا يسمع ما لا يسمع

بمحوه بعد ذلك من العبد لا يزل زكع من عند الصبي فان ذلك لا يكون شيئا وان
 كان قد زال اصل الحكم الشرعي مع مزاجيه عنه واما لم يزل شيئا لانه ساقط
 عن المكلف فعل الركعتين اللتين عنهما المكلف احرازهما وورد الخطاب بالتي
 عنها لم يزل ومن حقا يكون شيئا ان يناوله طاهر الخطاب المتضمن للحكم المزال
 لما لم يناول الخطاب الا واما من الركعتين لا يجب لم يزل شيئا لاجل مالو
 والضل زكع من عند كل شيء فان هذا ساقط اول ضلوات خيره فاذا ما الى بعد ذلك لاسل
 زكع من عند كل شيء فان هذا يكون شيئا لانه قد زال ما لولاه لما زال من وجوب
 الركعتين عند الصبي **واما الموضع الثاني** وهو في حكاية المذهب
 الشيخ وذكر الخلاف فيه والدليل على صحة ما ذكره هو انه من ذلك ما علم انه لا خلاف
 في الشيخ من اهل الاسلام الا ما حكى عن نفسه انه عارضه وقال ابو مسلم بن عماره
 لا شيء في سريته نساخ الله عليه ذاله وان كانت ناسخه لعرضها من السرايه لم يزل
 وذهب سائر العلماء الى ان ذلك حازم لا يقع في هذه السريعه والحال في المثلثه مع
 وهم عاملت فرفقه من بعض الشيخ عقلا وسرعا ورفقه منعت منه شمسها واما
 عقلا ورفقه منعت فوانه عقلا وسرعا الا انها مزاجيه لم يزل من طمحه والركي بدل
 عما حقه ما قلناه من جواز الشيخ في الجملة ان السرايه اما بعد الله تعالى العباد بها كونها
 مصالح عما بدمناه والمصالح لحوار ان خلف طاهها فمزم ما هو مضلحه في وقت مله
 مفسده في وقت اخر لئلا المكلف او لم يزل اخر لا يزل في المست مصالح الا وضوا ولا زفها
 بل لا يكون مضلح لانها موهوبه لروا في المكلف في بعض الحالات الى فعل ما كلف فعله
 ويرك ما كلف تركه او الى محرمهما فاذا كان كونها مضلحه يرجع الى ما ذكرنا فان
 العقل حوزا ان يكون افضل راعيا في حاله وضارفا في اخره وصورة واحدة ولهذا فان
 صمد الولد يزل يكون له حاله في بعض الحالات الى ملائمة المكلف بل لا يجب اطراد ذلك
 في جميع الاحوال بل يزل يكون ضارفا للملائمة في بعض الحالات والمؤنة واحدة
 وكذلك الام الى سزاها الله تعالى ما عباد فاننا مفعوله منهم لاجل الصلاح به لا
 بفعلها في بعض الاحوال الخروجه عن كونها مضلحه وهكذا سائر انواع الامعان
 محاز في السرايه ان يصير ما لها مفايد بعد ان كانت مضلح هي ان يزل يزل على
 من علم انها مفايد يكون من حاله المكلف **واما ما اذهب اليه ابو**

من لم يخرقها باطلا لاحتزاه وحرمان ذلك ودفوعه ورفعه عن الخوار
 وذا كان الوجه في المأوى كارجا الى امت المهد من صان محرم ومستوحا
 الوجه الى الكعبة وكسحها كسح عا الواجد الساد لعسره لهول الله لها ان يكن
 منكم عسرون ضايزون تعلوا ما من رسيه يوجب الباب للامن بهوله الا خفف
 الله عنهم وعلم ان قد تم مفعلا وان كنتم ما به ضايزه تعلوا ما من وان كن
 منكم الف تعلوا امن وكذا قال الله لها كان في صا الصدقة عند مناجاة الرسول
 بهوله اذا ما احيم الرسول فهدموه واسنبروا حواص صديقه فعمله عليه السلام دون
 عاز به رسيه ذلك بهوله اسفهم ان يهدموه بندي حواص صديقه فاذا لم يفعلوا
 وباب الله على كرمهم من صراذ الرشوا على الله عليه وهو سقوط وجوبها
 عند هذا الخطاب وكذلك الاعمال الموقعا كان واجبا لول بهوله ضاعا
 الى الحواص من اجاز به رسيه ما ربحه اسهر وعسرا الى عاز ذلك مبداه ورفوع كيا
 فلما ولو لا حواصه والكلما وقع لئلا به ليعمل الله عما قدمناه ولعبد فانه
 لا خلاف من الامم في خوار ذلك ووقوفه ولا معنى للتعبد والليقونة لا
 ملي اليه **واما الموضع الثالث** ما في حواص رسيه وما لا حواص فاعلم ان
 كل فعل واجب لوصف خنصره من دون ان من سواه اوفى لوصف خنصره من
 دون عسار من حرافه لا حواص بها هذا حاله من وجوب الى رسيه اوفى
 الى وجوب وكلما خرج عن هدر من حرافه وجه رسيه لا كضه او وجه حشفه
 فانه حواص رسيه مع بعد حشفه وحسن النهي عنها بعد رسيه ومثال الاول
 معزوه الله تعالى فاما انما وجب لكونها لطف من دور عسار من اخر قلا حواص رسيه
 وجوبها ولا حسن النهي عنها فوجه من الفحوه لئلا هذا الوجه ملازم لها في كل
 حاله من ان يحول الى كلفه ومثال الثاني الجهل فانه انما في كونه جهلا وهذا
 وصف لازم فوجب بجه في جميع الاحوال ولا حواص من هذا الامر بفعله لئلا الجاهل
 في عذر العقل لا بفعله الله تعالى ومثال الثالث الكلام والادلام لخواص حرامه
 الكهان ورجل بعضا فان هذا حواص رسيه حاله وذلك ان الاماها انما في كونه
 صرا عاريا عن جلب رسيه اذ في صرا واسحقا الى عسار ذلك من انضاف الظلم فادرس
 انه حاز في الادلام بفعا حشفه عن باب الظلم ودفوعه من ضلحا لم كلف حشفه ابا حشفه
 الا ان لا حواص الى فضل عند صرا الفع لا لعرض حشفه حواص رسيه لكونها ظلم اذا
 مرضنا ان صريه لنا رب وملازمه مكانم الاحلال فانه يكون الصري حشفه

لانه قد خرج عن كونه طالما ومن هذا الصرب الضلاه والزكاه فان الجاهل لا يرض
 يكون صيا لانه يكون عبا وطالما اذا مرضنا ان الصلاح للمكلف في فعلها كان الاحت
 حشفه لانه يكون عبا بالواجب والحال اما احتزاه **واما الموضع**
الرابع وهو امر اما معلومه الحالف وابطاله واعلم ان اليهود يربطون
 بوجوه بعضها على وبعضها شري فمن حمله ما يعلقوا به قولهم
 ان ينج السرايع من على البدا والبدا لا حواص على الله تعالى قالوا واما فلما ناله من
 عا البدا فانه تعالى اذا امزالم خلفه بالفضل وكان انما امز به لصلاح له فانه اذا
 بني عنه بعد ذلك سنايه فريهاه عن الصلاح وهو ان يفتي البدا لانه ان ظهر له
 من حاله المسا بعد الصلاح فقد ظهر امز لم رسيه وهو معنى البدا وان لم يظهر في النهي
 قالوا والبدا لا حواص على الله تعالى لانه اما حواص على من هو عالم يعلم بحرف وهذا
 يبع في حشفه تقاد **والجواب** انه لا يدل على البدا لانه تعالى ما بني عن نفس ما امز به
 ولا امز به من بني عنه وانما بني عن صلبه والنهي عن من ما اوفى الامز به لا بعد رسيه ولهذا
 لو قال احدا بعضا ولا به صديقه من رسيه عا رسيه قال لو احدا حواص لا يصدق من رسيه
 عا رسيه فانه لا يكون رسيه عند العقل لئلا من الفعلين فكيف هاهنا فان الله تعالى امر
 من يهدم بالمشك سريعه موسى صلى الله عليه واله به بني عسرا ولا بد عن فعل
 ملهاه ورفا حشفه يكون رسيه والحال هذه فريهاه رسيه معارضات لا حشفه رسيه
 فقول لم اليه كان ليج اعفا رسيه موسى صلى الله عليه واله عا المخلصين فيل ظهور
 المعجزات عليه لم رسيه رسيه اعفا رسيه بعد ظهور المعجزات عليه ولم يرد الى البدا
 فكيف هاهنا او هولوا الله توري الى البدا في اعفا رسيه بعد ظهور المعجزات
 وهذا لا يؤولونه ولو بالوه لسطر ان طهار المعجزات عقب رسيه النبوه دلالة
 عا الصدق وكذلك رسيه عليهم كل فعل جبردا لئلا حشفه عا مكلف بعد كونه
 عا مكلف به الا برانه لا يجب على المكلف فضا الذي لا بعد العرض ولا حشفه
 زد الواديعه الا بعد الاستبراء وكسح السحر من عا الله فاذ احار ان حشفه
 رسيه واجبا ولا يورى الى البدا فكيف ما حشفه **ومما** حشفه من الشهه
 المفترمه قولهم انه يورى الى رسيه الحواص اطلاقا والبا طر حواص هاهنا ان
 الفعل واحد ولنا بهول رسيه عا ما بعزمه ومنها قولهم قد رسيه الامر
 الحواص فاذا اقتضاه لئلا رسيه لئلا رسيه يكون حشفه رسيه الحواص وهذا
 يورى الى ما حشفه لئلا رسيه **والجواب** ان الامر بخلافه لا يفتي الحواص

لانه لمن لفظه ولا في معناه على يكون مقتضاه وانما يقتضي طاهره الفعل فاذا
 فاذا قل المكلّف من واحد كان ممتلا لا من قولها فان البتة اذا قال العبد صدق
 على العبد من واحد يكون في ما امر به اذا صدق من واحد وان لم يصدق بما اراد بل
 لو صدق ما كان من من واحد لما اراد به العقل فاذا انقضت الامور الكثر لا يتجو
 بترك الصدق بما اراد على المنه الذم كما كان يحكي لو لم يصدق في خلا ومعلوم خلافه
 وبعد فلو قلنا ان الامور يقتضي الكثر فانه خورسنة ليس الشيخ اخرى اخرى التخصيص ولا
 سببه ان العام خورسنة واما قلنا انه اخرى اخرى التخصيص فانه خرج بعض
 ما ناوله الخطاب وهو المستفصل كما ان التخصيص يخرج بعض ما ناوله ولا شبهه
 انه حسن ان يقول السيد عبيده اكثر من كل من حل الدار الا العشاء فاذا حارخصت
 العام حارسخه انما سوا كما امر او به **ومنها** قولهم لو اراد الله تعالى بالامر
 الا بقطاع لسنه كما انه اذا خان طبع المحمل منه فاذا لم يبينه وهو متناول الاو
 عموما وجمله عاذا لست الخطاب العام لا خورسنة الا لخصه فاذا لم يوجد
 وجب ان اخرى على عموميه من حيث وفوضه ان اشعرافه للاوقات مما رآه اسعرا
 لا مكلّفين فكماله لا خورسنة مكلّف عند ورود الخطاب فكذلك لا خورسنة
 خورسنة وقت عن كونه مراد بالخطاب الا لدليل فاذا عذر الدليل وجب جملة عا طاهره
 لوصفه ان المكلّف قد احذر عليه عند كثر ان يصدق به بما اراد بالخطاب طاهره اذا
 لم يسن له سواء واذا لم يزد به ما يصدق الطاهر من عموم الاوقات كان معرضا
 له لا عفا لا لاهل كما علم ان الله تعالى اذا خاطب بالوعيد ولم يحضر كافر من فاشن
 فانه فرار من المكلّف جملة عا طاهره والا اركى ان يكلّمها لا يعلم ولا يراى يزد
 الكافر والفاشق والا كان معرضا له لا عفا لا لاهل وذلك في غير سبل في الامر
 الذي يقتضي الكثر ان لا خورسنة ولا لزم مثله في الوعيد **والجواب**
 ان الصحيح في هذا الباب ما ذكره الشيخ ابو الحسن البصري رحمه الله من انه لا خورسنة
 وزود الخطاب المقتضى للدوام والطرأ به البعض من الاوقات الا ان يهايه اشعارا به
 تسبغ عن المكلّفين والا اذا الى معرض المكلّف لا عفا لا لاهل كما حققناه في التثا
 فاذا نهرت في سواه منا خا الله عليه واله علمنا قطعها ان لا شعارا كانا خلا
 في الاضلاية بها شئ سزعه موسى صلى الله عليه واله واهرا كانت في التوراة
 الشارة لمجد صلى الله عليه واله فاذا ارادنا شعار الخطاب لم يرد الى معرض المكلّف
 لا عفا لا لاهل فانه قد اعتقد حوازل الشيخ ما شمع من الاشعار كما انه لما قال تعالى

والجواب

وامتدح من السوء في سوا من الموت او لم يعمل به لئلا يقول او لم يعمل به لئلا
 سبلا مع المكلّفين عفا لا امسا كهن السوء عا الدوام لا به سعة في معرض
 حصل بعد ذلك من الله تعالى فنهى ولا شبهه ان الخطاب الذي سبب تجزى في عموميه
 الا وقات محرم الخطاب العام بناوله الا سحاض فكمالا خورسنة ان سبب تعلى
 خطاب عام وعرضه الخصوص في كثر من عبد الخطاب كس ما عرقل الا وقات كس
 فانه شبه المحمل لا به فزار به عا طاهره فوجب ان يهايه السان محملا او به
وقوله سبب عا طاهره لئلا يزداد الا من فاقا طاهره الدوام الا ان المكلّف
 خورسنة المسفل وان فوت او بول عنه سبب من سبب الخطيب فكمالا
 ان جملة على عموميه فا عرضة ابو الحسن فانه واجد في كونه مراد بالخطاب
 فانه يجوز في اخرجه بدليل مفاد الخطاب لا لا ما حارسخه فكمالا اذا حارسخه هذه
 الا وقات بهذه الدليل ان يكون الخطاب بناولا ما عراها ووقفت ايضا انه لزم
 ان لا يكون الفعل مطلقا في المسفل فخورسنة وا عرضة ابو الحسن فانه يعلم ان
 مصلحه بظاهر الخطاب فكمالا خورسنة فكمالا مع ذلك لا يزداد به كسب
 سبب ان السبب لا خورسنة وقت الفعل فلا يكون لفظا لما لانه مفصلة فكمالا
 فالوا لا ما يدعى كونه مصلحه بزلت الخطاب **وقوله** ايضا ان لا من المكلّف
 ولا يزداد به الدوام فخورسنة لزم العزم ان لا يزداد به عا طاهره
 وا عرضة ايضا فانه خرج من قول الخوالة العز والايضا وعبرها ما دله
 عرفه وهي العزم التي قضت ما المطالبه لا يشور في هذه الا حوالا لظلال فكمالا
 فكمالا فانه لا دليل على خورسنة من السبب هو ما ذكره الشيخ ابو الحسن فكمالا
 المستند **وقوله** لعمر الهودوت همزة شريفة لما يعرض من السبب سريفا
 ما زووه من موسى عليه السلام فكمالا المستند ابدا فالوا وها شريفة
 التمسك بها على الدوام والسبب سبب فكمالا عا طاهره **والجواب** عليهم
 في ذلك من زووه احد هما ان ما زووه لا العمل بمقتضى الا اذا كان من عا طاهره
 ومعلوم انه عا طاهره واما قلنا انه لا لاجل المصداقية الا اذا كان من عا طاهره
 وارادنا من قول الذين في المصداقية فكمالا عفا لا وهو لا يكون عا طاهره الا اذا حصل
 عن طرفة بديل صحيح والاجبار الى سببها من خورسنة فكمالا بوضوح الى العلم
 الا من كانت متواترة في نوحها من عا طاهره ان فرض عفا لا التمسك بالنسب عام
 لجميع المكلّفين فلو لم يشر طريقه معلومه لم لا الى بطلان ما لا يعلم وهو رافعي
 واما قلنا انه عا طاهره فلا له لو يوارى لوجب ان يعلم كما ادعوا اليهم عاموه

لما لم يوافق له من غير موافقته مع الاستواء في البحث والممارسة ومعلوم ان لا يعلم
صحة قولانه غير موافق الا ترى ان ما يرويه عن سنا فها الله عليه هاله من قوله
لا ينعى بعدى لغامونه معنا على الحد الذي يعلمه فكيف يجب في خبرهم بوضوح ان
النصارى مع كونه اخلاطهم لم يوافقوا طلائعهم على صميم لا يعقدون صحة الحديث فلو
يوانزلوا فوجب ذلك من الجلال ان يخصصوا في قوله دون فربق مبره وصوب ان
اليهود عن قطع على صحة ايضا ولهذا اخرج بعض الشيخ عقلا وسرعا وروى بها
لم يعمد لادله عما سواه سنا فها الله عليه واله فلهذا لم يعمد اليه في الحديث فلو
فيه فان قيل كيف لا يكون موافقا مع كونه اليهودي وانهم لم يوافقوا مع
بالمعنى الكون **فاما** المتوافر لا يكون موافقا الا بان سنا واظروا البطلان له
في الكثرة والكمية وان خصل فيهم الا في كونه لا وجه يوجب حصولها كسند ايراد
ويعبر فانهم من لا يعقد صحة واما يعقد صحة البعض من البعض ولو يوافقوا
عما سوا كما علمنا عساو فخره موسى وارجاه للسوء وعرق فرعون وقومه وعاز
ذلك ما يكون موافقا **الوجه** الثاني ان هذا الحديث وازد ما يعارضه في تفسير
بالعربية وهذا ظاهر وكذا ورد على هذا الحديث في بعض النسخ اليه واما قلنا
ذلك فلا ينافي خوارق من لا يعلم الاخر اياه او يعلمه الا انه يجوز عليه التكرار
والريان واليقين اذا كان كذلك يجب العمل بمقتضاه كونه لا يوفق بصحته
ولهذا اختلف العلماء في انه هل يجوز على احاد الرسل فها الله عليه واله بالمعنى
ام لا يجوز فيهم من منع من ذلك ووجب نقل اللفظ ومهم من جوار ذلك فها سعال في
العبادات مما يفيد الاحكام السريعة وسرطوا فيه ان يكون الراوي عن كذا صابا
عازا في حقايق الالفاظ ومكارهاها وان يورد المعنى بلفظ ساوي لا يوافق كونه حقيقة
او محاذ في كونه طيا او حيا وذلك ان الالفاظ منصوبة من الله تعالى ومن الرسول
عليه السلام في الالفاظ التي يلق بها مصاحف المكلفين وقد خوار ان يعلم الحكم في الالفاظ
المختلفة في معارفه المراد بالخطاب من وجه حتى كما يكون صلاحه والعبادة من وجه
على وجهه المحاذ كما هو من جهة الحقيقة فاذا علمه لا على هذا الحد اذا انفق
صلاح المبلغ اليه لانه لا يكون عالما بالحق من الوجه الذي منه صلاحه وعلى
هذا اختلف حال المعلومات فبعضها يعلمها العاقل لا يصطرار في قوله وفيها
الذين وردوا في الالفاظ ولعمري ان الاستدلال بالامانة او دلالة والعبادة في ذلك
التي سرى على وكذا هذا لانه تعالى علم ان الصلاح لا يكلف في معارفه عاها هذا الحد
فلهذا اذا قيل الحد بالمعنى ووجب مساواة لفظ الراوي للفظ الرسول والالفاظ
غير ذلك فاذا كان هذا هو بلفظه واحد فكيف حال ما هو موقوف من لفظه

الى لغة اخر اياه افرق الى ان يجوز نقله والخالق **ومى** هل ما انكره ان يكون
المفتشون فيهم كثره عطية سبع معها ان سوا طوعا الحريف واللفظ **فاما**
عن فليحى هذه التارة لانه لا دلالة عليها وتعدى الى التارة غير عاينه من العلق
والخطا لا حل شبهه عارضه ولهذا فان سنا الصانع كونه وانهم عاينه ولم
يعلموا التارة وحده الخال عاها الا وبار وعار **ومى** هل ما انكره ان
تكون الطريق الى بعد معناه الجمع امه موسى عليه واجمعهم حقه كما يوصلون
الى صحتها من الجوار عن نبيكم بالجمع **فاما** انه لا دليل على ان الله امه
موسى حقه والاذن في الدليل ان يكون معاوما حقا الادلة الدالة على ان اجتماع هذه
الامه حقه ويعبر فانهم من لا يعقد صحة فالالفاظ منهم معقولة على ذلك وفي
الذين يرون في قوله عز وجل **الوجه** الثالث ان الله سبحانه في الحديث وحده
معناه فانه يجب ان يكون محمولا على وجه صحيح يوافق الادلة التي قصت سورة محمد
فها الله عليه واله فيكون الجواز اياه انه يلزم التمسك بالسنت ابرا الى ان يظهر من
مدعى السوء ضارفا فاذا اظهر وجه وجوبه عند سقوط وجوبه ولو لا وجود حمله
عما هرا والاضار بعد من سلامة مسكوا بالست ابر او ان صحة عليهم من ضار وقدر
سنا وفي وجوب الفصح حاله لنزاه ان يقولوا كيف سقط عاها من الالفاظ الى
ضار في رعي السوء ليعلم دليل على سوية وهذا يوجب ان سقط عاها من الالفاظ الى
لنراهم اذا لم يرد في حق واحد لم يرد في حق اخر فاما ان يرد في الموضوع معاها ولا
يرد فيهما معا او يرد في واحد منهما دورا لا حريان دل فيهما معا ووجب الالفاظ ليس
هذا الثاني وان لم يرد فيهما معا بطلت سورة موسى وان دل في احد هما دورا لا حريان
لانه لا محض لخصص احد هما بان يرد في واحد منهما معاها مؤخر ان على حد واحد
ومى هل حله عاها ما ذكره سورة بوجها ان يكون الخطاب محاذ ولا محاذ في
العزائيه **فاما** ايام الرذالة عاها ما ذكرناه بوجها ان يكون محاذ ولا بعد ولا
دليل يرد على انه لا محاذ فيها ولعمري فانه قد ورد فيها ذكر المايد ولم يرد فيه
الدوام من ذلك ما روى في المورث في العبد بخير ميت سنا لم يرد في السابعة وان
ان العبد يلقب اليه ويستخبر ابرا وقال في موضع اخر بخير ميت سنا فها الله عليه واله
ان يرد في موضع يستخبر ابرا وفي موضع حسان سنا لم يرد في المصلحة بذلك المستخبر
ان يرد في التمسك بالسنت ابرا ولا يرد في الدوام بان يرد في المصلحة فيرد لما عاها في الالفاظ
عاها في ضار وقدر يكون محاذ **واما** الموضع العاشر
وايه في التمسك بسنة سنا محمد صلى الله عليه واله الى ان يقطع التمسك

انضاع حال المذكور مع المضرد الاستحقاقية والكلامة بفصيل احزانه **فما**
تكرناه في المبدح ولا كريا المضرد من العزف والحكاية اما العزف وقول
الله تعالى وعصا ادرية فغوا فان الله تعالى المضرد العزف دور الدم فان الدم لا يتحقق
الا عاكس والكانز لا هو على الاساعلم اللامد واما الحكاية فهو الله تعالى
حاكبا عن مغرور ام احاز من هذا الذي هو مهن ولا يكاد يبين معنى موسى عليه
قائه تعالى فصد الحكاية (وزل الدم) **واما** الاستحقاق فهو كل قول وفعل او
مرد من عن انضاع حال المذكور مع المضرد الى ذلك وكل واحد من هذه الامور ينفرد
الاستحقاق الذي ان يرتد العياض في وجه الرشد اذا مضى به الوضع تحول استحقاقا كما
يكون اطم الوحه واللحن وشبهه استحقاقا ومن كبد الالهانه والادلال وهو
ما ذكرناه وهو من ابد الاستحقاق حسب اشياء ولهذا يتحقق ان كاد منه ان يتحقق
القاسق ولن العرض ما يرجع الى كذا الا فعال فقط بل العرض ما يرجع الى عظمها
فان الكبر وان كان فعلا ولجرا استحقاقا من الدم والاستحقاق ما كان من اسحق
ما ان كان من حوسر الحمز والزباوي رذات **واما** العقاب هو المصارف المتكففة
المفعولة عما وحه الاستحقاق والالهانه واعتبار ان يكون عارا ان لا يكون
معه بل يكون مفعلة لا يوصف بانه عقاب الاعلى صر من الحار وهو من حيث
الله كما قال تعالى ان الذين ياكلون اموال الناس اربا اربا ياكلون بطونهم بارافتم انكم
ما تالما تشبه الى النار خو فوله تعالى الله يستهريهم وانا اراهم يحارهم على استهراهم
فما هما يورى اليه واعترنا كونه مستحقه لئلا يكون مستحقا والامم
لا يكون عفا ما واعترنا الاول لا حيل ما ذكرناه في البواب **واعلم** ان شوحا
لحمله في انه لا يحسن الاسر البواب والعقاب من دون استحقاق لانه يكون
عاما فريما واما المحل في انه هل يحسن الاسر البواب المبدح والدم امر لا
فقال انه على انه لا يحسن الاستحقاق وقال بوهاسم انه يحسن وان لم يكن مستحقا
والدليل على الاول انه يكون عطا لمن لا يستحق التعظيم ويعظم من لا يستحق التعظيم
مع وكذا ان الدم يكون محيا اذا وحه الام لا سميته لانه يكون ظلما وانما في
وتعد فلو حسن الاسر البواب المبدح والدم يحسن الاسر البواب المبدح
لا سيما فاعل على وجه واحد ولعد فلو حسن الاسر البواب المبدح الاسر البواب المبدح
لنوجه البع يفتننه سقا كان قليل الافعال وكثرها وكثرت وكثره الخ الحشر
ايضا ولا يسميه انه لا يحسن الاسر البواب المبدح ولعد فلو حسن الاسر البواب المبدح
من دون استحقاق لحسن الاسر البواب المبدح علمه اللام وان يمدح الله بها الكفاية

وهذا لا يعقل **واح** اوها سم بان احنا احسن منه تعظيم من غاب عنه وان لم ^{نقطه}
عنا استحقاقه في الحال **ف** كذا الدم وقد ارجع عن ذلك بانه اما احسن في هذه
الضورة لا حل عليه الطريق كونه مستحقا لذلك ولا دلالة فيه عما انه بفعله
اسرا وانما غايه ما ذلك انه يفتنى جوان مع الطريق بظن اعنا المطع واحنا
ايضا ما احنا احسن منه تعظيم ولا ضيقه وولد الرشد وان لم يكن مستحقا
واجب بان ذلك من جهات التعظيم واسبابه المفضية له كما قلناه انه احسن
تعظيم ذرية النبي صلى الله عليه وآله لمكانه **واما الموضع الثاني**
وهو ما في السروط في استحقاق المبدح والثواب اما المبدح واعلم انه قد ^{نقطه}
والربك ما اذا استحقى بالفعل بالسرطانية امرا احدا من جملة الى الفعل **واما**
يرجع الى الفاعل ما الذي يرجع الى الفعل به فان يكون له ضفة زائدة عما حشره واما بان
ذلك بان يكون واقعا اذا رفع عما وحه الوجوب او البزب (وزا هو وقع او مباد فانه لا
يقع عما واحد من هذين الوجهين فلا يكون له مبدح استحقاق المبدح به د والثاني ان يفتن
بفعله ذلك الوجه في لوفعله لوجه سواء لم يكن مستحقا للمبدح فان يفتن به في فقر
لا حل بنا عليه فقط لا يكون مستحقا للمبدح ولا وحه الا انه بفعله لا لوجهه الذي
سعى لرفع عليه وهذا عند الحق يورد الى الاول ذلك لئلا الواجب لا يكون واجبا
لصورته وعينه بل ما من واجب في الاكرا لا ولو ان يقع عار واجب واما اختص بوجه
الوجوب بالمضد مني المضد اليه لم يفتن عليه ولا يكون واجبا ولا يتحقق المبدح عليه
لانه لا يستحق الاعماله ضفة زائدة عما حشره ولهذا قال شيوخنا ان من فعل هذه العبادات
السرعية لا حل البواب فقط او حونا من العقاب فقط فانه لا يكون مستحقا للثواب
لما لا تكرناه من انه لا يتصور فرفعها لوجه ونحوها والفضل العالم انه محي على المضني
ان يروي انه بفعل الصلوة لله تعالى لوجهها ووجهه ووجهها لوجهه الذي
لا حله وحيث **ومى** لو فعل الفعل الواجب لا لوجهه هل يجوز استحقاق
للذم ام لا قلت اذا كان الواجب ما اذا لم يفعل وجوبه وقع عار وجه به في ان يكون
عنا او ما تشبه ذلك فانه يكون مستحقا للدم بفعله وان لم يكن مستحقا للدم
لانه لو ان بفعله لعرض صبح وان لم يكن واجبا ولا يسمى الدم بفعله وعلى هذه الطريقة
خرى حال المبدح فانه لا يدرى مضد الوجه الذي لا حله كان فمردوبا وورجعت
حالا الوجه فانه يعلمه عا البع من خوا احسن الى الخثر فان الوجه في حشره كونه
احسانا اليه وبانه لا يعلمه عا البع من خوا يعلمه عا الجملة كما في بواقل العبادات
السرعية **م** واما اعتبار ان يوقع المبدح وبه الوجه الذي لا حله كان مذكونا
فلا به اذا لم بفعله كبد لم يكن مستحقا للمبدح ولهذا فان من سقى الماطنا العرض مردوه
منه لا لكونه احسانا في نفسه فانه لا يسمى المستحق عليه ولا المبدح ولا علمه

الدرم على ما عايناه في الراجح والراجح العمل على ذلك

لذلك الا انه لم يفعله للوجه الذي لمكانه سمي المبرج واذا استحق المبرج بالبرك
 فالسرط فيه وجهان احدهما نزع الالفعل المبرج والى نزع الالفعل
اما ما نزع الى الفعل فهو ان يكون في ما او مكرهه في المبرج من الوجوه
 والمزوي لا مبرج لركبه في اسحق المبرج **واما** السرط الراجح الى الفاعل
 فهو ان يركبه للوجه الذي كلف بركه عليه من كونه في ما او مكرهه في
 بركه لانه لهما الوجه لا يكون مبرج وجه الا ان يركب اعصاب الاموال
 خوفا من مصره اربابها فانه لا يكون مستحق المبرج عما يركبها بل يكون مستحقا للبر
 وور من هذا كونه معدونا في نفسه ليرفع لا يكون معدونا ولا يكون مستحقا
 للمبرج عما ان لا يفعله ولها الاستحقاق الاعمال المبرج عما يركبها الى العورات لانه
 عز من مكره في ذلك واذا اوجب ذلك وكانت العبادة لا يلبسها فلا يسميه انه لا
 يحسن في وقت واجل واوقات مخصوصه فلا يجوز ان يتقربا يركبها المبرج عما ان لا
 يفعلها اجمع لانه لا يمتنع من فعلها وانما يستحق المبرج عما يركبها مكرهه اجماع
 منها ويدرر في ذلك ان لا يكون ملحا الى بركه ولا الى فعله لانه اذا كان
 ملحا فاما بفعل ومبرك لمكانه لا كما لا يكون بركه للوجه الذي لا حله ولا حله
 كان مبرجوا او فضلا ولا يكون بركه لانه للوجه الذي لا حله ولا حله
 ولها فان الملحا الى بركه السرقه والتنا الجبر في شبهه لا يكون مبرج وجهها بركها
 لانه عز من مكره منها ولا فرق في سراط اسحق المبرج من المبرج بها وغيره
 الا انها كثره اخيرا من الاطراف لانه لا يصح دفعه فلا وجه لاعتباره لكونه فان
 لانه **واما** السرط في استحقاق البواب فبعبه شرطان احدهما نزع الى
 الفعل والى نزع الى الفاعل في ما نزع الى الفعل فببها ان يكون في نفسه
 زايده عايشه بان يكون واجبا ومندوبا والى ان يكون فيه مشقة او قبحه
 تنصلته **واما** اعتبار ان يكون واجبا او مندوبا فليس البواب يستحق على وجه العظم
 حتى يجرى المبرج ولا يسميه ان يعظم من الاستحقاق العظيم في كما قد مناه وكسب افعال
 الصبح والمباح والمكروه لا يستحق المبرج والعظيم عامه الا فاعال فكنك
 لا يستحق البواب بان يكون فيه مشقة ولا في المشقة فيه لا
 بواب عليه لئلا يركب لاجله وجب البواب لئلا يركب لاجله ولها لاجله اهل الحنة
 بئذ لانه لا يسميه عليهم بوجه ان يركب ان يركب في مقابلته الا لم عوضا
 المكلف مسقه فمن يفعلا مقابلتها كما وجب ان يركب في مقابلته الا لم عوضا
 بمقابلته عما يوضع ان يركب الله بها **ومى** كلف دعاء مشقة

ومعاه في الافعال لا لا مشقة فيه **اما** ان لا يكون في الافعال مشقة ولا مشقة ولا يكون
 في نسبها كماء الطنر والمعرية وقد يكون في الاكثار منها وهذا هو المصلحة الواحدة
 او في اضل ذلك او فاعب من الحافطة عما حبطه من الاكثار **ومى** هل البين
 ودرزوى عن النبي صلى الله عليه وآله ان الرجل يؤجر على وطئ اهلكه فليس قد يكون
 النكاح واجبا وهو اذا انتهى الى ما لا يمان الى الوقوع في الخطور ان لم يتبع فاذا
 نكح والحال هذه طاروا اخافوا استحقاقه البواب وبعد فلو لم يركب واجبا عليه
 لكان انما استحقوا البواب لانه قصر نفسه على من عنده (وذكر من حرم عليه وقد
 بالحقة المشقة في ذلك بان يكون غير ما اسما اليه بل هو اسحق البواب
واما السرط الراجح الى الفاعل فببها ان يكون فاعلا له او
 او لكونه مبرجوا اليه واحسانا او اذ كان له لفعله او كونه مكرهه او فاعلا
 بضمن هذا ان يكون عاقلا لئلا يركب العاقل لا يعلم وجوب الواجبات وفي المصالح
 ويرب المندوب وانما يعلم ذلك العاقل او من كان عالما بالركب **واما** كوالى
 ان لا يكون ملحا الى بركه فانه منى الى اليه فعلا او بركا فلا يواب له
 ولها الاستحقاق اصل البواب على بركه مانعه ولا فاعلا لكونه ملحا الى
 ذلك وهكذا حال اهل الحنة لا يواب لهم عما واجب يقع ولا يركب **واما**
الموضع الثالث و 298 بان السرط في استحقاق الزم والعتق واعلم
 ان الدم يستحق بالفعل والركب والسرط في استحقاق الدم على الفعل امران
 احدهما نزع الى الفعل والى نزع الى الفاعل **اما** ما نزع الى الفعل فهو
 ان يكون في ما او مكرهه في المبرج من الوجوه **واما** ما نزع الى الفاعل
 فببها ان يكون في نفسه مشقة او قبحه فانه لا يركب لكونه في المبرج من الوجوه
 عاقل يعلم ضرورة حسن ام فاعل الصبح على بعض الوجوه لا حله ولا حله
 مالم يصب من الواجب والمباح والمكروه فانه لا يركب لكونه في المبرج من الوجوه
 الدم **واما** الراجح الى الفاعل فببها ان يكون فاعلا له او
 او مكرهه من المبرج فببها ان يكون فاعلا له او مكرهه من المبرج فببها ان يكون فاعلا له او
 والنار وكل واحد من ها ولا لا يركب منه وان وقع الصبح منه ولا وجه الله
 الا كونه عز عالم بالصبح ولا يمتنع من العلم به وانما ساوينا من العلم والتمس منه
 ولا حله لئلا لا كونه قد يركب ان الكفار الذين يهلون السرايع وعزها من الربا
 يستحقون الدم عما مانع منهم من العبادة ويكرهه من الواجبات وان لم يكونوا
 او عصمهم عالمين بركه لاجل انهم من المبرج فببها ان يكون فاعلا له او مكرهه من المبرج
 يكون فاعلا له باختياره لانه منى الى اليه فانه لا يركب عليه **واما**
 السرط في استحقاق الدم بالركب فببها ان يكون فاعلا له او مكرهه من المبرج

ولما لم يكن واجب لا يتحقق في نازحه النوع عامه فلهذا لا يتحقق الزمير في الفعل
 والمكروه والماتى بوجه الفاعل هو ان يكون فاعلا فاعل الفعل والواجب وعاطفه
 ومنه كما من ادائه ما لا يكون ملحا الى بوجه ان يكون فاعلا فاعل الفعل ولا يمكن
 الفعل لا يتحقق (ما عاينته) واما السرط في استحقاق العقاب فهو ان يكون الفعل
 فيما اورضون المأزود ولجامع سلامة الاحوال وزوال الموانع وهذا يحري على
 ما عاينته المذبح والذاب فلا يتطويعه **واما الموضع الرابع** وهو
 في استحقاق الثواب واحكامه د اما استحقاق الثواب عليه يعاينته حاله
 فيه انواله في المكي ومنه من العبد انه واولا الخب الا من جهة الخور
 وهو ان فعله اصله واولا مع ذلك فوجب العقاب واولا الخب انه لا
 خب ما عاينته المذبح والذاب عليه يعاينته حاله والذبح على وجوبه ان يه قد
 الزمير المكلف الامور المشافه فعلا ويرى فلو لم يكن معاقبه ما سفعه كان
 التكليف في حاله الرام للشا و من عاينته خيره والرام الشا و من عاينته خيره
 لا خورته واما قلنا انه الرام للشا فلابد ان يعاينته فعله لا فعله في الزمير
 شافه علينا لشبهه في الواجبات وهو ما للمعصيات ولا يشبهه هذا
 سفعه فاذ لم يكن معاقبه ذلك فهو حاره كان الرام له لعمره كما
 قلناه واما قلنا الرام الساق من عاينته خيره لا خور فلا الرامه تحري
 محري ازال المضرة واما الرام المضرة لعمره لا خور واما دلل ان الرامه تحري
 محري ازال المضرة فاما قد علمنا انه لا فرق في الشاهد من ان الرامه تحري
 مضرة لا يعاينته في نفسه فعلا شافا لعمره يعاينته فلهذا يجب ان يعاينته
 احزبه لزمير المسافر كانه قد ازاله مضرة لا رامه اما يكون طامه
 لا حربه محري محري ازال المضرة اسد من عاينته وجهه يحسن حله واما قلنا
 ان ازال المضرة لعمره لا خور فلابد ان يكون طامه والطمه في الفعل عليه يعاينته
 عاينته في نفسه ان لا فعله على سوا في استحقاق الثواب عليه
 بعد احصائها عند وقوعها سفعه زائد على حشيتها وانفق بعصا سفعه او
 دفع ضرر حاصرها خلافا لما ذكره الشيخ ابو عبد الله البخاري انه لا ثواب فيما
 هذا حاله وذلك ان المكلف اذا حقته مشقة لفعل هذا الواجب وفعله لوجهه
 وجوبه والله يعاينته هو الذي اوجهه الى فعله لا يستلزم الى فعله الا بان يرضى
 مشقة او ضررا اخر فلا بد من ثواب يعاقبه لانه كان يمكنه ان لا يوجهه
 الى الرام مضرة في دفع هذا الضرر في نفسه ان الواجبات على سوا في استحقاق
 الثواب عليها كما ذهب اليه سائرهم **ومنه** ما ان يكون الرام في حقه
 المفعلة لاجل هذه الطاعات شكر الله تعالى نعمه وقد علمنا ان من اجمع على عاينته

في الشاهد بوجه مشكك عليها فانه لا يجب عليه نعمه اخرى على السكروان كان
 شافا عليه **فصل** ان هذه العبادات ليست سكر على الحقيقة ولهذا قد
 لا سقاوت فيها احوال كسفر العقل وان يفاضلوا في العمر فلو كانت سكر على
 الحقيقة لوقع الفاضل منها خيب الفقاوت في العمر ومعلوم خلافه **ومنه**
فصل السر لا يلا هذه العمر لم يستحقها المذبح فلهذا دل هذا على انها سكر
 اما وقف وقد راعاها العمر لا انها سكر وانما لانها عاينته في العظم وعابه العظم
 لا خور بوجهه الا الى من سقته ولعبد فان الله تعالى كان يرضى جعل الشكر غير
 شافا علينا ان سعيه الناور بر في فوائده لا يحقنا بفعله مشقة فلما جعله على وجه
 ساق فانه كان يرضى ان لا يحمله كسرك وجب ان يرضى في مقابلته المستفاد كعاد
 احرا فانه لم جعل السكروا فاعاينته في صورته رجب عليه نعمه احرا في مقابلته
 السكروا المذبح هو الذي جعله شافا لا حرم ان يعاينته من مفعلة اخرى
واحد انواله في المكي ان اذ عاينته ان الله تعالى العبد على المكلف بوجه كسرك
 منه يتكليفه وان لم يعاينته بوجه كما ان الرام لا يخش منه ان يكلف ولله كثر ان
 الاعمال ولا يجب اذا لم يرضى له بوجه ان يكون واعلا ما هو فيه فلهذا حار مثله في
 المذبح بوجه ان نعمه لا سقاوتها بعد **والجواب** ان الذي يعاينته المعصية
 اما هو السكروا فاما الزام الاعمال المشافه فانه يعاينته الرامها لا يعاينته في رها
 ولهذا فانه لا يحسن من احدا اذا ذهب لعمره درهما ان يكلفه القيام سكر من
 انواع حرمه لم كان نعمه عليه بل ان يكون كان من حقت الاستغفار على وف
 ذكره والوالد فان ذلك اما شوق له في الافعال المشافه دون الامور العظمه
 والكليه يتصور في الافعال المشافه التي من حملها الخطا وغاير ما يدبر في
 الهلاك ولعبد فان ذكره هو من يظان وتوب الاعواض على العبد بوجه الخور
 العمله منها وهو لا يقول سكره **واحد** بانه خور ان يلزم بوجه الواجب اخونه
 واجبا نفسه فلا يجب الثواب **فصل** انه يعاينته نعمه سقوع انه كان
 يمكنه ان لا يفعله شافا كما اهل الخب وان الواجب بوجه سكره
 مسقعه فلا بد من مزاج حله جعله ساقا والا كان ذلك طامه **فصل**
 ولجب في هذه المفعلة التي هي الثواب ان يكون زابده في المذبح والسكروا خلافا لما
 ذهب اليه الفلاسفة الاسلاميون والذبح على ذلك وجوه احدها ان المذبح
 لا يعاينته في خب هذه الامور المشافه ولهذا الوصل لا يعاينته ولا حرمه فاما في
 حصلت الافعال والامور الصعبة المشافه حصل له بوجه عظيم وسرور في مقابلته

ما حمله من المشاق فانه لا يندرس في حتم ما حمله خلافا لما لو قيل انه حمله
 لك منه ما فحسبهم بوضوح ان العاقل لا يحسنه السهر الا لانه يعلو
 طنه ان معاشها من البقع ما حارها ولو قيل انه حمله لكان مبرج وشرف
 فانه لا يندرسها واذانت انه لا يندرسها في حتم مشا والكلية وجب القضا
 مع رايه عليها **ومى هل السرا** يملوك يفعلون كذا من الافعال
 طلبا للمبرج والساح عدو الساعين الحزوا كسر عزمهم **فلا** ان ذلك نادر
 والنادر لا يحكم له مع الاكابر ولا شهيدان الاعلى من حال العقلاء ان لا يتكلمون
 الامور الشافه العظام لا حل مبرج **ومى هل السرا** كذا من اجرامه
 الملوكة يفعلون لا فعال لاجل الناموس والمبرج **فلا** انهم يملكون منافع
 عظام مع المبرج ولهذا يقع الاعتقاد بمرج الاكابر دون الا صاعز وليس له
 ما اكثر من مزايه مع مبرج الاكابر المبرج وراي صاعز ولو كان العرض هو
 المبرج فقط لم ينفذ الحال من راج وما لا ح ومعلوم خلافه وبأسها الى الكلية
 وان من جهة الله تعالى على الخصوص فلا بد من ما سمي عليه ان يكون من مثله
 على الخصوص وهذا لا يصور في المبرج فانه لا يخضع الاستيفاء بالقدرة دون
 من العقلاء خلاف يقع المواب فانه لا يندرسها لانه لا يندرسها من فعله
 وبالله اله قد من انه تكفى في استيفاء المبرج ان يكون الفضل ماله صفة رايه على
 حشنة وان فرضنا عدم المسقة فيه ولهذا سمي المبرج ولا مسقة عليه في
 مع واذ جعل على الفعل ما فاما لا يندرسها في حتم المشقة لكون حشنة والا كان
 الرامها عاصيا والله تعالى لا يفعل **واما** انه لا يجوز ان يرجع الى
 السرور وليس السرور هو علم الى وطنه واعتقاد خصوصية له او دفع ضرر
 عنه وان فرضنا كونه لا يحسدوا والظن بعلمه لانه لا عا ما هو به فهذا لا
 يحكم له عند العقلاء ولا يحسنه المشاق لا حله وان كان عالما فاما
 ان يعلو بانزاع مضره او يوضو منفعه فان كان من مضره والمضره لا يستوي
 الاعمال في الطاعة او فعل المعصية و قد كان يندرسها ان لا جعلها مشاقه
 بل جعلها ليدبره بارسها الساجد في الرضا الى فعلها وية لا جعل المعصية
 مقورا اعتهاج لا فعلها فلا يحق تيسرها مضره وان كان عالما سفيها على
 المبرج فهو ما قلناه وشوا ان كان العلم ضروريا واستدلنا وندرسها فانه يعلم
 الذي كلف على الخصوص في ان يعلو به يقع بوزن مقتضى الكلية والعلم الاستدلال
 ليس من فعله **فصل** في هذه المنفعة ان يهازنها الاحلال والعظيم
 وذلك لنسبها بغير ذلك لانا قد سنا ان افعال الواجبات وبارت المصالح يستحقها

في حتم المشاق
 في حتم المشاق
 في حتم المشاق

ويعظمها عند العقلاء ولنا سرير ذلك ان في رايه مفضل للعظيم عن هذه المنفعة
 وذلك لانه بها سمي العظيم وان لم يكن له هذه المنفعة وانما سرير ذلك ان هذه
 المنفعة اذا است وارتها العظيم والاحلال لانها لا سفضل عنها ولا بها عنها ولهذا
 يكون المنفعة مفعلة ولا يهازنها ما ركنها في منافع الاعراض والتفضل
فصل في كون حاشته من كل ثباته وذلك لانه قد ثبت انه خير المفضل
 منافع حاشته عن كل ساسه ومعلوم انه لا يجوز ان يفضل حال النوار المسحق عن حال
 المنافع المفضل بها والا وجب في الكلية لانه يمكن في حتم حشنة وتفضل الى
 المكلف منافع بغير مقام المواب فتصور الكلية عتاد **ومى هل**
 ومن ان يندرس المفضل بها هذا حاله **فلا** لانه يقع حاله بغير رعايته
 به ولا يصدر عا به ولا وجه من وجوه الحق به وكلها هذا حاله فانه حش
 وانما يعلم بانظر ان حشنة الفضل على العزم **فلا** وعرفانه لاسبه انه حشنة
 المفضل بالنسبة الى الحاشية كذلك بالنسبة الى الحاشية في حتم المشاق في حتم المشاق
 وجوه الحق عنها وبهذا سطرنا بعبارة العبدان بوزن ان لا يحسنه المبرج في
 الحشنة من دور الكلية فالوالين هذا يورى الى ان لا يندرسها في حتم المشاق ولا يكون
 في حتم المشاق السكتة لاسان اما يندرسها في حتم المشاق لانه ما سطرنا به من المضره فاذا
 لم يندرسها المضره لم يندرسها في حتم المشاق ولها رايه في حتم المشاق **والجواب**
 ان هذا من عا انه لا يندرسها في حتم المشاق فما ان يندرسها في حتم المشاق ولا يندرسها
 فما ان يندرسها في حتم المشاق لانه العلم المضره في حتم المشاق ولا يندرسها في حتم المشاق
 العلم بها عا ان كان **فلا** ولعل في حتم المشاق الحوز وما يوجد الله تعالى في الاحرة من
 الحيوانات المسداة فان العلم عليها فانه لا يندرسها في حتم المشاق **فصل**
 ولا يندرسها في حتم المشاق وانما هذه المنفعة وانما يندرسها في حتم المشاق وجوه احدها انه حشنة
 المفضل بها في حتم المشاق واذ كان في الفضل ان يكون رايها واجب في المواب ان يكون
 رايها واما قلنا انه حوز الفضل ان يكون رايها فلا يندرسها في حتم المشاق ولا وجوه
 من وجوه الحق به وكل ما كان كذلك فهو حشنة بوجه ان المعلوم انه لا
 يندرسها في حتم المشاق انما هي حشنة المفضل على غيره عا الدوام في حتم المشاق
 حال منافع الفضل منه بها ولعل في حتم المشاق لانه مفضل على المواب العزم على
 الدوام ولو لا حشنة والا كان لا يفعل لانه تعالى لا يفعل العزم واما قلنا
 بانه اذا كان في الفضل ان يكون رايها واجب في المواب ان يكون رايها فلا يندرسها في حتم المشاق
 يكون حال الفضل على من حال المواب والايح الكلية لانه لا يندرسها في حتم المشاق ولا يكون
 يعرفها منافع لا حشنة لاسانها فاذا كان يكونها منافع حشنة لاسانها ولا

خبر اذامه الثواب فانها تكون فانه مقام الثواب ومع الكلف لانه يكون
 وفرد لانه على حثه **الوجه** الثاني قد رتب ان المبحر يستحق على
 الدوام فحب في الثواب ان يستحق على الدوام واما قلب ان المبحر يستحق على الدوام
 ولا يعلم ضرورة ان الجبر ما في العلم على غيره مع كونه فانه يستحق المبحر الى غاية
 ولهذا لو قدر بها وهما لو حب استحقاقه للمبحر عليه ابراء بعد فان سب استحقاق
 المبحر انما هو فعل الواجبات واجبات المصحات ولا يحصل له بالاشحقاق على هذا
 الشب في بعض الاحوال دون بعض في استحقاقها على الدوام واما قلب انه حب
 في الثواب ان يستحق على الدوام كالمبحر فلا يما استحقاقه يستحق وهو فعل الواجبات
 واجبات المصحات وسفطان يستحق واجد وهو فعل مقتضيه اعظم مما يستحقه
 الذي عليه حب ان يستحقها على وجه واحد وهو الدوام او لا يعطى له لو دام احدها
 دون **الوجه** الاخر ان كان لا بد من امرين لا يحل له تجميع ادم وانقطع الاخر ومعلوم
 انهما لا يقترقان في امرين في دوام احدهما دون الاخر في ادم او ادم اطرح ان يرد
 الثواب **فان قيل** كيف يقولون انهما يستحقان يستحق واحد ومعلوم ان
 في استحقاق المصحات في المبحر حاصل ولا يواب **فان قيل** اما اذا بدلت انهما
 اذا استحق الاضلال انما يستحقان على جبر واحد والهدى يعامل في حبه استحقاق
 الثواب وقد رتب ان الذي لا يحل له استحقاق الثواب على الفعل والترك هو المصلحة
 وهذا مستحيل في الهدى وما ياله ان قد رتب استحقاق الثواب في الجملة وان السب
 في استحقاقه نفس لا فعل الواجب وترك الفعل ولا خلوا اما ان يقتضيه في جميع
 الاحوال ولا يقتضيه في بعضها او في بعضها دون بعض ومحال ان يكون
 مقتضيا له في بعضها اصلا لانه هذا المبحر في سوية في الاضلال وهو محال ان يما
 ومحال ان يقتضيه في بعضها دون بعض لانه لا يحصل مقتضيه بذلك فبما انما
 يقتضيه الاستحقاق على الدوام **ومى** **فان قيل** كيف يقولون ان المبحر يستحق
 واحد منافعه دائمة وقد علمنا انه محرز في الثواب مثله **فان قيل** قد رتب ان
 محرز المبحر وقد رتب ان المبحر يستحق على الدوام وان كان ما حب في مقتضيه قد
 انقطع فكذلك حال الثواب وكذا السب فانه يستحق على طريقة الدوام
 وان كان على مقتضيه مقطوعه واما المنافع التي يار الاضلال فان سبها لا يستحق
 به المنافع على وجه الاحلال والعظيم فالحب فيها ان يكون دائمة ولبعد
 فهي مفعولة مع الرضا في ان يردوم خلاف الخلف فانه يعا ففعله من غير
 مراضا في ان يكون في مقتضيه المنافع الى لا خلف احوال العقل في اختيار بينها

وليس الا بان يكون دائمة ولا يلزم عليه العوض على الاثر فانه لم يفعل الا
 لمجرد العوض بل الاضلال فيه **الوجه** الثاني قد رتب ان المبحر يستحق على
 الاعيان بعد ان كان فانه لا حب على المعين **فان قيل** ومن احكامه انه حب
 ان يبلغ في الكثرة مبلغا عظيما وهذا خلف العلم انه ما **فان قيل** ومن احكامه انه حب
 وقال ابو علي او كانه بهما بالعظم وقال ايضا في المصنف انه سب من الكثرة والعظم
 واليه ذهب ابو هاشم وهو الذي نعت به عليه المفضلون لانه حب ان يكون حاضرا
 على ابلغ الوجوه في سب من المفضل فاذا كان منزه لا يتم الا مجموعه وان كونه
 كذلك **ومى** **فان قيل** الشتر في قوله يعا من خبايا حثه فله عسر ما لها
 وان ولحراسها هو المستحق والباقي بفضل **فان قيل** انه وان كان كذلك الا انه لا
 مسمع ان يبلغ مبلغا يوجب عليها فان احدا قد خاض الدرة الكثرة على غيره من البر
 وكذلك لا مسمع ان يبلغ حال الخصال مستحق في الموضع ابريد ما سب الاخر الراوي
واما الموضع الخامس في استحقاق العقاب واحكامه فاعلم ان
 الحال في العقاب في الاستحقاق والروام كالثواب والباقي من احكامه على مقتضى
 احكام الثواب فمن ذلك السلام في استحقاقه وقد رتب ان سبها من سبها
 عقلا وهو قول الرازي في قوله والذى يراد على ما قلناه ونحوه احبها انه لو لم يكن
 على المعافاة مضمرة لوجب ان يكون المكلف معزاف فعل الفية والاعراض بالمية في والله
 يعا لا يفعل الفية واما قلب انه يكون معزاف فعل الفية فلا بد من رتب ان الله
 يعا مقتضيه من فعل المقتضيات واجوده اليها ان جعله مستحبالا ولم يقتضيه من
 الحسن عن الفية ولا سبها من ذلك سوى دواعي المقتضى الى فعل الفية واذا لم يستحق
 على فعلها بمرحوة عن فعلها والخالق به وجب ان يكون معزاف فعلها لانه لا
 عزاء له بمرحوة دواعي المكلف الى فعل الفية مع الاعلام بانه لا مضمرة عليه في فعله
 وهذا المعنى قائم في هذه الاشياء اذا عرفت عن مقتضيه واما قلب ان الاعراض بالمية في
 فلا بد من مقتضى الحث عليه وقد علمنا ضرورة ان هذا حاله ببقه وعلى هذا فانه من
 بالمية وفي الاعراض اليها من هذا طاهر وقد رتب ان الله يعا لا يفعل الفية **واما**
 ان الله يعا او جعلنا فعل الواجبات وخطرت علينا فعل المقتضيات فلو لم يستحق العقاب على
 ترك الواجبات وقيل المصحات والاطاح من هذا الاضلال لانه لا بد من وجه لا يحل
 حسن فاذا لم يكن لها مضمرة وجب ان يكون في حثه ان يوصي به انه لا خلوا اما ان
 يوجب ذلك على المكلف لا يحل له الثواب او لا حل ضرر العقاب ولا يجوز الخاف ذلك
 لا حل له الثواب لانه لا يحل له ترك الفية لا حسن فلهذا حسن الخاف المذموم كان
 المفعول المستحق بها ولا حل ذلك لا حسن الخاف المباحات في انما حسن الخاف لا حل

او فاعل

منه فضل لزم بغير الكلف ما لا يخفى **ومى** فلان كذا من كونها حاشى
اعانها لاجل كونها واحدة وانفسها وحسن حطرها لكونه حيا ونفسه
فلان ان ذلك وان كان لا يرد منه حاشى لا عاب وللحصر كما انه لا بد من كونه
مهدورا ومن كون الملم عاقلا الا انه لا يستحق حاشى لا عاب من كونه مضرة وان
فان احدا لو شهد اعانته ونوعه بالفضل لم يسمي ماله وكان هذا المهدورا
عاقلا فذلك فانه يجب عاقلا تلم ماله ولا يفتى وجوبه حاشى لا عاب فاحله
وهذا من عاقلا لا يجب راد على الوجوب من تصور فاعلا لا يفتى ان باب الفهم والخبر
عاقلا الوجوب وهذا ظاهر فان وجوب الفعل حكم خضيه ونفسه والاعقاب
يرجع الى الالزام بالامتزا وما هو مقامه من جهة المكلف الحكم نفعا وهذا هو
وجوبه **واعلم** انه لا حاشى لا عاب الا بان يكون المضرة مستحقة واذ كانت
عاقلا مستحقة فانه لا حاشى لا عاب وانما يقع هذا الا حاشى في الصورة المذكورها
لن المضرة التي هي المصلحة عن حاشى عاقلا مستحقة لما اذا اوجب الله نفعا على ما
الافعال وجب اسحقا والمضرة لم حاشى لا عاب **فصل** واعلم ان من حكم
العقاب ان يكون مضرة يرد على العزم والزم ما كونه راد على العزم فانه قد
ان الوجه الذي لا حله وجب كونها مستحقة لئلا يخرج المكلف عن حاشى
معنا وهذا بعينه يقتضى انما راد على العزم ذلك لا راد على العزم فانه
لا يعجزه من يرد الا حاشى لا حله ما ينفرد اعينه الله مع الحاجة الشديدة
الذي ان الناس لا يفلحون بالدم من كسها وهم بالافعال منكم وانما هو ان الدم
وتكثير فان الملقح من المراهبة مع بعضهم بعضا ويكفر به فيكون هذا حاشى
له عن المصلحة ما هو عليه **ومى** **فصل** كيف لا يور الدم في الاضرار
عن الفعل مع ما يعلم ان احدا قد يترك الفهم حوا **فلان** ذلك ما دز
والنا در لا حاشى له كما في الواب وان فرضنا كونه مورا في الاضرار لاجل
الاعتقاد انه بعينه مضرة ولهذا فضل يرمي الا كذا دور الا صاعتر المضرة
وتتبعه او يفتى المنفعة بسببه كذا الا صاعتره ويعبر فان المضرة ان
يكون المكلف في جميع احواله مدخولا عن فعل الفهم فان لم يسمي الا الدم خرج
بعض الاحوال وهي الاحوال التي لا يطلع على المكلف عند فعله للفهم احد اعتقاده
وتكون معزا في هذه الحالة **واما** كونه المضرة راد على الفهم فليس المكلف
لا يعجزه عن كونه عالما وان كان عالما لا يور مضرة لئلا يعلم ان كونه عاقلا
خصوصا مضرة عليه او فوت منفعة عنه فاذا كان عالما فلا يور مضرة معلومة على

ما هو به وهذا بعينه سوف مضرة راد على كونه عالما **فصل** ومن احكام هذه
المضرة ان يفرضها الاسحقاف والاهانة واما فلان ذلك كونه مضرة
هو فعل المصحات ويرد الواجبات ولا شبهة هذا بعينه الاسحقاف والاهانة
عند الفعل وليس له اذا لم يفتى احد من الاخرها فان يطر ذلك في كل موضع
منه ولا يابل في اذا قرر فعل الفهم من الله عز وجل ان يكون مستحقا لهذه المضرة
وذلك لا يفرضا ان من سب اسحقا والعقاب ان يكون فاعلا لا يابل له سهوه في
فعله او شبهة وهو اسحقا عن الله نفعا فام تصور ذلك في حقه ولكن العقاب لا
مورا اسحقا هذه الاعام مكلف والله نفعا من مكلف فلا وجه لا اسحقا فانه
ان يكون من نفسه عاقلا **فصل** ومن احكام العقاب انه يجب كونه خالفا
من كل اوج وراحه والذى يرد على ذلك انه قد ردت في الواب انه يستحق خالفا
من كل سبب كاساه واذا وجب اسحقا فانه عاقلا لا حاشى في اسحقا
كذلك لانه قد ردت ان معضيه العبدية نفعا اعظم من طاعته له لعظم انعامه
عليه وقد ردت في الساهد ان كونه العزم يابل في برامه موقع الاساه وخبره موث
الاحسان ولهذا فان المعلوم مضرة ان يلزم الولد لوجه والله اعظم من نفسه لرأيه
ولا وجه لهذا الا كونه انعامه عليه فاذا كانت نفعا الله نفعا هو والى كونه
وعظما كانت معضيه اعظم من طاعته **فصل** فاذا كانت معضيه اعظم من طاعته
فصل ومن احكام العقاب انه راد على الذي يرد على ذلك وقوة احدها
انه قد ردت دوام الدم على الاسات في الشاهد في العقاب ان يكون رادها
واما فلان ان الدم على الاشاه دام فلان يعلم مضرة ان يور ولا يور طما معتر
فانه حسن منه رده الى عزمه الا ان خرج نفسه عن اسحقا في ذلك بطريقه
الاعتراف الصحيح ولو فرض ان الله نفعا اسحقا الى عزمه لاسحقا هذا الدم على الروام
وقد جرى في بعض كلام فاع المصاه ان الدم لا يورم على الاشاه والصحيح ما ذهب اليه
سائر العلماء من كونه رادها **واما** فلان انه اذا وجب في الدم ان يكون رادها وجب في
العقاب ان يكون رادها فلان اسحقا نفعا واحد ونسقط ان يور واحد في
اسحقا فاما عاقلا **واما** كونه اسحقا نفعا واحد ونسقط ان يور واحد في
لا اسحقا لا يفتى المصحات ويرد الواجبات واما سقوطها من واحد فلا يابل
اذا سقط احد منها وجب سقوط الاخر الا ترى ان الموه اذا وقعت او ما يورم فيها
مما سبب كونه اسحقا نفعا فانه كما يورم سقوط العقاب فانها يورم في شدة
الدم ايضا فاذا ردت ذلك وجب اسحقا فاما عاقلا واحد فاذا دام الدم وجب دوام
العقاب ايضا لانها لو اقر فاء الروام والا يفتى لوجب ان يكون ذلك الا من
اسحقا فاما عاقلا دون الاخر او سقط به احد منها دون الاخر ومعلوم انه لا

من ينفور كونه مورا في انقطاع احدهما او سقوطه دون لا حرجا فدمناه وباسها انه
 كان التمس في استحقاق العقاب انما هو فعل الصبي وترك الواجب فانه لا محض له
 ما فاض الا سحقا في حال دون حال في كونه مفضضا له عا الروام والها انه قد
 من كون البواب داما كاساه في العقاب ان يكون داما ايضا في معصية
 العبد له اعظم من طاعته له واذا كانت معصية اعظم من طاعته داما
فصل واعلم انه لا فرق في استحقاق العقاب عا الروام من الصغار والكاثر
 والحلاف في ذلك مع عا فانه يقول ان الصغار لا يسحقون عليها العقاب وانما
 يسحقون عليها لغيره وكذا في طاعه الكافر والفاسق انه لا يسحقون عليها
 بوانا وانما يسحقون عليها لغيره وبما ذلك عا انه اذا اجمع طاعة ومعصية
 ان يكون احدهما سقوطا لا حرجا والرد في كونه على ابطال ما قالوه وجوه **فيها**
 انه قد ثبت الهول لا لحاظ والتعريف على ما يوضحه انما الله تعالى والادكار
 منها سقط الا فلم **ومنها** انما قاله عن معصية ولا يصح كونه مستحقا
 لترك كون السي مستحقا لغيره تحت فعله فاذا لم يكن هذا الهول في ترك البواب
 ولا العقاب خرج عن كونه مستحقا معصية ولا يصح اسائه **ومنها** انه
 قد ثبت ان الذي يسحقه المكلف عا الطاعات والها لا يرد من عا احد
 يدعوا المكلف الى فعلها كلف فعله وترك ما كلف تركه وليس الا بان
 يكون مفعله او مضره فاذا لم يكن هذا الهول في تركه فلهما لانه ليس هو
 بطلانها **ومنها** انه لو كان الذي يسحق على الطاعة اذا وقع من الكافر
 والفاسق هو الهول ولو جاء او وقع من المؤمن يسحق عليها هذا الهول وانما
 لا يكون فيها با ايضا وذلك لير الطاعة اذا وجدت عا احد وجب في الحوافر
 ان يكون من جنس واحد في الجملة وانما حلف في التفصيل لانه لا يرد من اشتراك
 كونه منعه وكنت كذب في المعصية اذا وقع من الكافر والفاسق يسحق
 عليها هذا الهول ولا يكون واحد مناهما عا ما ولا مباحا وهذا محال لانه بطل
 البواب والعقاب **ومنها** اذا كان ترك البواب على الطاعة اما انما ثبت
 لم يسحق عليها بفضان **العقاب** اذا اجمعت مع المعصية فلهذا حرجا
 قلناه فلما انما لا يقول ما به يسحق ترك عا الحد الذي ذكره وانما استحق البواب
 عا الطاعة فاذا منع من بوبها فعله من المعصية سقط من عقابه بمقداره
 لانه لا يستل الى اسقاطه الا عا حرجا **فان** ان المعصية اذا
 وقعت منه لا يسحق بها الهول اسدا وانما يسحق العقاب اذا كان صغيرا
 فلما ان البواب عا انما كان عقابا عليها فزاد **فان** ومن انما صار فاقول
 هذا الاحلاف في عبارته وانما اسر لاله عا ذلك بالهزفه من الحسن والسي

الشاهد وزاد الغيب الى ذلك **فالحجاب** ان هذه الهزفه في الساهر زلجته
 الى امور من لا عبادات او العزم عا اطهار السحر والدم للمسي ووقعت في
 بعض الاحوال وهذا الهزفه والرد عليه في الغيب جازع عن المرح والزم لم يكن
 معصية ولا واسر لاله بان البواب اذا وجد فعله فلا يزول الا بفعله وليس الا
 الذي قلنا انما ينفعله عا الجملة ثم قد يكون هو الذي ينفعله في دفعه نفسه
 وقد يكون معصية عظمه فينبه بواسطه العقاب المحقق عا الكاسر انما هو كونها
 في حده وهذا الوجه قائم في الصغار ايضا في كونه مستحقا عليها عا الروام
فصل واعلم انه لا فرق في استحقاق العقاب على المعصية عا الروام من ان ينافيها
 طاعة ومن ان ينافيها طاعة والحلاف في ذلك مع الخالد فانه ذهب الى ان
 الطاعة اذا قاربت المعصية وانما يرد عقابها من الروام الى لا يقطع والذي يرد
 عا فساد ما قاله وجوه **احدها** انه قد ثبت دوام البواب عا وعنده وقد ثبت
 دوام العقاب في الجملة بانه لا محض لا حرجا بان ترك طاعته من الروام الى لا
 يقطع فلهذا حرجا في العقاب **والجمله** ان يكون هو المور في انقطاع البواب وقد
 اعل لذلك بان الطاعة حجتا اكبر من حجتا المعصية من حيث ان البواب المحقق
 عليها لا حرجا اسقاطه خلاف العقاب فانه لا يصح اسقاطه من المور يعلم وقد
 احبب عن ذلك بان المعصية حجتا اقوى كما قلناه في طم الولد لوالده وتقبله
 لراشه فان حجتا الطم اكبر استحقاقا لدم من القتل استحقاقا للمرح حتى لو
 قد ب ووقع عا وقت واحد فانه لا يظهر التمييز اسدا اضلا وانما لا كره
 في البواب فانه ليس حرجا اذا اقر فانه لا يصح اسقاطه ان يكون مستحقا للعقاب
 وذلك لانه ما بالحق كونه الا سقاطا لير حرجا لير ان يسوقه ولم يكن ان سقطه
 كما في السم وقد شاء **فان** ان معصية الفاسق لو انقطع عقابها لمكان
 الطاعة لوجب في الكافر ان يقطع عقابه اصلان من طاعته في ذلك الا
 بقطع **ومنها** ان عقاب الكافر انما يقطع من بوابه ولم يصح فيه اسقاط
فان انما كان مسقطا بنفسه فانه لا يرويه من كونه مسقطا ما هو
 كسر او ما هو قبل قله فان البوب لما كانت مشقة للعقاب لير في حال
 من كونه كسرا او قلة فترك حرجا الطاعة **ومنها** ان هذا مبني
 عا وقوع الطاعة من الكافر فترك بقول بان الطاعة تقع منه اضلا
 وهذا مذهب الخالد ايضا ان يكتبه حاطه لاجله فلما هذا طاهر الفساد
 لانه لا شبهة ان من نظر اول احوال التكليف في ايات الصانع تعالى ووجد
 وعدله لم اعهد بطلان السوات بعد ذلك كالتزهي فانه في مطبقاتها
 بفعله او لا لانه قد امار بالواجبات التي وجبت عليه عا لير في حارج

عليها من الصغار يسحق عليها العقاب واداسيها في غلبها وجبان يكون داما
 عا الاسحق عا الصغار لان العلم الى لا طاهر فيه ان يكون داما اذ كان

من اعتد السوات بعد ذلك وبعد قال الكافر قد يقف الدين ويرد الوديعه و
 يرتد الحران وسفصل على غايه ولا تشبهه اربعة الامور طاعات وتلهل
 الطرح عليها عند العمل ويعلمون ضروره المروءة بها وبسطلهم وكلية والده
 وسريه وعار ذلك ما هو مباح او محذور فلو لا كونها طاعات والا لما وجدوا
 هذه الشهرة وقصوا الحسن مخرج عليها لئلا طرح عندهم لا سيقوا على ما ليسوا
 ولا مذبوب ويتعدوا فلو خازان في نفع الطاعة من الكافر لكان ان لا يقع
 المعصية من المؤمن لا بما مكلفان على سوا وادار ان على سواد **ومى**
 انما لم يرد طاعة الكافر عيابه من الدوام الى الا يقطع كانه قد علم ضروره
 من ان الله سبحانه عليه والى دوام عيابه **فلا** اذا وجد كراهه عملا لم يخر
 ان يتركه لئلا يخلقه لانه لا يورث الى ان يصل الى المكلف من العباد ما لا يكرهه
 وهذا يكون ظاهرا والظلم مع ولا الحسن ان يوعده الله تعالى **فلا** انه لو
 حاز في طاعات الفاسق ان يترك عيابه من الدوام الى الا يقطع حاز ان يترك
 الطاعات في يومين سقوط العقاب اضلا لئلا يراى الا نهايه له فانه ما يترك
 ما يماهى اولى واحق فلا يكون الفاسق في الحال هذه مستحقا للعقاب وهو حال
 ما يتركه **ورابعها** انه قد علم ان المعصية اذا لم يترك عن الطاعة
 وحدا في يومين استحقاق العقاب على الدوام في يومين وانها وانها
 لا يتركها المعصية الا استحقاقها العقاب الدائم لكونها صفة وهذه
 في حاضله فما وان قد راي ان الطاعة بها نفعها انما يقع معها
 على الحد الذي يقع من دونها **ومى** ما ان كثر من ان يكون يومين في دوام
 العقاب سيطر ان لا يعاقب الطاعة **فلا** فاربها في يومين دوامه ولا طمع
 ان يفت المور على سراط كما في نظاير **فلا** انه لا دليل على هذا السرط لانه لا
 يعلم ضروره ولا دليل عليه دليل فوجب ان لا يورثه ولعله قد كان
 خبا ان خرجها من الوجه الذي يقع عليه لانه المقتضى للعقاب ولعله قد كان
 خبا ان يومين المنع من العقاب اضلا لئلا يراها اذا كانت دوامه فاق واولى ان
 في ازاله حمله المكطعه وهذا فامد وظلما قاله الخالد **فلا**
 ومن حمله احكام العقاب انه لا يترك الا من قبل الله تعالى وهذا مذهب
 والخلاف وهو مع السمع ان على فانه يقول ان العباد سميونه بعضهم من بعض
 الا انه لا يترك استحقاقه منهم عاوجه العموم وانما بقوله في المقتول
 ومن اسى به ما سبهه والى ذلك على الاول وجوه احدها انه سمي

على الصبح لاجل قبحه وهذا الحكم لا يعاونه بعضهم دون بعض في استحقاقه من الجميع
 وهذا كالك **ومى** فلا حار ان يستحقه فاعل الاساءه من وجهته اليه دون
 غيره لاجل انها معلومه له من حيث هي اساءه اليه دون من عداه **فلا** ان هذا
 يقتضي ان يكون العقاب اما استحقاق الاساءه من حيث انها اساءه وبها يوجب ان لا يستحق
 العقاب من الله تعالى لئلا يسهل اليه منتهعه وانما وجد ذلك من العقاب لاجل ان
 الحال فيه مما يورثه فينتهي ما لا يورثه وان لا يورثه من وجهته اليه من العقاب وانما
 الا يترك انما حاد مناه يترك من وجهته اليه من وجهته اليه من وجهته اليه
 وكذلك العقاب **ومى** انما كثر من وجهته اليه من وجهته اليه من وجهته اليه
 له بالمره بعد ان عاونه في ان بعض شياع استحقاق العقاب لغيره اخضع في وجهه
فلا انه لا يخضع لوجهه لا يورثه في ذلك السرط في استحقاق العقاب على القبح
 امر ارحمهما في وجهه والى كثر من وجهته اليه من وجهته اليه من وجهته اليه
 الوجهين فانه الذي في الفعل وتعمل المكلف على الصدق له يمكنه ان يتركه دون
 غيره وان ذلك ممسوع في حقه فلم يتركه عموم العقاب **فلا** استحقاقه **وباسها**
 انه قد علم ان السواب يستحق من قبل الله تعالى الصلوة لانه رى الزم السابق وهذا
 بعض ايضا ان يستحق العمل من جهته على الخوض في لانه ان كان خطيئة في يومين
 في يعلق العقاب به دون غيره الا ان الاله ع ولله من الارب بالصواب وسببه
 ما لا يقوم غيره معامه فيه فكذلك حال العقاب **فلا** **وبالذ** انه لا يخلو احوال المكلف
 اما ان يعلم معاقب العقاب او لا يعلم فان لم يعلم يتركه **فلا** فقام جهته لئلا يقع
 كونه مستحقا له خسر وعمله بالعبادة معلوم ان لا يعلم معاقبته لئلا يتركه
 لعله ومحال ان يعلم معاقبته لئلا يتركه لعله في هذا الموضع ولا دليل على ذلك
 عقلا ولا سريعا فلو استحق على العبد ان يتركه لعله في هذا الموضع ولا دليل على ذلك
 ذلك دلالة على ان الله تعالى هو الذي يتركه من جهته دون العباد **واحد** ان لو
 البر بالحق من العاقل وهذا من وجه العقاب **فلا** **والثاني** ان هذا لا يتركه
 انما في الحق من المقتول وولى الدم مقتضاه **فلا** **ومى** في ذلك في الحكم
 كما بها عليه لانه مصر يتركه **فلا** ان يتركه لعله لا يتركه لعله
 ما يتركه عدو له فالمصاضات مع هذا وبعد فقد لا يكون في ذلك ولا امام
 ان يتركه فورا ان راي ذلك صلاحا وبعد فان المصاضات في وجهه بل
 انما سرع در عام العمل في هذا والاعز وجل في الحكم في المصاضات في يومين ولعله

مردع فاديه الى حبس الانصار والاولاد لا يحال كونه معلوما
ويظهر الى البيت فانه يكون مسجعا

فلو كان بوجه عالمه فقه لو كان استقطبه فاستقطب العقوبة من البؤيه ومعلوم
انه لا يشكها فدل انه انما سرع لكونه مضطرا وعبر فقديت (وام العقاب
فهي اذا بدت بوجه الله تعالى احب المصروف فضلا ان يجوز فيه بعد ذلك لير العقاب لا
كما ساءه ومعلوم خلافه وبعد فاما بعد استحقاق العقاب عقلا فلو كان
المورد عهوه لعم حسنه عقلا كما في سائر العقوبات ومعلوم خلافه **واحد**
الضمانه ختم من جرحا ان يغفل عنه من جرحا او قتله او قتله واما بوجه فعله
عاجه العهويه الا وجب في قوله ان يكون طالما لا يقع فيه كما في قوله
ولا دفع من رزم **والجواب** ان ما ذكره فاستد من وجوه منها انه قد جرحه
الحمل الصول والسبع القوي عند الخوف منها ومعلوم انه لا يميز ان يكون له
عهويه في وجهها كما في سائر العقوبات ومنها ان قوله انما يقع في هذه الضو
لا حلاله دفع للصرر البقترة لهما من كفا الما ولعنه هذا في قوله بعد ذلك فلو
كان عهويه لما افترق الجازي اربح اولاد السباع لهما فاد وجده ومعلوم
حلاله ومنها انه لو كان عهويه لكان له ان يتركه من وجوه ليس السبع
وجده ومعلوم انه لا يجوز من امة تزدفعه لغيره **فصل في بيان وقت**
العقاب اعلم انما فسادا اما سعة بفعل الفهم ويزك الواجب في ان يستحق
حاله العقل في الدنيا ان يستحقه ويكفر العقل باحرار الوقت الثاني
لن معنى كونه مسجعا هو انه يصله الى المعاف وهذا لا يكون الا بعد
فعله للمع او ربحه للواجب في السرط في حشر فعله في قدره عليه الام
برك ان لما في اذ افاضت به انفي هذا السلام ان المعظم معقب للآكرام في
واما حاله فعلا فان الاستحقاق فيها باطل كونه اذا كان لا يستحق
قبل يوفيه ومنى وفه ربح من كونه مستحقا والحالات في هذا مع احباب الموافاه
فانهم يقولون ان المكلف لا يستحق الموت ولا العقاب الا بشرط الموافاه واحكامها
منها عا اقول فيهم من ايمان معناه ان يوافق الموت وهو مطيع او عاصر فيستحق
منه الحال ومنهم من يقول ان يوافق الموت وهو مطيع او عاصر فيستحق
من حاله انه لو اوفى الله ان يوافق الموت وهو مطيع او عاصر فيستحق
ذلك وجوه **احكامها** انه قد ثبت ان الموت استحقاقا فاما في حصوله فلا وجه
لوجبه الراجح الا سقاها انه عجز عن الجحش والاحسان ومعلوم ان السكرك على الاجناس
من غير تراخ في كونه الموت والعقاب وباسها انه لو وقف الحال في اسحقا فاما
على الموافاه لو كان يهف في الجرح وانهم على الموافاه ومعلوم خلافه واما حاشا

بما لا يدرى انما استحقاقا من واحد وسقطان عسقط واحد في استحقاقه انما في حد
والجرح ومعلوم ضروره ان فاعل الواجبات وتارك المقتضيات في دار الدنيا وكذلك اعل
المقتضى وتارك الواجبات في دار الدنيا وهذا يقتضي بطلان الموافاه **وقالها** قد تمت
ان العدم بعد على استحقاق العقاب في الدنيا نحو العاقب والحدود التي وردت في سائر العقوبات
بما غاها الاستحقاق والاهانه وحكم المعصية من العجز الاخر **ومع** انما حكم
الله تعالى في دار الدنيا انه علم انهم يمتثلون على تلك المعاصي **فصل** في بيان اسباب
فانهم من يمتثلون بعد معصيته في الاخرى فاما في الحد الاعلى من علم الله تعالى من حاله
انه لا يمتثلون في الدنيا فذلك ومعلوم خلافه **ورابعها** ان الذي فسر بوجه الموافاه منه
ليس بفعل المكلف كونه موافقه وما اسببه ومنها ما هو فاعله كونه موافقه فوضعه الموقف الا
انه لا ينفذ على احسانه وكل ما هو حاله لاصطاله في استحقاق الواجب ولا العقاب فلا يجوز
عليه **ومع** انما انكر ان يكون شرط في استحقاق ذلك موت في الدنيا فمقتضى من فعل
المكلف من طاعه او معصيه والمسمع ان يهف الموت في ما يراه على شدة وبه فاعلم بان كمال
العقل شرط في ما يكون للفعل في استحقاق الذم والعقاب وكذلك ردا الى الاحوال **والجواب**
انه لا دلالة على اعسار هذا الشرط فلا يجوز القضاء به لوجه ان الحكم انما يحكم كونه شرطا
اذا قامت دلالة على ان له صرا من الملائكة والامم ان يكون شرط او ان لا يكون كونه
ولا يكون بعض الامور ان يكون شرط او ان لا يكون شرطا او ان لا يكون شرطا في امر اخر وهذا
ظاهر السقوط وما ذكرناه في كمال العقل فان المعلوم ان الله ومن الممع وذلك انه يكون
عالمنا بقية ومتم كمالنا من الاحراز منه خلافا لادالم في عا ما لا يحصى واليه وكذا
الاحاقا انه اما اعلم من حشر ان المكلف لا يمتثل في الجرح الا بالذم ويقتض ذلك فاذا ادى اليه
بانه انما يدخل في كمال الاحاد وهو امر في الاحتمار في انه لا يمتثل لما قاله من شرطه فلا
يجوز القضاء بكونه شرطا **واحد** انما هو الا ان يمتثل في الجرح الا بالذم ويقتض ذلك فاذا ادى اليه
والواجب ضروره الاوقات وان فرضنا كون الطاعة واجب وكون المعصية واجب وذلك انما
اذا فرضنا ان مكلفا فعل طاعه في اول الدماء وفعل اخر صل تلك الطاعة على الجرح في اجز
الدنيا ان يرد اعرضه العامه والاول انكر بانما من الما وهو الاصح **فصل** في بيان اسباب

الامان يكون فاعلا احسانه حاشا
الفعل على الوجه الذي لا حله سيجو
المرح او الذم

فرض وجودها منها او غيرهما على الصورة التي ذكرنا فلا يلحق بالالفعل الموافاة **والجواب**
 ان هذا الامر الاسر لا انه لم يفسر الموافاة بالاحترام لانه قد حصل قبل التقديم ولما عرفتهم فقد
 عجزت عليه به الا انه اعلم على محذور الاستبعاد وليس في الفعل ما يجعله ولا في السمع فيجوز
 توصيها بالودعضا ان الله تعالى كلفكم الفاء في دار الآخرة حيث لا سمعكم في الجنة والنار
 حتى لا يكون لما حررنا انه فعل صلا فعله واحذر من اهل الجنة او النار على حد واحد فانه
 اذا نقله الله تعالى الى الجنة او النار يورث عليه الوارث فيه وان كان يورثه من بعده
 زاد عليه لانه قد استغنى بالمنافع المسمومة عما هو في سواها مما سيقناه في المستقبل
 فاذا وجب النفاذ في هذه الحالة لم يرد في الادوات فكذلك الحال فيما ذكرناه **واحيى**
 ما نهد يورث الى حقوق العم والخسرة باهل الجنة وذلك لانه تعالى اذا وقر عليهم ما كانوا قد
 اسيهوه في دار الدنيا مع الذي سيقونه في الجنة حال البعد حال فرضنا انقطاع ما لهم
 تنقيصا لغيره لا بما قد فاسمهم منافع لم يعم غيرهما فانها وكسبك الحال في اهل النار فانه يورث
 الى الزوج والراحة في جهنم بان يورث عليهم لهدم بها عند دخولهم ما كانوا قد اسيهوه في دار
 الدنيا مع الذي سيقونه من وقت الدخول اذا انقطع احسنهم راحة وذلك حال في جهنم جميعا
والجواب ان هذا الامر لا يورث لانه يورث على ما يورث على وجه الاستعانة به كما ان جديا
 يورثه انهم قليا قليلا فاذا انقطع يورثه على ما يورثه على وجه الاستعانة به كما ان جديا
 اذا كان على ما من ما كان من طعامها كل يوم فانه لا سمع يورثه واجره اذا انقضى عن ذلك
 وبعد فانه انما يورث الى الشعيص اذا فرضنا انه يجدد لهم في المستقبل من الشهوات ما
 كان يجدونه فلما اذا قلنا ان شهواتهم رجور ولا اكتم ساقض بعد ذلك فانه لا يورث الى
 السقيض وانما يورث لو فرضنا انها كانت ما كانت اولا وكذا حال اهل النار
 فانه لا يورث الى الروح في جهنم بل ما قلناه **واحيى** ان العقاب لو اسي في دار الدنيا
 لما حاز زواله بعد ذلك انما هو احوال **والجواب** ان هذا مني على ان العقاب محروك محروك
 معلول الفعلة الذي لا يحوز برأيه عنها بعد حصولها على الحد الذي يجب وليس الامر كما
 فانه فعل يورث على احسان الفادر ولا سمع ان يورث حتى اتصاله على امور ولما قد علمنا انما غل
 الاساء وان استحق الدرم من المنا الله فانه لا يحوز حتى يورثه على الدوام بل يورثه واحسبه اذا
 اعتذر فكذلك حال العقاب **واحيى** ان العقاب والموارث استحقا في دار الدنيا

لما كان حاله معلوم انه يورث الصالحا ومع وجهه لا يحوز ان يكون مستحقا للاستحقاق **والجواب**
 ان الشيء قد يكون مستحقا لم يعرضه ما يستحق حوازيه الى وقت آخر
 ولهذا يكون الرض مستحقا وانما حوازيه وكذا في رد الوديعه واجب ولو علم ان الرضا مستحق
 لاحدها لما وجب على المودع الرد ولا سئل كونه مستحقا فكذلك لا يمنع مسلمة في الموارث العقاب
 ولا بعد فان الجرد ودعواته وقد تقدمت في دار الدنيا **واحيى** ان المانع من بوقر
 المني على المانع في دار الدنيا **والجواب** ان وجهه من ان يورث الى ان يكون المانع على
 لانه محروك من الجنة والنار وهو يورث على العرض المستحق بالعرض وهو محال في
فصل انه انما يكون لما ان يعلم الله تعالى ان هذه المنايع بواب ما اذا حوز ان لا يكون بوابا
 من حيث لم يعلم فانه لا يكون لما **والجواب** ان الواو لا يكون بوابا الا بالاعظيم ولا بد ان يعلم ان
 الباري تعالى قد وضع عظمه حتى يعلم كونه بوابا ومنه ان الواو يجب كونه خالفا
 من كل شأبيه والعقاب يجب كونه خالفا من كل وجه وهذا لا يتصور في دار الدنيا
فصل واعلم انما يورث كونا فاما تقدم ان الواو يورث على ان لا يفعل السمع والعقاب ان
 لا يفعل الواو **والجواب** وانصت ذلك ان يورث الله تعالى ان لا يفعل الفادر والفعل محوز ان يكون
 في اسحقا والدم **والجواب** ان هذا مني على ان ذلك احل الفادر حتى اذا انقضت الى كلفه
 بعض وتفسيره فذهب ابو علي الى ان البرك فعل وشاء ما ضله ان الفادر والدم لا يكون
 ان يفعل الفعل باحسانه والى ذلك ذهب ابو بكر بن الحسين وكن من اصحاب ابي علي وذهب
 ابو هاشم الى ان البرك من فعل واياه محوز ان يكون حبه في اسحقا والمزاب والعقاب وهو
 احسان فانه احسانه والدم من المباح من اصحاب ابي هاشم وعائمه والذين يورث على ذلك وجه
احدهما ان العقلا يعلمون صرورة ان يورث فصا الذين يورث الوديعه والسقوف فانه
 يحوز الدرم عما ذلك بل لا يورث حتى يورث على دار الدنيا علموا حتى فيه لانه لا فعل
 من جهته توصيها ان الررم في هذه الصورة لو رعاو بفعل ما علموا احسنه الا بعد العلم
 بسا افعلا على ما علموا او بفصيل من العلم حتى الدرم على الفعل يورث على العلم وصي والعلم
 يورثه على العلم به لانه لا يحوز ان يعلم به الشيء صرورة ان لا يكون معلوما في نفسه
 صرورة ومعلوم انهم لا يفعلون الدرم على فعل فضلا وهذا يوجب صحة ما قلناه فان قيل

ومنها ان الواو والعقاب
 وقد دللنا على انهما
 ومما ان الواو والعقاب
 وقد دللنا على انهما

ما هو الخطا في ذلك كل لفظ من ذلك من معراجها صحيح والآخر فاستدناه من غير
 مطلقه من غير ان يكون الخطا **فصل** في بيان صحة الجمله الكلام في البرك
 والمبروك ليس ما يصدق عليه ومزاحيف العلماء في انه هل يجوز خلق العار بالقدرة من الاخذ
 والبرك ام لا يجوز فقال ابو علي لا يجوز خلقه منهما بل لا بد من كونه فاعلا لاجدهما ما جئنا به
 ونهرا ما من مذهب ما يؤوله الى برئه من انه لا يخلق العار بالقدرة عن الفعل فذلك لانهم لا
 سوزن الاضمار الذي معناه ان العار بمكنه ان يورثها قدر عليه وممكنه ان يورثها بمحض
 مفعول القدرة لا محاله وان يرضاه ليحيزوا الى ابو هاشم بذلك فانرا عني خلق العار بالقدرة
 عن الفعل والبرك وعمل البرك فعلا على سراط محضه واليه ذهب اصحابه والبرك
 والمبروك هما ممدوزان صرايح وجودا احدهما ملاما من الاخر من العار بالقدرة **واما**
 اعتبار ان يكونا صيرين فلا يها اذا لم يكونا صيرين لم يصح ان يكونا احدهما مركبا للآخر
 البرك والمبروك ليجل احدهما والا كان يركبا فاعلا في محاله واحده وهو اما نفس
 واما اعتبار ان يكونا مسدرا فلا يها اذا كانا مسدرا من واحد من دون الاحرفه لا يصح ان يكون
 احدهما مركبا للآخر وذلك ليس المسبب بعد وجوده بحسب ان يوجد فلا يصح وجوده مستدا
 من لانه ولا يصح ان يكونا مركبا للمسبب باعتبار سببه وذلك ليس من حقا ما يصح وجودا احدهما
 بدلا من الآخر فادامنا المسبب محتضن الوجود بالوقت المسمى كونه ملاما محتض
 في الوجود ما لا يفسد بالوقت **واما** اوف وجود المسبب فلا يصح ان يوجد لانه
 وجود المسبب اولى من لانه بعد وجوده فمضارة حكم الوجود ولهذا لا يصح يعلق
 القدرة به ويوجد وان مضار والقدرة فاذا صار في حكم الوجود لم يصح كون احدهما مركبا
 له بفعل مستدا فادلت صلت هذه الشرايط في ممدوزين فانه محورا ان فعل العار بالقدرة
 احدهما ان يكونا مركبا للآخر الذي لم يوجد ويحيزوا الاخر من مكان **واحد**
 في انه هل يعتبر ان يكون القدرة واحده والمحل واحد فذهب الشيخ ابو هاشم الى انه يجب اعتبار
 ذلك وذهب باقي القضاة الى انه لا يجب وهو الصحيح وذلك لانه يصح ان يركب احدهما الارادة
 بالكرهه وان يرضى بعبار المحل لهما مضار على الجملة فاذا انفكركما المحل دخلهما
 المضاد الا ترى انه كما سئل في احدهما ان يكون مديا كانا ملاما راءه وصراحه ممدوزين

في فرض قلبه فانه يستحيل ذلك فيه وان فرضنا كونهما في فرض واذا لم يجب اعتبار الاحاد في المحل
 وكذلك لا يجب اعتبار احاد القدرة لانه مستلزم البرك والمبروك في الصورة التي ذكرناها من
 بهما في المحل لخير ولا يرضى بعبار القدرة من لانه لا يصح ان يفعل بالقدرة في غير محلها الا بطريقه
 التولد والارادة من الاحاش التي لا يولد بها وهذا طاهر فمضاد على الجملة دون ما
 متصادما للمحل بحركه **والبرك** والسكون وما اشبههما فانه لا بد من احاد القدرة والمحل في
 البرك والمبروك ليس ذلك ان لم يرضى اذ الى احد محالين اما ان مضاد على الجملة حتى يعرف
 المحالين فيكون في فرضه وخروا ما الى ان يفعل بالقدرة في غير محلها الا بطريقه المستعبر
 ذلك لاهما محال **والدليل** على انه محورا خلق العار بالقدرة من الاحد والبرك وقوه
 احدهما ان العار ممدوز على سبيل الفصح ومعنى ذلك انه يمكنه ان يورثه مكنه ان لا يورث
 ولا يجب عندنا ان يكون ممدوزا من لانه محاله فاذا كان هذا من غير العار على الإطلاق
 لم يضر في المحالين فادامنا فادامنا وفعل وفعل فمحور ان لا يورثه مكنه ان لا يورث
 موجب وجود احدهما مدخله في محال الاحاد والاعجاب **ومع** انه لا يدخل في خبر
 الاحاد لانه يصح منه وجودا احدهما ملاما من الآخر فلف والمبني ويرتقي الى القرائن الاستد
 او العدم واذا وجد طريقا على موافقه يمكنه سلوك كل واحد منهما ملاما من الآخر فيخرج
 بهما عن كونه ملاما من الاحاد في القرائن في الجملة دون التفصيل **واما** انه مدرك
 ان احدهما يكون عالما بمصرقات الماشية الاسنان وهو عن صيريرها ولا كان بعد ذلك في
 المحاله عن البرك والمبروك **ومع** انه محورا في خبر مالمثل لهما وهذا الاعراض
 فلما ان الاعراض ليس بمعنى ليس لانه اما ما لا طريق اليه لانه لا يعلم صروقه والبرك
 فلا يجوز ان يابيه والا اذا اذيع ما بالجمالات **ومع** ان الطريق اليه ان احدهما حصل
 معترضا مع الحوار فلا يرضى امر وليس الوجوده معنى هو الاعراض كما في الارادة والكرهه
 فلما انه لا حال للمعترض بكونه معترضا ليس المرجح بكونه معترضا ليس الا الى اعتبار
 او طئه لما يصح حروقه ولا يكون مديا له ولا كانا ملاما من لانه كانا ملاما من كان
 معترضا ومن لم يحصل اليك لم يرض معترضا مديا ليس معنى بكونه الاعراض معنى
 الارادة والكرهه لوجب ان يكون على الله تعالى ليس لهما ضد من لا يكونا ملاما من لانه

في قوله
 في قوله

ما سارى عقابها في كل وقت وذلك ضربا جديهما ان لا يستحي بوابا الا انه قد سقطت عليه
 معطرا ضلانا زلق منه هذه المعصية ولا طاعة له خوارج منه عند احوال بوجه
 الخلق عليه والى ان يستحي بوابا الا انه قد سقطت عليه خوارج منه عند احوال بوجه
 طاعة عشرة احرام يستحي على هذه المعصية احده عشر خرا او ثور له طاعات يستحق عليها
 عشرة احرام او فعل معاصر سحر عليها احده عشر خرا فيعرب بهزله الكثرة لربان عقابهن
 على البواب وان كانت كل واحدة ليست بكثرة وانما قلت في الحد صاحبها ولم يلقاها عليها
 لانه قد يكون عاصيا حيث لا يكون فاعلا بان يترك الواجب لا الى ضد وانما قلت في كراه
 لن الوقت الواحد قد يكون البواب فيه اكثر من العقاب لانه لا يوجد زوج المعصية عن ذنوبها
 كثره وذلك بان يكون له طاعة يستحق عليها في كل وقت عشرة احرام بعشرة او بامر
 ما به حرم بفعل معصية في الوقت الحادي عشر سحر عليها احده عشر خرا من العقاب والبواب
 هاهنا كثر ما عار وقت فعل المعصية الا انه لا يكون حذرك على الروام وذلك لانه يقول انه
 سقط في كل وقت عشرة من البواب الذي سحر في المستعمل بعشره من احرام العقاب لم يكن
 الحرام بسقط حراما من المايه في فايه وقت واذا سقط استحقاقه في مستحق في مستقبل
 الاوقات لعدم ما سقطه **واعلم** ان الكثرة قد يطلق على غير ما ذكرناه وذلك لانه
 يستعمل في معنى انه اكثر من غيره ليس بعلا **واعلم** في معنى افعل ثما ان افعل يستعمل في
 معنى فعل الامر ان كان الله اكبر فمعناه انه كثر وفعال كثر على معنى انه مديع
 النهاية في الكثرة والعظم ومرارا لم يكن بغيره كثره ولا **واما الضعيف**
 فهي كل معصية الاسمي صاحبها من البواب في كل وقت اكثر من ما سقطه من العقاب في كل وقت
 والاحترارات فيه نظير ما مضى وقد يطلق الضعيفه على غير ما ذكرناه مقال مثلا ان الفضل
 معربا لاضافه الى السر كانه وقد يطلق على الشيء ومرارا بطلع النهاية في الضعيف **واما**
الاحاط فهو سقوط مبدع وتواب مبرور عقاب بغير عقابها او ساوينا والضعيفه في الضعيف
 سقوط امر وعقاب مبدع وتواب مبرور عقابها او ساوينا او بالبر او بالعفو والكفر في اصل
 اللغة هو العطيبة تعان كثر بلان السلاج اذا عطية واذا قيل كثر الله سبحانه فلا
 فالمراد به انه لا واحد بها من كثره عطاها عنه من حيث لم يفتحي في فعالها
 من العقاب **واما الموضع الثاني** في ايه هل يجوز اسوا البواب والعقاب امر لا وساح

المكلف اذا اسبوا **اعلم** ان الناس قد اختلفوا في ذلك فذهب الجمهور من سوا جاني
 على ان يما سم وباحي المصاه وعبري الى ايه لا يجوز اسوا البواب والعقاب ولعل هو في الوجه
 المانع من ذلك فذهب ابو علي الى انه انما لا يجوز ذلك عقلا وشرعا وذهب ابو هاشم الى انه يكون
 عقلا ولا يجوز شرعا وذهب جماعة من العامة من علماء الامم الى حوا ذلك وهو احسان السيد المولى
 بانه قد روي عنه روجه والمرزوي عن علي بن الحسن والامام القاسم بن ابراهيم عليه السلام وهو المروي
 عن السجعي وعنه ولحقنا الفاضل بن البرقي عن ابيه عليه روي عن احمد بن محمد الرضا
 رضي الله عنه وهو الصحيح **والدليل** انما ذلك انه لا مانع من ذلك عقلا وشرعا
 وانما لم يمنع منه مانع وجب حوا وانما قلت انه لا مانع منه عقلا وشرعا مدرج
 المحكي من كل واحد منهما في كل وقت ساوي احراما وبما ساهب احرامه في ساوينا وانما قلت
 انه لا مانع منه شرعا فلان السمع هو الكتاب والسنة وليس بينهما ما يقتضي المنع من ذلك
 والاحاط معذور لمنع خلاف من ذكرناه لاسعفا الاجماع ولا يصح ارجاع الاجماع على صاحبها
 لانه لا طريق الى العلم باهوا حاله سبحانه لا مانع من حوا عقلا ولا شرعا وانما قلت
 انه اذا لم يمنع منه مانع وجب حوا فلان القطع من ذنوب الله لا يجوز له ان يكون له ما
 لا يؤمن كونه خطا وهو افعي كما ساه في بطنه **واحد** السمع ابو علي ما لا وسوا
 لم يكن احدهما ان سقط الاحرام في من العكس لانه لا محض **واحد** استحقاقها على الجمع
 محال لسا بينهما ولا يجوز ان سقطا جميعا لن سقوط البواب عقاب وسقوط العقاب
 فواب يفورك الى لصاحبهما وذلك **والجواب** ان هذا مبني على ان سقوط البواب عقاب
 وسقوط العقاب بواب وهذا لا يصح لاننا قد بينا ان البواب مانع من عقاب على وجه الاحلال
 والمعظم والعقاب مضاف مستحقه على وجه الاستحقاق والاهانه ومن جملة الروام
 وهذا لا يصح في الاسقاط وله لكون سقوط العقاب عنه بالفضل والكون مباحا لانه
 نعم الراديه عنه فلو كان المخرج سقوط العقاب الى البواب مانع هذا ومعلوم خلافه
 وان اراد انه اذا سقط عقابه استبرأ اذا سقطت بوابه اعم من وجهه الا ان هذا ليس بمراد ولا
 عقاب وبطل سقوط العقاب ما هو فانه لا يصح ان يكون بوابا **واحد** ايضا ما قد ثبت

ان معصية العبد لربه اعظم من طاعته له وهذا لا يتم الا بان يكون صغره ومعصية عليه
 حزين من العقاب والطاعة عليها حزن واجد من العواب. والحوادث اية التسع ان يفعل
 طاعة من يحكي عليها حزين من العواب ويفعل معصية يحكي عليها حزين من العواب
 او يفعل اعظم الطاعات والى المعاصي والطاعات الصغرة والمعاصي الضئيلة وكل
 هذا لا وجه يحيله في العقل في جازم يسع استقواء المتكفرون. وامام الوهاب واسماه
 وهو والسمع من حوز ذلك مشرعا ما قالوا الا ما لو اسنوا لم يحل ايا ان يدخل الجنة او النار او اذا
 اخرج من مواها وكل هذا محال اياه لا يجوز حوله دار اسواتها فلا بد له لاحلاق من الامه انه
 لا دار الا الجنة او النار واما انه لا يجوز ان يدخل النار فلا بد له من عفاة طلما والظلم في
 ايه لا يجوز ان يدخل الجنة فلا بد له اما ان يدخلها ما او مفضلا عليه ومحال ان يدخلها مفضلا
 عليه لئلا ياله اجمعت على ان الكلف اذا دخل الجنة فانه يزيله بج ان يهزل في الضبي
 وعينه من ليس يملكه ومحال ان يدخلها ما بال لئلا ياله من لا يحكي العواب يكون محام
والجواب ان كل هذه الامور التي ذكرها صحيحة الا انهم اياه لا يجوز ان يدخلها
 مفضلا عليه فانه غير صحيح لانه لا طريق الى صحة هذا الاجماع الذي ادعوا ولعند
 ما المانع من ان يدخلها مفضلا عليه ويكون له منزلة على الطفل وسببه ما يرفع المارك حجة
 في رزقته وحكي ذلك محراما علمناه اياه بها بعد الكفار وعليه لجم الامه وان لم يحكي
 المهرت واجبا عليه فكذلك الفصل يقطع بانه لا بد منه لاهل الجنة وان لم يحكي واجبا لاهل
 دليل ادعى على صحة قوله لوصح الاجماع المدعى فلنا في ذلك ان المنة التي يحصل له في الجنة والرباه
 من الفضل على منزله المفضل عليه من لم يحكي عليه تكليفه في حقهم ليس لهم ان يقولوا ان
 الاجماع العقيد على مؤلف هذه المنة بالعواب لا بالفضل وذلك لانه لا طريق لنا الى ان الاجماع
 العقيد عما هو حاله فلا يجوز القطع عليه فيجوز ان يكون ما به كور اسنوا العواب والعقاب
 عقلا وسرعا ويخرج حكم المكلف ما ذكرناه من حوله الجنة وسوء مربه له على من رزق
 عليه نكلمه **واما الموضع الثالث** وهو انه اذا اراد احدهما على الآخر
 سقط الاقل بالاكبر وهذا هو المذهب شيوخنا والملازمة مع المرجية فانهم يقولون
 ما حكمها ولا سقط احدهما الاخر عندهم **والدليل** على ما قاله شيوخنا جميع

الله فاذكروه من الاجزاء مني كثر لغزوه زامن ولم احسن اليها احسانا اعطيتا عواي علمه
 من القتل او لسفه سزبه من عاذ خوف الهلاك عليه من الخطا فان المعلوم ضروره اياه لا
 يحسن منه (منه) على كسر العلم ولا علمه لذلك الا انه يحكي من المرح عما احسانه ما يريد على ما
 سميته من الرزق على اسماه كسر العلم وكذا كان احدا لو اختل الى عيونه بيده فلم وما
 يشبهه بمرسل ولله فانه لا يسد اياه يحكي الرزق على من ولده ولا يكون مستحقا لشي من المرح
 عما سلف من الاحسان ولا علمه لسقوطه الا كونه رابدا عليه فاذا وجب النسا فقط
 من المرح والدم شاهر وجب عليه في العواب والعقاب لا ما يدريها انما يتحلى من واحد
 وسقطا ن سقطا واحد وما باله المرجية طاهر السقوط من وجهين احدهما ان الرزق
 قد دل على روم العواب والعقاب ومنى كانا رايهم لم يتصور انما على الجملة لانه منى ان
 اليه العواب في وقت لم يصل اليه به العقاب ومن وصل اليه العقاب لم يصل اليه العواب
 وانما تصور ذلك لو دوزلوا بها عن رايهم في حق هذه الآية وهي **الاحقرية الوحيه الثاني**
 انه درست ان من حكم العقاب الملو من كل رزق ومن حكم العواب الملو من كل
 سايه ومعلوم ما في هذه الحكمين بلاغ ايقانها عما هو الجرح **فان قيل** لو تقول
 العواب التي هي المانع عاربه عن ذلك **فان قيل** الرزق هو ما وال حال هذه العواب انما هي من الرزق
 تكونه مفعولا على وجه الاحلال والعظيم من عر عن هذا الوجه بطل كونه برانا مني
 وصل الى المكلف لم يقدروا على ما تحققه **ومضى** ان الذي درست ان العواب
 يحكي الرزق على كونه والمرح على انعامه على عونه وكل واحد منهما تقاربه حكم ما قد
 الاحرفان الرزق عاربه الاسحقاف والاهانه والشر عاربه العظيم في الاحرف مثله
 في العواب والعقاب **فان قيل** الاسواتان جهة هذه الاسحقاف من عر عن عاربه في
 والعقاب فان جميعها محيظه فلم يصح اجتماعها وبطريقنا لئلا يسر الواحد على عونه في ان
 به فعل ولله فانه لا يشبهه في سقوط المرح على النعمه بالرغم على اسماه القتل الا بها
 بوجهها الى واحد في الف ما لهما اذا امتد الى محض ولا يسبه ان المعاصي انما هي المحارم
 اسماها والطاعات هي بامرها امرانه بها فاعر منها التمهيد **ومضى** ان الذي درست
 المرح الحازن على حربه وراهبه ويرى على عصيانه لله بها فلت ان هذا خارج عما نحن

الاعمال مذهباً في هاهنا **واحد** او على ما نحن دفع الى خلطها بالخطية في طه بوجهه قبل
 المتكلم فانه لا يسمى احراماً هذا حال المكلف اذا فعل المعاق في حلال الطاعة لا بعد
 وجب ان الجباط هو ترك ما لم يحط ذلك حال المطيع بصدرك ان يطع **والجواب**
 ان هذا المنظر نظرياً ذهب اليه ابو هاشم وذلك لان هذا الجباط لم يسلم العمل به وروى
 منه خبراً وجود فعله الاول المحرم بوجهه فانه لا يحتمل له وهذا غير موجود في فعل المعصية
 بعد الطاعة لانه قد اوجرت الطاعة في وجه الذي كلف فقبلها لا يرد على وضار به
 المبتوض في الساهر من الاعمال وما فعله من المعصية بعد ذلك فانه يخرج الطاعة الاولى
 من وجهها الذي لا حله فلها العدم على نظير مسائلنا ان الجباط الجباط المورث له الى ان
 ونفسه بعد التمسك بها هاهنا كما لم يعد له لانه بطل ما يتخفه على الاطلاق فكذلك
 ما خفي فيه **واحد** ايضا ما لا محضر له بعد ذلك ما سقط اوله من بعض لم يسقط
 معها عما سواها **قلت** انه غير موجب والمراد به ان الله تعالى الاصول الى المكلف احراماً
 لاجل احرامها **كما** ان احراماً اذا نفي عنه حمله دراهم من حمله عشرة فانها
 سقطت حمله الاحماله ولم يترك ما ذكره فيها فكذلك ما خفي فيه **واحد** ايضا هو الله
 تعالى ودرنا الى ما علموا من عمل في فعله هاهنا مسوزا وهو ان يفتي به بحال
 كما في الهباد **والجواب** ان ظاهر الاله لا يصح الاسد لانه انما هو من قبيل
 المميزات واعمال التبعيد اعراض فلا يصح ان يصيرها والمراد بالاله ان الله تعالى مطلقاً
 سمي قوته على الطاعة حتى يصير الطاعة كالهيا المسورة من حيث لم يصل اليهم فاك انواع
 سمي قوته بعينه **ومعنى** انها اذا حملت على هذا هذا فارت ما قاله ابو علي
 ذلك لان قوته انما اذا لم يصل اليهم مع الطاعة المتخو عليها لانه لا يظلمه شيء من عياله
 وهذا هو المطلوب من الاله عليه فاذا لم يبد الاله لم يصح له ان يعلو بها ويرد الاله
 عاله بحب المقصود من العقاب بقضائه وان لم يرد صريحاً **ومعنى** ان الله عز وجل
 ان الذي يتخو في فعله الطاعة هو التواب وفي مقابلته المعصية هو العقاب فبينت
 ملم ان الاله انما يصرر بسقط الفع والسبع بسقط الضرر **قلت** ان الاستحقاق لوزن
 وان يعصيه الاله اذ لم يصرر اتصاله على المعصية فلا بد من موقامه حثاؤه

في الاعراض انما منافع في الجملة ولا يسطر اذا خفف الله تعالى عن كل العقاب بمقدار هاهنا عقاب
فان قيل فكيف حال المعصية عند سقوط منافع التواب والاستحقاق عند سقوط مضار
 العقاب **قلت** انما ما يعار للمنافع والمضار فاذا سقطت سقطت وعلى انه سقط حرم
 المعصية حرم من الاستحقاق وعلى العكس من ذلك **واما الموضع الخامس** وهو
 في بيان ما به يقع الاسقاط من المتكفر والاحباط فتدركه العلماني ذلك على احوال
 منها قول السمع الى على انه يقع من الطاعة والمعصية ومنها قول السمع الى العاصم الذي انه
 يقع من المعصية والتواب والطاعة العقاب ومنها قول السمع الى هاشم انه يقع من المتكفر
 وهما التواب والعقاب دون غيرهما واليه ذهب الجمهور من المخلص كالعاصم وعاصمه
والدليل على ذلك وجه احدها ان الذي وجب الاجباط والكفر ليس الا الثاني فيجب
 دخولها في معنى الثاني (وقد لا يصح منه) ومعاودة الثاني لا تصور الا في التواب والعقاب
 دور الطاعة والمعصية بالماضي بالماضي ولهذا ان الشجرة لله تعالى وبها في الصورة السجدة
 لعزله تعالى واذنا وما لم يصح ما بينهما هي الفضائل الاجباط والكفر يدخل في التواب
 والعقاب **وبما** ان العقاب والتواب قد يخفان على من يفعل كما قد مناه في صرف
 الجباط والكفر الى ما دخله الثاني وليس الا التواب والعقاب حتى يتخرج ذلك على العجز
والله ان الاجباط والكفر يسعار العقل والعلة والكره وهذا لا تصور الا في التواب
 والعقاب دور الطاعة والمعصية وذلك لانه يردت ان يصرها هو فبين ان لو لم يرد حبط
 عنده التواب ان كما احرازه دور اخر الطاعة والساعة عليه **والله** ان الطاعة قد
 توجد بعد نفي المعصية ويوجد المعصية بعد نفي الطاعة والاجباط اذا كان في وجه
 الى الثاني لم يصح فيما مضى ونفي لغير الثاني لا تصور في الحال **ومعنى** ان الله عز وجل
 التواب لانها به لها وكسرها العقاب فكيف تصور منها الثاني او تصور بعضها كمن بعض
 مع ان الانها به لا يكون ان يكون انما لا يهايه **قلت** ان الثاني يدخل في التواب والعقاب
 الاوقات المعينة وهذا هو صورته الكثرة والعلة لانه قد يكون له في الوجد الواحد عدة اجزاء
 من التواب واحد عشر حرام العقاب **فان قيل** التواب والعقاب حثان على سواها في صرف

الاجابات الى ما عطف حاله في الحسن والبهيم وهذا لا يتصور الا في الطاعة والمعضنه لنا في حكمها
 فلنا هذا يقتضي ان الثاني لاجل الحسن والبهيم ومعلوم ان انفعال الضي يتركضل فيها ما هو
 حسن وما هو قبيح لا يتصور فيها الاحاط والوجه لاجله اسفا ذلك عنها الاعدم التواب
 والعقاب في صوره البهيم **واما الموضع الثالث في السوءه** فالسوءه من طهره
 حسنه مواضع احدها في معنى السوءه وبانها في بيان صفاتها وسرورها وبانها في وخبورها
 ورابعها في سقوط العقاب بها وكيفية سقوطه والخامس في اصنافها **اما الاول**
 فقد اختلف العلماء في خبرها منهم من قال هو الدم على فعل الصبح لاجل دفعه او الاخلال بالواجب
 لانه لاجل الواجب والعزم على الانعقاد ومن ذلك وهو انما احسار الجمهور من المختصين ومنهم
 من قال هو الدم على ما يهدم من اعم اليه العزم واختلف الاولون في العزم منهم من قال انه من
 السوءه ومنهم من قال انه شرط والدم هو الاخل بالدم معلو بالصبح لاجل دفعه والعزم لا يعاقب
 بالمعاقبه ومنهم من يقول اذا وجب احسارهما فلا يخص لاجل انهما ما يكون شرطاً دون الاخر او في من
 العكس واسئل من اوجب العزم بان السوءه هي بدل الوضع في بدل ما سبق من المعصيه فاذا لم
 يعزم على ترك المعاونه لم يكن بدل الوضع بل يكون ما لا يهدم وان كان في بدل العزم ولما اقام اليه
 بعد من فعله وظهر الدم السد على ذلك الا ان عزمه على فعل الادرافه لا يكون اعتذارا
 صحيحا عند العقلاء ولا مستغفرا للفرقة عنه وذكر من الملازم ان هذا عزم من يتصور داهلا عن
 المعصيه في المسقبل فانه اذا مر على المعاقبه كان بدل الوضع في الملازم فاما اذا كان اذا كان
 لمل المعصيه في المسقبل فان دفعه الى الدم لا يهلك عن العزم على ترك المعاونه في سلبها والارتكون
 الدم بدل الوضع في بدل انما لو انقضى العزم فاذا انقضى واقع على انه اذا كان اذا كان الدم المعصيه
 انه لا يصح بوجه الا ان العزم الا ان المسبق من يقول انه جز منها شرط والسمع بخود يعتذر به
 وخود صالما من وجه الى الرواي والصواب فاذا علمنا انه عالم بحكم المعصيه في المسقبل فانه غير
 عازم على تركها فبينا انه غير عازم على ما مضى وقد ايد السمع بذلك النبي صلى الله عليه واله الذي
 بوجه فلم يعم اليه وصفان ايد وكسبه فوالله تعا واخر في اعترافهم بوجه خلطوا عملا حسنا لاجل
 سبأ مع الله ان يترك عليهم في فعل الاعتراف بوجه الله مني عن الدم ولم يعتذر ذلك امر ايد
ومى كقبح قولهم في بدل السوءه انه الدم عما مضى والعزم على الانعقاد ومثله

والعزم ارادى والانعقاد لم ينفى والارادى لا يصح تعليلها بالقي **قلنا** ان العزم قد يكون متعلما
 بفعل محرم قطع الصلوه فانه اذا عزم على الانعقاد فانه عزمه معلو بفعل الصلوه على الحقيقه
 كما ان احدا اذا اراد دفعه ان العزم فانه يبرهنه على اليقين العقود او ما يصل اليها من هذا
 لا يصح ان يبرهنه على ان العزم منصف لما لم يتصورها هنا من رجع الى الاسباب فاما اذا لم يتصور اليقين فان
 العزم يكون بمعنى الكراهه لمل هذا في المسفل **واما الموضع الثاني وهو في بيان**
صفات السوءه وشرائطها واعلم ان المعاقبه يجب عليه السوءه من الصبح لاجل دفعه ومن يترك
 الواجب لانه يترك الواجب والاصوب لوجه سواء ذكرناه فان كان لغفر هذا الفصل بوجه
 مذهب الاكثر من المختصين وبالعقبيه انه يجب ان يترك من الصبح لوجه يحبه ومنهم من قال ان السوءه
 لاجل عظمه والى يترك على الاول انه قد ثبت ان السوءه حاربه محرم الاعتذار في المشاهير ومعلوم
 ان الاعتذار من الاساءه اما يجب لكونها اساءه فلكل حال ما حذر محواه وانما قلنا ان السوءه حاربه
 محرم الاعتذار لانها على سوا في انما هو الوضع في بدل ما شرط من الصبح وان كل واحد منهما يصح عليه
 للمعاقبه او المترك كانه ما فعل ما مترك وانما قلنا ان الاعتذار من الاساءه لا يصح الا لكونها
 اساءه فلا ياد علمنا ان احدا لو فعل عزمه ولما اعتذر اليه طمعا في دفعه او خوفا من قصص
 منه فانه لا يكون اعتذارا صحيحا عند العقلاء ولا وجه الاما ذكرناه من انه لا يبرهن على الاساءه
 لكونها اساءه ولما لم يبرهن ذكرناه من كونها اساءه دون غير هذا من الاوصاف فانه يخرج عن كونه
 مسبقا للدم عند العقلاء وانما قلنا ما بان اذا خرج محرم الاعتذار وجب ان يكون على الوجه الذي
 ذكرناه فليس الاستراك في العلم بوجوب الاستراك في الجرح فاذا كانت العلم في وجوب الاعتذار
 من الاساءه كونها اساءه ومشاركتها السوءه في كونها كسبه وجب ان يشاركها في الوجوب
واما ما فيه ان دم المكلف لما يجب عليه السوءه دفعا لصر العقاب عن نفسه ولا
 انه اما في العقاب على الصبح لاجل كونه قتيلا او اعلى الاحلال الواجب لكونه احدا لا مالوا
 فاذا كان هذا هو الذي لاجله وحت السوءه فلا بد ان يتوقع عقابه به لكونه كانها قد
 ارالت ما هو مبر في اسحقا والعقاب **وقال** انه قد ثبت ان المكلف يجب عليه
 الصبح لكونه قتيلا ومن يترك لا اله الا الوجه فانه في الحكم كانه لم يتركه فاذا وجب تركه

لاجل الفهم وجب ان يكون التوبة عنه لاجل ذلك لانه بالتوبة يصير يقته كان لم يفعل والاصح التوبة
 لمكان وجه الفهم لئلا يظن انه قد رجع بطريق اخر الى ما كان عليه من الوجه حتى يحصل كل
 واحد منهما دون الآخر وحيث التوبة عن الفهم حيث كانت من الفهم والوجه والاصح هو
 التوبة عن الفهم لاجل عظمه لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد
 على العموم لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد على العموم لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد
 يستصغر به او من ترك الواجب لانه سبغ به فانها لا يصح بوجهه. والوجه فيه ما يدرى به
 والعلما وانما على هذا لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد على العموم لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد
 لاجله وحيث التوبة فبما يدرى به من افعال العبد لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد على العموم
 لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد على العموم لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد على العموم
 الباع لاجل محاسنها ودرجتها في سائر افعال العبد على العموم لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد
 ويحتمل ان يدرى به في حكمه المانع له حار والاملا وكذا لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد على العموم
 حال واعلم انه ليس من شرط التوبة ان يعلم من افعال العبد لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد
 مذهب الجمهور وبما لا يدرى به من افعال العبد لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد على العموم
 الاول وجه **احدها** انه لا يوجد عليه ان يترك من الفهم لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد
 ان لا يعاد منه فانه يتوهم انما يدرى به من افعال العبد لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد
 من الموالاة والمعظم ومن لا يعلمه كذلك فاما لا يعلمه ما ينفى انه كره في التوبة ما ذكرناه والواجب
 الا يعلمه ما لا يدرى به من افعال العبد لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد على العموم
 لا يدرى به من افعال العبد لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد على العموم
 مذكرا انه فاته في هذه الحالة ان يستعفا به ولو حسن عفا به لحسن منه اذا لم يعلم هذا الشرط او علم
 في طئه لانه شرط في صحة التوبة يجب ان لا يعلم صحتها من ربه. واستدل بقول الله تعالى يوبأ الي
 الله توبه بطوخا فان النصوح هي الاواني وما بعد هذا هو الدليل عليه فلا يجب اعتناؤه ويحتفي
 في كونها صوحا لم يدر على ما سلف ونهزم على الاعداد لمسه. **والعلم** ان التوبة لا يصح من بعض
 دون بعض والاصل في ذلك ان الباع انما يكون معلوما للبايع او لا يكون. **ومعها** ما يتعلق
 له فان كانت معلومة له لم يصح التوبة من بعضها دون بعض وان كانت غير معلومة صحت

من كل شيء في الجملة فان لم يقتض خسر هذا الفعل الذي هو مبيع ما ولي التوبة وان اعتقد خسرته تحت
 التوبة من غيره دونها هو من غير خسر من المصطنع كاشا في ما بين يديه والاصح في ذلك السبغ
 الى انها يصح من بعض الباع دون بعض اذا اختلفت في ان يترك من سائر افعال العبد لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد
 السرب دون بعض الباع دون بعض اذا اختلفت في ان يترك من سائر افعال العبد لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد
 المعافاة (دون بعض) **والعلم** ان التوبة لا يصح من بعض الباع دون بعض اذا اختلفت في ان يترك من سائر افعال العبد
 فلتناه والاصح ما بين في المبيع يجب ان يعلم التوبة بها جميعا ونفى ان التوبة في معنى التوبة قد
 علمنا ان من ترك فعل من الافعال لوجه فانه يجب ان يترك كل ما اشار به في ذلك الوجه الا يرى ان
 احدا متى يجب اكل طعام امره فما فاته يجب ان يترك كل ما اشار به في هذه القضية حتى لو
 اكل طعاما مسموما والحال هذه لعلمنا انه لم يترك اكل الاول الكونه مسموما وترك الثاني فانه
 ملوك طريق لكونه محفوف علم ان غيره بهذه القضية فانه يجب ان يترك ملوكه فاذانت ان التوبة
 التي احلها الله على الفهم المفسر ليس الا في حقه وكان عالما بحصول الفهم في غيره وجب ان يتركه فاذا
 لم يتركه والحال هذه لعلمنا انه غير تائب **ومما** علمنا ان التوبة محررة للاعتذار في
 سائر افعال العبد على ما يدرى به من افعال العبد لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد على العموم
 سربه الحال وعرفه في حاله الاضرار على السزيمه فانه لا يقتل عدوه في الساهر فكذلك الحال في التوبة
ومما علمنا ان التوبة لا يصح من بعض الباع دون بعض اذا اختلفت في ان يترك من سائر افعال العبد
 الوجه بهذا حار في التوبة فانه حتى يترك من بعض الباع دون بعض فانه لا يدرى به من افعال العبد
 يوصف في التوبة ما ذكرناه ولم يوصف في الفعل بل في الامر في ان يترك من بعض الباع دون بعض فانه لا يدرى به من افعال العبد
 الرج في الحارة الى السفر لم يجب ان يترك ذلك حتى يعلم منه السفر في كل موضع بطريق الرج في الحارة
 خلاف ما اذا طر للسرا في فاته موفاه في كل حال **ومما** علمنا ان التوبة لا يصح من بعض الباع دون بعض
 القضية في التوبة دون الافعال **فما** الحكم معلوما ذكرناه ولا يدرى به من افعال العبد لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد
 لم يعلم علمه بغير ذلك في العلم به. **ومما** علمنا ان التوبة لا يصح من بعض الباع دون بعض فانه لا يدرى به من افعال العبد
 مسقه فسادت الروايات في التوبة فانه لا يفسد فيه. **واعلم** ان التوبة لا يصح من بعض الباع دون بعض فانه لا يدرى به من افعال العبد
 بلحقة المسقه يجب ادراعه الذي الى الفصل لئلا يظن ان رخصه في سائر افعال العبد على العموم

الاحسان معلوم خلافه وذكر بعضهم ان احدا انما قضى دواعيه فانه قد شرع بالفعل بحسن
 تناول زمانه لكونه مستهبا للظلال ولاعب ان تناول كل زمانه طوره لنا فاض شهوانه
 وكذا ما اشبهه فاذا فرضنا ان الزمان مسمى فانه سمي منه الفعل واما اليهودي على فانما
 لا يفعل الله علم انما زالا فمفسده وعلى هذا القول والوسط الله الرزق ليعاين لمعاني لا
 رصا حيزا فانه لو زاد لك مفسده فصار صوابه مبررة عن الزمان والظاهره ولها بل
 ان يقول ان هذا لا يطردها فان دار الاخره يقع الاضار فيها على يد زود فوضع انما اراد بها
 ما فعل في كونه احسانا والاسموت كونه مفسده لزم المفسد فابعه للمكلف ولا يظن في
 الاخره فثبت انه لا يصح تعليل الضرر من الفعل والشرع عليه صحيحه ووجب الاضار على الحكم
 لها بالبر لاله عليه **واحد** ابو علي بان قال يدعي ما لا يجمع ان اليهودي من باب اليهودية
 ولم يدر على غضب رزقهم كان غضبه في حال اليهود انما يقع بوجه من اليهودية وكثر عليه احكام
 المسلمين فلو ان اليهودية من بعض البهاج دون بعض والاوجب ان لا يستفاد عنه عقاب
 اليهودية فسمى كافرا وانما كان كافرا ليعصى احكام المؤمنين **والجواب**
 ان عقاب اليهودية وان كان لا يزول عند ما وان السزغ السوف يدعون احكام المسلمين
 على اطهار الانبياء والمرى من اليهودية واطهار الدم عليها ولهذا من له الاحكام وان كان
 منافعا لذلك المفضل عند من رآه كافرا فانه اذا لم يتكشف لنا كونه مفعلا وجورا ذلك
 احرا عليه احكام الاسلام والجمع صحيح الا انه مصروف الى هذه الاحكام الطاهره
 ولها بل ان يقول صحة الاجماع في هذه الصورة مع العلم انه معتصب للذين هم دلاله على صحة
 بوجه لانها لو لم يكن صحيحه لما دارا بحري عليه احكام الناس الا انى ان الاعذار الى الاعمال
 الذين يبعثه الغيبه لما كان سريضا في صحتها لحرار الحكم له بالموالاه والعدالة الاعد
 اعذار من اعنائه فليست لو كان سريضا صحة هذه النوبة ان يكون كل من وجب ان يصح
 من علمنا انه مسمى على غضب الزعم وفي علمنا صحة اخرا احكام الاسلام عليه وان كان
 مستمرا دلاله على صحة بوجه **واما ما** ذكره في المناق فانه مفار وما نحن فيه
 فانه لم يوجز علينا ان يحكمنا بطريقنا ان حكمنا بالظاهر وليس هذا منطوقنا لما نل
 بطريقها ان يعلم فطعا ان المناق فمات في حال اطهار كلامه الاسلام وانه انما قالها نقاربا

من اجل ما لا يحتمل له في هذه الصورة باحكام الاسلام وانما ايمان امر الصالح عليه واما
 المفضل فان التمثيل به من على كونه وقد صلا من كونه لم يثبت كونه فانه لا طريق لنا الى العلم
 بكونه مفعلا حتى يقضي بكونه ومن علم كونه مفعلا فقد علم عذرها والكونه كافرا فكيف حكم
 له باحكام المسلمين والظاهره وفي هذه المسئلة نظر **والجواب** ايضا ان قالوا ان
 النوبة لو لم يصح من منع الاضار على ذلك لوجب ان يكون حاله المايه في هذه الصورة بهزله المضر
 ولا خلاف انما الاستدلال بها ايضا انما الاستدلال بها بل يكون نوبه المايه
 محققه لعقابه لانها طاعة في الجملة وتكون عيابه محققا لمكان الطاعة التي هي الدم الامن
 انه نوبه فاحتمل ايضا ما ذكره بوردى الى ان يكون النوبة صحيحة لانه اذا اعتقد في شئ انه
 مع وكان اعقابه جهلا وهو واجب في نفسه لزمه ان يدر عليه ومعلوم ان الدم على
 الطاعة مع **والجواب** انه يلزمه ان يثبت من البهاج على الجملة في هذه الصورة من دون الاماره
 الى اذن منها على النعمان ولا يكون النوبة قد عرفت ما هو واجب على الحقيقة على انما اوردوه
 لزم له في الطاعة التي يدر عليها وهو يعتقد انها يفي بمرسوم عليها واما **الموضع**
المالك في وجوبها فاعلم ان الطريق الى وجوبها العقل والكتاب والسنة والاجماع
 اما العقل فهو ان فعلها متضمن دفع الضرر ودفع الضرر عن النفس واجب وانما فلان
 فعلها متضمن دفع الضرر فلا بد من ان العاصي يحق **والجواب** عليها العقاب على ما يدناه
 ولاشبهه انه مصره عطيه واليسيل الى وجوب زوالها الا ان النوبة وكان فعلها متضمن دفع
 الضرر عن النفس وانما لم يثبت ان دفع الضرر عن النفس واجب فلا بد من علم ضرره والاعلاف
 العقلية ولها من مولاها من مولاها على الضرر الا انى انهم يدور من ناول الطعام المشهور اذا
 كان عالما به او في حكم العالم وكذلك من مولاها على الطريق المحوف فلو لا وجوب عيابه والاماره
 فصوره فاعله لاهم لا يستحسنون المير على ما ليس بواجب ولهذا لا يدرمون ان المايه والمير
 والصحيح لما لم يكن واجبا ويدرج على هذه القاعدة ان النوبة واجب من الصغار عقلا لمن وجبها
 اذا كان له دفع الضرر والاماره على ما على الضعفه من حيث ان خطاها في بعض الواجب فقط
 ما عساه من في فعلها فلا يجب على المصنف عقلا من الفعل اذا وجب لوجه واحد من هذه الوجوه

ووضع ولم يحفل به من مقامه سقط الورد **فاما السمع** وهو قضي بوجوب النوبة من
كل رتبة وفضل من الصغار والكبار فتكون وجوب النوبة من الصغار معلوما من جهة السمع
ويكون الوجه في وجوبه كونه لطفا كما في نهار الشجرات وهذا كله مذهب السمع اني هاتمه
واختياره وذهب السمع ابو علي الى ان النوبة هي من الصغار غفلا كما يجب شيها فالنوبة المكلف
لوم من منها لكان مضاعفا والاضرار على السمع في ذلك وهذا من عا اصل فاسد وهو
ان القادر بالقدرة لا يعلو عن الاحز والترك ويدنا بطلانه ونعبد فيما معنى كونه مضاعفا
السمع ان يقع به الى الله بفعله حال البعد حال وهو لا يلزم لانه كورا اذا وقع اول الان يقع عليه بعد
ذلك كما في سائر الافعال وان يقع به الى الله لا سوب منه فلا يجوز ان جعل ذلك وجهها في وجوب
النوبة مع ان النوبة هي من الصغار غفلا واما السمع وهو الله تعالى توبوا
الى الله توبوا توبوا والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله والى الله
ووجهه كان عفا راد **واما السنة** فعزله ضا الله عليه امسوا يا ايها الذين آمنوا
وفوله عليه السلام توبوا الى الله قبل ان توتوا الى غير ذلك من الايات **واما الاجماع** فلا
خلاف من الامم في وجوب النوبة على المكلف فيما فعله من مع او احل له من واجب والاجماع
جه عا ما توضحه ان الله تعالى **واما الموضع الرابع** وهو سقوط العقاب
بالنوبة وكيفية سقوطها بعد احكام الناس في ذلك **مذهب** الجمهور من خروجها الا
انه يجب سقوط العقاب والدر عند النوبة وانه لا يجب **مذهب** فاعلم ان عقابها والجلاب
في ذلك مع المرجح فاهم بقولهم ان قول النوبة غير واجب **واما** بفضل الله تعالى
العقاب والذم ولو فعلها بعد ما حسن ذلك منه على الحد الذي كان حسن منه اولاد حكمي
هذا عن ابي الهيثم ايضا وذهب المعتزلة الى ان العقاب اما سقط لانه اصل لا الله يجب سقوطه
والنوبة اما يجب قبولها من جهة الحد فقط والورد على ما قلناه ووجه احدهما ان النوبة
محرى الاعتذار في الساهر ومعلوم ان الاعتذار يجب عنده سقوط الذم فكذلك حال النوبة
واما قلنا ان النوبة محرى الاعتذار فكل واحد منهما مذكور في الاخر في كونه محررا
للحميد في بلاي ما فرض من المكلف لانه ليس بمقدور المكلف ان يصير يقته عا راعا للسمع
بعد مواعينه له تمام دمه واعتذاره معام ذلك والافرى من النوبة والاعتذار من الامانة
الاي اللفظ دون المعنى الا ان الاعتذار اما احب اليه لتكشف به باطن الحس عند المشا الله

وتكون بذله عا بدنه وعزمه ان لا يعود الى مسايا وقع منه والله تعالى مطلع عا نواطر عبده
على العصيان فاستغنى بالذم الذي يطوع عليه عا عداؤه **واما** قلنا ان الاعتذار في الساهر
يجب عنده سقوط الذم فلا يعلم ضروره ان يرضانا الى عا من ذنوبه فانه تنكح الذم ان
انما بالغ في الاعتذار وظهر منه الذم على ما وقع منه وغلبت طين العقاب بصدقه فاهم بمقصود
سقوط لاهم جي لومهم ذمهم **والثاني** لومهم مع ما عا فيه بلوا لانه يرضى عن ذنوبهم
فوزل العذر من قلب في الظن صحة ما ظهر منهم ما ذكرناه ومعلوم انهم يرضون من غير انشا
وامر عذر ومن غير انشا ولعذر في ايج في ذات فارقا ان الامر على ما ذهب اليه الخالف لكانا
عاسرا في حسن الذم عند العقاب **ومر** في الطريفة ان الفرق منها ان المعتذر تنكح الذم عا الامانة
والمبدح عا الاعتذار وسواها عا ان تار الجباط والتمسك من يرد لنا عليه فيما يقرر فاذا ثبت
قلناه ان الذم على الامانة يجب سقوطه عند الاعتذار فكذلك حال العقاب عند النوبة وبما سها
ان النوبة لوم سقوط العقاب لقي المكلف بعد المعصية ومعلوم انه عا ربه **واما** قلنا
انه كان يجب محبة فلا زال العوضه لسن الا بعرض المكلف للذم ومعلوم انه لا يصح
للذم الا اذا كان مع كنه الوضو اليه ويدنا انه كورا اجماع النواب والعقاب واذا كان
العقاب لا يجب ذم الله عند النوبة ولا يفعل المكلف ما يرضى به بعد توبه العتق كما في بعض
ما استعمل ان فضل الله فيهم المكلف حسدا لاه لوجه حسنه الا كونه تعريضا للمنافع ما
كانت المنافع ما تصفه التي ذكرنا فاهم المكلف **واما** قلنا ان الله عزه في بلانه فكل من
انفاد الله ودينه الله تعالى لا يفعل الصواب وان است فلت كان يجب سقوط المكلف بعد التوبة
ومعلوم انه لم يسقط **واما** قلنا ان يجب سقوطه فلا يحرر ان يبقى على المكلف
الا اذا حسن ووجه حسنه الا العذر للسمع عا ما مرزناه وفي علمنا ما استمراره عا المكلف لله
عا في وجوب قول النوبة **وبالجملة** انه بدت وجوب النوبة ومعلوم ان الاكوار يجب تحذر
صونها بوبه والا فجب فعلها في كل حال وان عا في كل حال لم يوانع معصية اضلا ولا طر ذلك
ومعلوم خلافه فلا يخلوا اما ان يجب لحله المفع او لرفع الضرر او لتونها لطفا ولا وجه
سواها قلناه ولا يجوز ان يجب لكونها لطفا لانه لا يعلم وجه اللطف فتعا على الحد الذي يعلم في
العلم بالنواب والعقاب **والثاني** في وقت لم يوجد معصية بلما كانت

عند المصنوع على كل وجه دل على انها يجب لكونها لطفاً ولا يجوز ان يجب لكونها حلاً للمفعول
 طلب المفعول الى النفس لا يجب اذا لم يمتنع دفع مفعوله ولا يجوز ان يجب لكونه
 ليس الا لثواب ولا يسئل الى الوصول اليه الا بعد سقوط العقاب الاستحالة احكامها عما يدورناه
 فلم يبق الا انها لما وحت لاجل دفع الضرر ولو لا انه مرفوع عند وجوبها والامانة توجبها واجه
 على المكلف لن وجودها لا يورث في رزاقه فلا يصح وجوبها والماله هذه فلما امت وجوبها صحت انها
 منزلة للعقاب **واما** قول المرحبه انه يقع مفضل على المكلف باسقاط العقاب فاطل
 لن المفضل المفضل وان لا مفضل على ما يقدر وكان يجب عقابه بعد التوبة ومعلوم
 حلاله وبعد رقبته يورث الى ان يدخل المكلف الباب الخنة عزتاً لانه لا يترك التوبة الا اذا
 وجب سقوط العقاب فاذا كان على ان اسقطه بطريقه المفضل فان سقوطه في هذه
 لا يخرج عن كونه مستحقاً واذا لم يبق اسقاط العقاب لم يصور اسقاط التوبة في كل الخنة حسنة
 عزتاً بجا فلما ولا خلاف في الامه ان حاله الباب يجب ان يفارق حاشيته من المفضل علم
واما ما ذهبت اليه المعداديه فانه اذا سلموا انه لا يحسن عقابه بواجب اسقاطه وذلك
 مانع من جهة الجزاء وعنه فانه محض التماس مرفعه من انه يقع عقابه بعد التوبة وقد راسخ
 عامه ما قلناه قال الله تعالى اما التوبة على الله للذين يعملون السوء بجهالة لم يكونوا يعلمون فزينا
 بعل ما عليه موال التوبة ان على موعود في اللغة للالعاب ولهذا عمل الوجوب في قوله تعالى
 والله على ما تنجز الشئ مستطاع اليه شئلا وقوله ان الضلوه كانت على التومس كما يقع ما
 قلناه من ان قول التوبة واجب وانما موعود في زوال الشقاق والعقاب **واما** كفيه
 سقوطه بالتوبة وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الجمهور من سؤنا الى انها موعود في سقوط
 العقاب مفسها وقال المعداديه انها موعود في سقوط العقاب بتوابعها لاسفها والذين
 يرون على الاول قوله احب بها انها لو اتي في سقوط العقاب بتوابعها لوجب اذ وقعت محطه
 لا يواب عليها او عليها ثواب دون عقاب فاعلم ان لا يجوز حجبها ومعلوم حجبها وهذا هو
 الخارج ما به اذا تاب عن الزنا وسرت الجموع توبته وان اسمر على حاشيته فاذا تاب التوبة
 في هذه الصورة سقطت معها العقاب وانه لا يواب عليها انت انها سقطت بحذرهما دون غيرها
 فانه لا يواب عليها اضلال كونها محطه ما فاربها من الجبانة وكذا توبته التي هي باعلا حجة

ذلك منه صحيحه انما ولا يواب عليها **واما** انه يورث الى ان يكون ثواب التوبة اعظم من ثواب
 التوبة وهذا محال لن عن النبي صلى الله عليه وسلم ان السائل لا يجمع ومانا فلما انه قد ثبت ان السر لا يقع
 من النبي احبط ثواب اعماله ولهذا قال النبي لن اسررت ليجنن عليك فاذا تاب ان يوابه بحبط بالسرك
 ثم كان عقاب السر بطلان التوبة وكان انما بطل بها التوبة بوانها فلا بد ان يكون ثوابها اكثر
 من عقاب السر ولن يكون اكثر منه الا وهو ان يكون ثواب التوبة ان ثواب التوبة بطل عبده ولا
 بطل العقاب الا التوبة **واما** انما يدور ان التوبة محرر من العقاب او معاً او
 ان الاعذار توجب في سقوط التوبة روي في اسحق عليه من المرحه ولهذا فان علب الطمحه
 اعذاره رال اسحقا فله المدة عند العقاب وانما يعلموا كونها بحقه من المرحه انما كانت تحب
 التزم وكذلك حال التوبة **واح** كحياب التوبة لو اسقطت العقاب سقطت الواجب الا
 وقعت من اجل البار ان يكون موعود في سقوط عقابه ومعلوم حلاله **والثواب** انها ما
 يورث سقوط العقاب ما يقع على الوجه الذي ساوله المكلف والمكلف رال في هذه الحالة فلا
 يصح كونها لوفقه على جدي يورث في سقوطه ولهذا فانها عند المكلف لا يورث عليها حتى يورث في سقوط
 العقاب فلو لم يبق ان يورث في سقوط العقاب لزمه ان يورث ثوابها فان قالوا لا يورث عليها الا ما يقع
 على الحر الذي ساوله المكلف **فلا** فكذلك لا يورث في سقوطه الا بها ونعني الملح الى اعمالها
 وبمخر ان يسئل على ذلك انما ما بها لو كان يكون موعود في سقوط العقاب لمخر ما حاشيته في
 منظر الطاعات لانه لا فرق بين طاعته وطاعه غيره عند ضرب الجابط والكفر لا يكون الا من
 المسحق من وجه في التوبة ان يكون جازيه محرر من الطاعات في سقوط العقاب ما في معاملتها
 من الثواب دون غيرها **والمراتب** انها وان سارت الطاعات في كونها طاعه فابها من
 التبرر عنها لوجه اخر وهو كونها تدل على الجهد في اتيانها فافترضا سميت الاعذار كما ان التوبة
 محذرة في زوال التزم المستحق فلكذلك حال التوبة **ومن ثواب ما ذكرناه**
 الكلام في الباب اذا تاب ما يتوالت به بعد التوبة منزله من رفع منعه معصيته في استحقاق
 الثواب لا يوجب التوبة الى ان حاله بعد التوبة بمنزله من ثواب **ومع** معصيته اقل في
 معداد الثواب وذهب ابو هاشم الى ان من توبه معصيه ان يوابه اكثر وذهب الجمهور
 ويركي ايضا غرافي **ومع** على **والذين** يورث على سدا الاول فوجه احدها ان التوبة جازيه
 محذرة الاعذار ويركنا ضرر ان من اسأ السام اعذر بعد اتمامه وسارع الى ما جبه انما لا

يكون حاله منزه من ارتكاب الاحسان من زوالها وهذا معلوم ضروري فكله حاله لا يبعد
 المعصية وحال من بعض وباسمها انه يورى الى ان يكون المعاق نافع فاعلمها اذا كانت
 حثا انه يحكي بوابا لها وهذا باطل بالجملة ويكون حاله من بعض ما به سنة بربا من
 اطاع ما به سنة في اسحقا في الواب وهذا ظاهر الفساد واسم الواب على ما به لا يمكنه
 ان يصرفه غير ما على المعصية ولو امتنع لكلفه فلما لم يكن له امتنع الموه معام بركه
 للمعاق والحوار انها فانه معام بركه في سقوط العقاب فقط لا في اسحقا في الواب
 الا ان انها حارة محرى العذر من الاساءه ومعلوم ان خطه في سقوط الذم عليها لا في اسحقا في
 المرح فكذلك حال الويه **فصل** ومن نواع ذلك الكلام في الباب اذا ما هل يعود
 نواب طلعه ام لا واذا غف بعد الويه هل يعود عقاب معاصيه ام لا وقد اختلف في ذلك
 الجمهور الى انه لا يعود الواب والعقاب وذهب من المعتز الى انها يعودان معا وذهب الجمهور
 النجاشي الى انه يعود النواب دون العقاب والذي يدل على الاول الويه محرى العذر على ما
 قدمناه ومعلوم ان الاعذار لا يزاد اسحقا في المرح فكله الويه لا يزاد الواب ويعذر فانه
 يدبر ما فعله المكلف ولزم ما هنا وجه سمي سنيه فلو نزل الى المكلف كما في رطل
 اليه بعد اسحقا في ودرنا انه لا يحتل الاستحقاق ويعذر ما وجب يعود الواب لو وجب يعود
 العقاب لانها مدركا في خرد جماعه من الاسحقا في فعل المعصية والويه فاذا رجع الواب
 رجوع العقاب ومعلوم انه لا يصح رجوعه اليه بخلافه في معنى الظلم فانه في ذلك
 حجب في الرمي على الاساءه اذا سقط ما الاعذار الصريح ان يعود اذا فعل المعصيه اساءه اخرى ومعلوم
 خلافه فاما نجيب فيقولنا انه من غير اساءه واعتذر بربا اساءه من اساءه بعد اخرى من دون اعذار
 وهذا ظاهر **واحد** او القاسم ما احدا لا يجد حال من اعذر عيب الاساءه والاحسان
 الثاني من هذا ان اعذر عيب اساءه من دون احسان بل مخرج الاول في قولنا ان من الباني
 وتزايد ما من عفا ما بعد طاعت سلفه في حبه ان يعاقب حاله من ان يعذر معصيه
 من دون طاعه والا فانه كونه من رجوع الواب بعد الويه من رجوع الواب في طاعه ان
 سبها صح في المله والاي كونه معذرا لا يذكرو من رجوع الواب في طاعه ان
 اشكر عليها الواب على ان لا يذكرو المعصيه فان عفا ما خط الواب فاذا ما المكلف
 اسما اسحقا في الواب على وجه عمن حاله الله خلاف حاله الاولى فانه كان لا تحت

في
 سبها
 و

انصالة الاحل ان عقاب المعصيه مانع من انصالة **فصل** ومن نواع ذلك الكلام في
 ان الويه معصيه من جميع الذنوب وقال جماعة من المتكلمين ان عقاب ما لا يوجب له
 وميله روى عن ابن عباس رضي الله عنه واسعد بن كبر من العلماء ذلك عنه على محله في العلم
 وهما قاسد لوجه احدها ان العقاب الذي اوجبت من الويه من غير العقل هو كونها بركه
 للمجدي في الايام فانه في العقل في قولها وباسمها انها حارة محرى الاعذار ومعلوم ان
 الاعذار سقطت حكمها انما جمع في ذلك الويه وبالله ان في القتل لا يبر على حال
 البسك بالله فاذا اخط الويه عنه ملك في القتل اخط ورايها ان المعلوم ان جماعة من
 الكفار ملوا في حال كفرهم فقاموا المسلمين في وقت الرسول بربا واقتل بوسم في حال الحث
 لجان يكون اولي وجامتها قوله في الاسلو والقتل التي حرم الله الا بالحق الا انه لم قال
 الا من باب وهذا يقتضي قول الويه كما في غيره **واحد** هو ان الله تعالى ومن قتل
 مومنا معذرا جزاه جهنم غير من بعض فليس مثل هذا الا في قوله ان الله لا
 يعجز ان يبرئ به واليه الله اذا ما ملك يومه فكله في احتجابه وكله في انما
 المعصيه لا يوجب فانه مروطه بالويه لهيام الله العفوية والسريعه على خروج
 الماييم **واحد** ان في الويه مروتة في الاعذار كما في حاله وهذا يستل
 موته **والحوار** ان هذا واسد من قوله منها ان هذا يقتضي الاعتر بكنية الله
 لانه لا قابله له فيها ولا من انواع الافعال والبروك لانه لا يستل الى الاستماع ومعلوم
 ان ذلك واقع وانه حتى انه يعا لا فعل المعصيه وميله ان هذا يقتضي ان العقاب اذا لا
 الويه بعد موت المعصوب منه ان لا يصح توبه وكذلك حال المعصية لانه لا يبرئ منه الا
 عذر والاطراف في قول بوسماد **وهذا** ان الاعذار اليه يسقط في هذه الصورة لانه
 ان لم لما الحقه عن العذر ما تولى فادراك هذه الصورة يسقط وجوبه وفي قول الويه لانه
 بكنية ما معام ان يسقط اخذها لا نوجب تسقوط الاخر ومنها ان المعلوم ان جماعة
 من المتكلمين قبل اسلامهم في وقت الرسول كانوا ملوا بربا واقتل بوسم في حال الحث
واما الموضع الخامس وهو في منه ما سرفه المكلف فاعلم ان المكلف لا
 يخلو اما ان يعلم **معاصيه** على التفصيل ام لا فان علمها على التفصيل فح عليه
 ان يتوب منها على التفصيل لا يبر على كل واحد منها لكونه بربا واعفا

اوطنه وان لم يعلمها في المفضلات منها على الجملة واذا كان غير موصوفه على المفضلات فهو موصوفه
 سواء ما علمه وجب عليه ان يدرك على الجملة ايضا وعلى هذا القول ان النبوة يجب على المفضل في كل
 حال انه لا يمكن ان يكون موصوفه في نفسه او يكون له كونه واحد من المفضلات وجوب النبوة عليه
واعلم انه لا يمكن ان يكون موصوفه المفضل اما ان يكون واقع في حكم الواقع وان كان
 واقع في نفسه وان كان في حكم الواقع هو المفضل الذي وجد في نفسه من موصوفه
 لمصنف كما فانه اذا اراد النبوة من الاضاهيه فانه موصوفه على سائر الوجوه احدها القبح في
 نفسه والى كونه موصوفه للمصنف هذا اذا فعلت الاضاهيه وهو يعلمه او يعلم على طئه انه
 يصيب المسلم اوصاف الاكثريه فاما اذا لم يحط به ذلك على ما افلاوجه لوجوب النبوة عليه
 والحال هذه فاذا اصاب في الصورة الاكثريه فحصل الاضاهيه كانه النبوة التي قد اصابها مانعة من
 اسحقاق العقاب وتكون خطا في الجملة بان في اراءه وبيان في المنع من اسحقاقه **واعلم**
 ان ما سويته المكلف لا يحلوا اما ان يكون عليه فيه سعة او لا يكون فان لم يكن عليه فيه سعة
 فانه لا يلزمه ان يكون موصوفه عليه والعزم على ان لا يعادله سعة بل لا يحلوا اما ان يكون موصوفه عليه
 بعصانه ام لا قل لم يعلم لم يلزمه الا ما قد مضى واعلم وجب عليه ان يعرفه بالنبوة لئلا يكون
 معرضا لفته للذم والاعفاء لانه يجب على غيره ان يحمله على احكام العصا حتى يحسن
 منه النبوة او يعلم في طئه وتوقعها منه صحيحه وان كان عليه سعة فانه لا يمكن ان يكون
 اما ان يكون موصوفه بها او موصوفه بها وان كان موصوفه بها في النبوة والركوة
 فانه يجب عليه القضاء مع النبوة وان كان موصوفه فلا يحلوا اما ان يكون الختامه على الفتش او
 العرض او المال فان كانت الختامه على الفتش فلا يحلوا اما ان يكون موصوفه مضافا ولا وان كان
 مضافا ولا وان كانت الختامه على الفتش او مضافا وان كان مضافا فلا يحلوا اما ان يكون الختامه
 مضافا وحده عليه النبوة ويرافقه او يفوقه وان كان مضافا فلا يحلوا اما ان يكون الختامه مضافا
 او من موصوفه مقامه وحيث عليه السلام فان لم يعلم موصوفه هذا ان كانت الختامه مضافا فان
 يعلمه كان الامر فيها الى امام المسلمين وان كان مضافا لم يضر فيه فوجب عليه الارسل الى صاحبه
 ان كان معلوما او الى بيت مال المسلمين ان لم يعلم وان كانت الختامه على المال فانه يلزمه مع النبوة
 وان كان مضافا فان كان مضافا لم يضر فيه ان كان مضافا او مضافا او مضافا فان كان مضافا
 العلم هذا ان علم صاحبه والازدواج الى ما لم يعلم وان كانت الختامه على عرض نحو العجسه فانه
 يجب عليه الاعتذار بالمعصية ان كان موصوفه ذلك وله ان يرضى ان يرضى عليه العجسه

من الزمان في هذا كلفا راء وهو الاعتذار الى المعصية **واما الموضع الرابع** وهو
 انه يجب المفضل اسقاط العقاب عقلا فكذا حلف العالم في ذلك فذهب الجمهور من
 سقوط المعصية الى انه يجب من المفضل اسقاط العقاب عن نفسه على
 وعلى الخصوص وقالوا ان النبي المصطفى ان العقاب واجب على الله تعالى فلا يخفى تركه كما في سائر الواجبات
 واليه ذهب الجمهور من الاعتذار به وهو ان الواجب ان يعجزه للمورد وهذا عكس ما نصيبه
 العقول واختلف الاولون في انه يجب من اسقاط العقاب بعد الحذر اسقاطه ام لا فذهب
 السمعاني الى انه لا يجب اسقاطه بعد السمع وذهب غيره من العلماء الى انه حسن والرد على
 انه حسن اسقاطه في العقاب في الجملة وانه عار واجب وجها واحدا فانه لو كان واجبا لوجب
 ان يحض نبوة عب لا حله ومعلوم انه لا يمكن ان يمانه الى وجهه كالحله وانما اطلقنا
 فانه كان يجب ان يحض نبوة عب لا حله فلا بد من ان الواجب ان يحض نبوة عب لا حله
 على ما بعد ممانه ولا يجوز ان يعلم نبوة من لا يعلم ذلك الوجه على جملة او تفصيل بل العلم بوجوب
 النبي يوجب على العلم نبوة وجوبه وانما اطلقنا انه لا يمكن ان يمانه الى وجهه كالحله
 فلان امانه اسات ما لا طريق اليه وامان ما لا طريق اليه نعم باب الخطا لا نبوة ان وجهه
 الوجوب محصور وكل ما سقيه عن العقاب فلا يجوز ان يكون واجبا **ومى** هل
 حاز ان يكون الوجه في وجوبه كونه لطفا **فان** ان العلم بالاسحقاق يوجب في اللطف ليس به
 من حرام المكلف عن فعل المصنف فلامعنى لكونه واجبا **ومى** هل
 في باب الزجر عن المصنف ان المكلف اذا علم ان العقاب يجب ان يفعل لا محالة عند فعل المصنف
 كان يلزم في وجوبه عن المصنف وعندكم ان اللطف يجب ان يفعل المكلف على ابلغ الوجوه ومضى
 حوزا لمكلف الاضاهيه العقاب بفعل المصنف كان موصوفه فعله لانه لا يعلم انه يضل اليه
والجواب ان هذا الاعراض وان لا يقطع المكلف على سقوط العقاب عنه ويؤلم
 ما ان اللطف يجب ان يقع على ابلغ الوجوه من علم ان يكون العقاب واجبا لغيره بل لطف
 لانه لا دليل على ذلك بل من اجاز ان يكون موصوفه ويعذر بوجوبه من المصنف
 لوجب ان يعيب العقاب بفعل المصنف لانه يكون ان لا يضر المصنف ومعلوم حاز به
ومى هل هذا يوجب الاجابة لهذا المصنف كونه واجبا فلو ان عمل المكلف
 نبوة الصواب لانه حاصله في الصورة التي فلتا والوجوب رابل فوجب اعذاره عن تركه

عن وجوه الصبح فانهم لا يدرى العباب عن وجوه الصبح اذا كان واجبا لغيره ايضا الصبح
 للوجوب ولا ينسب الي ذلك ويعبر فان قيل الجاهل بوجوبه عليه ان لا يفسد اليه بعد الصبح
 لئلا يفسد اذا علم انها لا يفسد منه يعرفوا معه الصبح كان يرب الى ان لا يفسد الصبح خلاف
 ما اذا علم ان اليه مفعوله منه فانه لا يحصل اليه القوة التي ذكرناها وكما ان هذا لا يصح ان اليه
 لا يجب لغيره كذلك حال العباب **الوجه الثاني** ان العباب جوف الصبح يعلم اليه
 اسفاؤه ولا ضرر عليه في اسقاطه وليس في اسقاطه اذ اسقاطه جوف من نواحيه ووجب ان يحسن
 منه اسقاطه كما في الرتبة اليه فانه يحسن من اجزاء اسقاطه والاعلة لحسن اسقاطه الاما
 ذكرناه من هذه الاوصاف واداسا ان العباب في مجموعها ووجب ان يحسن اسقاطه لئلا
 يترك في العلة نوح الاسرار في الحكم والافان ان العباب جوفه يعلم ولا يترك
 سيقه احد سواه عما يدرى به واد اوجب ان لا يستجفه غيره ووجب ان يستجفه لانه لا يستطه
 ما هاتر **وابا** انما هو كاض على ربه ما يتبع في الرتبة المتكفي على الاساءه فانه لا يستطه
 ما سقاط المتكفي لما في الرتبة عليها حالها لانه انما سمي الرتبة على الاساءه ليعلمها والوجه سابع
 في المكلفين لانه لا يحسن بواحد دون واحد فلهذا لا يفسد الرتبة اسقاطه بخلاف العباب فانه
 جوفه يعلم حاله **ومضى** ان في سقوط العباب سقوط الرتبة على الصبح وهو في
 عما وجه السماع فلهذا لا يحسن سقوطه كما في الرتبة على الاساءه شاعرا **فان** الرتبة
 فاذا سقط العباب سقط الرتبة لانه من نواحيه وغيره مفعولها فلهذا يعلم حاله حال
 الرتبة على الاساءه فانه لا يتكفي عليها في الساهر سواه فلم يصح سقوطه **فان** وانما يفسد اليه
 اسفاؤه فليكن ربه من الرتبة فانه لا يصح من اجزاء اسقاطه وان كان خفاضا لغيره لانه
 لئلا يفسد اسفاؤه فلم يترك اليه الاسقاط لئلا يفسد مع الرتبة التي هي من الرتبة السمر مع وليه
 فيكما انه لا يصح منه اسقاط حقه لكونه مولا عليه فكذلك الاجزاء وان الرتبة على ما ذكر له
 لم يصح له نصيب في حقه والعوض كالمواهب على خلافه **ومضى** معارفها حالها حالها
 فلهذا يصح منه نفع اسقاطه ولم يصح من اسقاطها وانما يفسد اليه لانه لا يصح على الرتبة يعلم
 في اسقاطه فلا المناقاة والمصار لا يجوز عليه عما يدرى به واداسا ان العباب جوفه يعلم ولا يترك
 تخففه احدا ويعلو الصبح اسقاطه كواجب الهلاك على ربه او يتركه ان لم يستوفيه
 وانه لا يحسن منه اسقاطه في هذه الحالة لانه في اسقاطه اتصال الصبح اليه فلهذا

حكمه ودرج الصبح عن الرتبة واجب عند العقل فاذا انقضت هذه الجملة وجب ان يحسن
 من الله نفع اسقاط العباب كما يحسن من اسقاط الرتبة **ومضى** ان من ان الله يحسن من
 احدا اسقاط الرتبة فلهذا معلوم ضرورة انه اذا لم يصح عليه مفعوله في اسقاطه حسن
 ولهذا سمي المبرج على اسقاطه فلهذا لا يكون له ماله اسقاطه وانما يحسن من ربه على ربه
 لئلا يفسد لا يحسن على ربه الواجب **فصل واعلم** انه يحسن من الله نفع اسقاط
 العباب من البعض دون البعض حالها الى العاصم **الوجه الثاني** ان العباب جوفه يعلم على العباد
 جميعا فاذا احسن اسقاطه جملته حسن اسقاط بعضه كما ان الرتبة ساهرا فانه يحسن من ربه
 اسقاط ما يستحقه منه عن بعض دون بعض وهذا معلوم ضرورة ووجب ان يحسن
 الصبح عن العباد من رتبة اليه اتصال النفع اليه والسمه انه يحسن من الرتبة يعلم ان يحسن
 ربه ما بالنفع دون البعض ولهذا فاضل في عباد في المعنى كما قال الله فضل بعضهم على
 بعض في الرتبة الى غير ذلك ووجهه من الاله العقلية فاذا احسن من رتبة اتصال النفع
 ان يحسن من رتبة الصبح **واجب** ان هذا يقتضي الجاهل والجاهل لا يجوز على العباد يعلم **ومضى**
 فلهذا عرفنا ان الله يعلم الجاهل كما في الساهر فان من بعد الاساءه لو احسن من ربه
 لا يجب ان يعلم ذلك للجاهل **فان** حال العباد يعلم ويرى ربه من رتبة الساهر
 ومعلوم انه يحسن من رتبة يعلم بعض عباد ما لا يحسن به غيره ولا يترك ذلك الجاهل فلهذا
 ما هاتر يقال ان رتبة الجاهل انه يحسن البعض دون البعض باختياره وانما يعلم الا ان
 هذا اللفظ مخرج منه لانها هي الخطا او يتركه فعله ويرى للشبهة هذا حال الرتبة الساهرة
 مستحيلة على الله لانه لم يصح عليه لفظ الجاهل نفع انه يحسن من رتبة البعض دون البعض
فصل وما سمي بالعدم الضمان والحكاميات اعلم انما يدعى الضمان فلا
 ربه لا عار به **ومضى** انما هو اسما من ذلك الكلام في الضمان فلهذا يعلم عقلا امر
 وذهب انوع الى انما لا يعلم عقلا وهو اختيار رافع الضمان وذهب انوهم الى انما يعلم عقلا
 واستدل انوهم ان معضه الله بها اعظم من طاعته لئلا يعطى الله نفعه على اوله كان
 خلاف الطاعة فان عظم النعمة كرها نفعه ان الالب ما عظم نفعه على اوله كان
 معاضه له اعظم من طاعته فلهذا يجوز ان يكون معاضه الله بها كانه **ومضى**
 ان هذا يقتضي القطع على انها اجمع كتاب **فان** لئلا يترك من المعضه وان عظم

لما كان وعدا واما اعتبارا ان يكون من جهة الخبز فلا ينفع اذا كان من جهة غيره
 به بانه لا يكون خبز وعيدا ولا يكون وعدا واما ان يكون خبز وشاره ويكون مشتركا
واعلم انه لا فرق بين ان يكون النفع الذي ساوله الخبز حسنا او سخيا اياه بوصف بانه
 وعد ولا هو فان من اعتبر به بانه سلم اليه جميع املاكه فانه يكون وعدا له وان كان
 منه لغير الله تعالى ولا يجعله كمن جعله الى عبيدك فبما الله تعالى عن ذلك واليه يفتي
 العبد **واما** الوعيد فهو الخبز بوصف ان يكون خبز الخبز الى العبد في المستقبل من جهة
 الخبز الى الخبز واعدا بانه يكون خبز بوصف ان يكون له لو كان خبز بوصف ان يكون
 وعيدا وندى ذلك الصواب ان يكون محضا لانه اذا تضمن النفع لم يكن الخبز بوصف ان يكون
 بل يكون وعدا على الحقيقة واعدا بالمستقبل لما لا يقدر واعدا بانه يكون من جهة الخبز الى الخبز
 لمن فانه يكون من جهة غيره لا يكون خبز به وعيدا واما ان يكون وعدا وندى ذلك الصواب ان يكون
 الله رسول الله عليه واله بانه سرور يكون معلوما لما نفع والمصارف والافرت
 بعد الله تعالى ما فيه من علم هذا الباب على الوجه الذي يقع غالباً ان شاء الله تعالى

باب في بيان ما لا يفسد من اول عباد

يستلزم مكلف ان يتبين ان تصام منه نفع في خمسة مواضع احدها في حكاية المذهب
 وذكر الخلاف والثاني في ثبوت النفع الذي يكون عليها المعذب في سنة والثالث في الدليل على ما
 والرابع في وقت وثاني من اراد ما سأل به الحالف وابطاله **اما** الموضع الاول فاعلم
 ان حلف من الجمهور من الامه في سنة وعلى الخلاف فيه عن الناصر للحق الخبز من عليه
 اللام ومن يوم من المعداد به وذهب المطرفه ايضا الى ان كان **واما** الموضع الثاني
 الضيق الذي يكون عليها المعذب فاعلم انه لا بد ان يحبه الله تعالى ان المعذب من جهة
 يكون الامان يكون المعذب حيا والا كان بعد من عذاب بل يكون عذابا على الحقيقة كما
 لا يكون للمعذب من غير ذلك في الحيات والابرار من اجل العبد على عقله لئلا يكون معترضا
 لا اعتقاد الخبز ان يكون طاماً وعرضه الاعقاب للجهل مع فلهذا قلنا انه لا بد
 كمال عقله **واما** الموضع الثالث في الدليل على سوته والذي يدل على ذلك الكتاب

والسنة اما الكتاب فنقول الله تعالى انما امنوا واحسنوا مني ووجه دلالة الآية على ذلك
 انه احسنها امامهم من من وعدا ان الله لم يحصل له الموت في الدنيا الا مرة واحدة ولا بد من بونه
 اخرى بعد هذا ولا خلاف انه لا يجوز خبزها في دار الاخرة فبما الله تعالى ان يكون العبد
 الاحياء والا فبانه في الحياه الى العذاب او الربا يصح ما قلناه **ومما** قلنا ان يكون العبد
 الامانة الاولى حلهم موافا لن الحياه كما في معدومه في الاصل عنهم كخبر ان بعض البازي
 يعلى باسم هذا المعنى **قلنا** هو ان يصح فانه محار فكل ما لله تعالى لا يجوز ان يحمل على
 الحاز الامانة نفع من حمله على الحقيقة والامانة هاهنا من حمله على الموت الذي هو زوال
 الحياه بعد حصولها وهو حقيقة في هذا المعنى وهما انهم منه هذا المعنى عندنا وهذا
 هو الذي به يعلم كون اللفظ حقيقة في معناه ونعبر فان هذا الوجه هو ان يكون مؤثرا في
 لن الاحوال التي خلق الانسان فيها وهو عاشر في تلك النقص حاله كما ان عز وجل ولا يفسد
 الانسان من سلاله من طين لم يجعلناه نطقه في اروث من خلقنا المطمعة عليه في احوالنا
ومما قلنا لو امكن الماري نفع من جميعه لك الحياه بانه لم يملكه احوال الامه كانوا
 احيا امامهم احيا امامهم من محهم في دار الاخرة ومعلوم انهم قالوا واحسنوا مني **قلنا**
 انه لا بد من ذكره السائل من من في الحياه في ملكه احوال فليست له اذا ذكر حياه انما اعادها
 حياه اخرى لن يعلم الخبز على عذر الامور على ما عداها ولهذا قولنا ان يكون من اجل
 هذا على ان لا يكون عن ثلث سواها ولعل فانه لا بد من ذكرها وههنا لانها
 كانت قبله في خبز الحياه الاخر **ويرد** على من قاله فله تعالى عروفا وادخلوا ما را
 فله تعالى ما به ارحمهم البار عقيب العرف لن قاله حقيقة افضل الادب كما اذا قال جازي
 اما ان محي عمر وعيب رومن عاير راجي وهذا وان كان خاصا في يوم نوح الا ان الخلاف واجد بين
 الناصر من ينافي للعذاب بعد الموت ومنه في له ولم يمت احد من الامه ان عذاب لهوز (وم)
 وير على ذلك قول الله تعالى النار عرو من عليها عبد ووعشا وادخلوا ما را
 وعشا ولم يمت الا المعذب وفيه تصريح بما ذكرناه من العذاب بعد الموت لانه قال ووعشا
 وعشا ولم يمت الا المعذب **واما** الاخبار فبما كانت من قول الله عليه السلام القبر
 روضه من روض الجنة او حفرة من حفرة النار وقلنا ان الله عليه وسلم يميز بين العذاب
 وما لعذاب ينشأ من احدى الامرين من البور والاخر كان مني باليه من الناس

هو الساعه ادخلوا النار

وليس قوله بكسر الهمزة صغره فان الصغر لا يحسن العقاب عليه بل هو بفتح الهمزة في
 ما لفاعله من الثواب وانما اراد ان هذين الفعلين لساكنين من غيرهم لانهما هينان في حب
 معاذ الله تعالى كسر حرف الجر والزا وعمرهما وقال صلى الله عليه واله ودرهم هين
 عند عروب الشمس هذه اصوات اليهود بعدت في منورها وقوله تعالى الله عليه واله لا
 ان لا يردوا للدعوت الله تعالى ان معكم عذاب النار الى غير ذلك مما ذكره ومن ذلك
 الاجار الطوال التي وزيت ماله ماله ملك ان اجد هاهنا مكر والاحرى ان اصواتها كالاعد
 الفاظف وانصارتها كالنور الحاطف واساها كالصياض يطبان اسعارها من سكر
 كل واحد منها كدري وكراوانا بعددانه في يده وسأله من ذلك ومن بعدت وما ردت
 حتى قبل ان يرد الله ومن يستطيع ان يتكلم والحايا نصف من امر الملك من تعال الله الدرس
 ما لغير الناس في الحوزة الدنيا وفي الآخرة ونزل الله الطالين يرمي منزله التي كان يستقيها
 لوعضى ويرى منزله التي تحتها بطاعته وان كان محمدا يرى منزله التي كانت له لو اطاع لم
 منزله من النار بعد معصيته ونصرا به فمعهم من حذر لو اجمع عليها ربه ومض
 ما املوها الحيز بطوله ويزد كرام من معناه مكره هي المصنوع في الباب واعلم انما
 يقطع عما سواه العقاب لغيره الايات ودالها موصلة الى العلم النقي والاحبار عليه
 لها واما الواو والظنون اليه الاحبار فان مكر ثوبها معلومه كالنور معلوما والالام
 لعم القطع عليه **واما الموضع الرابع** في ساروقه والقابله به اما
 ومنه فاعلم انه لا يقطع عما روت معر لانه ليس في العقل ولا في السمع ما روت على وقت
 فوجب القطع عما سواه مما دون تصان لوقته ودر قبل انه من العجائب
 نعلي ومن وراءه مريح الى يوم مسعود والريح في اصل اللغة هو الامر الجابل لا يقطع على
 ذلك في الجملة وفي كلامه عليه السلام حي اذا انصرف المسع راج المردع بعد في حيزه
 وهذا محرو لا يقطع عليه **واما** القابله به فليس الا للظن
 المكلف اذا علم انه بعدت في يوم مع شدة ضيقه ووجشه وما هو عليه من الامور
 لواحي معهما من دور عذب لكانت معصية كبرى وما زله عطا فكله بعد ان الله تعالى
 ابدى الملك من اللذنه صفها وهو اسير من خراج المكلف لا محالة عند علمه بما ذكرناه

حيده

الي

على الامام وتعل على طاعة الله تعالى فحبه من هذه الاله والخطوب الحسام اعاد الله
 منها نرجته وكفها ما حركه ورأيه **واما الموضع الخامس** في انرا ما سأل
 به الخالف وابطله بعد فعله وانوجه منها قوله كان يجب ان يسمع الله
 ونصباحه وصوت المقامع والحوار انه كور ان يحول الله منها ومن سماع ذلك لفظ
 لعلمها كما كور ان سماع اصوات الملايكه عليهم السلام ومن قال صلى الله عليه واله لا
 ان لا يردوا للدعوت الله ان يسمعكم عذاب النار وعلم الله تعالى ان لا يردوا
 سماعها لصلحه **علمها ومنها** قوله كان يجب ان يسمع الله تعالى ان لا يردوا
 من الاشرار وعجزه وكذا كور في القادر **والحوار** ان هذا لا يلزم لانه كور
 ان يرد الله تعالى الى حاله محال فله عليه لصلحه وبعد فاما لا يقطع على الابد
 وقت معن كور ان سماعه من المشرك من ان المقول قد نزل بمرور السباع فكله
 مصور عذابه والحال هذه **والحوار** عنه نظره ما لهدم وهو اما لا يقطع على
 معن كور ان جمعه بعد ذلك ثم يوصل اليه العذاب او العذاب قبل الفناء والاعمال من
 هذا عقلا ولا سرعا في حوزة ومنها قوله ان مكره ان سماعه من الاشرار او
 على ملايكه الله تعالى مع ما **والله** تعالى من الفضائل وهما من انما الذم ولا كور
 وصحها به **والحوار** ان هذا ليس بدم وان الذم لا يكون دما الا بالقتل ولا يند
 الى زعمها فلم يكن هذه التسمية كما نوصي ان العرب قد سمي اولادها مع محبهم
 بطلب وكلام ذاب وديان ولا شيمه اليهم لا يقصدون الذم وهذا معلوم من حالهم
 وانما ارادوا اسما الاعلام فقط **والحوار** ان كور ان يكونوا اما سماء الله لا يمان
 معروف من عند صاحب القدر لا يستحق له معرفته لانه كانا مكره من عبده لانه
 قد بطلو على ما لم يزل العلم به في الاصل وكذا في المعنى من كور انه قد سمي
 معغل كحسب معنى محبت وهو من اجاز من المرس في سنن الله تعالى وبعض المعنى
 في بطلان ما لوه **ما في ساروقه من احوال الآخرة** قبل
 الاسبق من دار الثواب ودار العقاب اعلم ان المرح 2 هذه الامور التي تذكرها

وقوله تعالى اداد ما اوحي اليهم من قبلهم
وتعريفهم وحلوهم ما كانوا يعملون

الى السمع فادركه عند ذنب المضار اليه لانه اجمع عزائه تعالى من ذلك ان الناس يعرفون حقا
عزاه وبه يوزن الى عز النبي صلى الله عليه وآله لما سألته عايشة حتى قالت واسوا به فقال له
قد ارسل علي به لا يعرفك كان عليك الباب ام لا كل امرهم يومئذ سرير يعني لم يكن يعرفك
المؤمنون الاولين الاولين ومن ذلك الكلام في المسئلة قال علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وآله
المرسل فاحترق علي ماله سائل الاساعلة وعزهم وقال علي بن ابي طالب من سأل عن الاحبار
المطاهنة عنه فما الله عليه والله بهر المعنى بحوله لا يزول فدا العبد يوم القيامة
حتى سأل عن اربع عزة فما افاء وشبابه فما البلاء وما له من امر كسبه وفيما انعمه وما
داع له ما علم وصريح قوايه من قول اعدوا ما ينفعكم ولا يعلم الله من يرى ملك الموت في يوم
لا يعرفه الا الله ومن ذلك الكلام في المسئلة في الجاهلية ولا يمتثل له قوله تعالى فاما من
كتاب الله فانه يسوف حسابا حسابا سارا ومثقب الى اهل منور واما من اوتي كتابه وزا
طاهرة فسوف تدعوا سورا وقال علي بن ابي طالب ان ربك سريع الحساب وانما يكون ذلك بان خلق الله تعالى
كل ما لا يكون واحد في سمعه ويعلم حكمه وقد ذكر بعض شيوخنا رحمهم الله ان الآية
يعني ان الله تعالى لا يفتنهم الله لو كان حسبا لما كان حسابا به سريعا لئلا يفتنهم الله
فانه يقهر الى فيه طوله في حساب طاعة سارة فكل حساب الى الله من اهل الدنيا الى اخرها
ومن ذلك الكلام في انطوائ الخواص وقد صرح به الامراء الكرام في قوله تعالى يوم
يسهر عليهم السهم وامرهم وازجهم بما كانوا يعملون وقالوا لعلهم لم يسهروا علينا قالوا
انطقنا الله الذي انطق كل شيء الاية والحي عنده علم اول ما يعرف عن احدكم من غير
ذلك فاحلهم العلم في كيفية نطقها فقل الله تعالى سها سها محضه حتى ينطق
كما ينطق اجربا بل هو انه لن الكلام من احدنا فقل الله تعالى محضه في وجوده وهو امر
انهم اسم ودرهم بعضهم الى الله تعالى عما كانوا يعملون كل واحد منها على قدر نطق الجمله وهذا لا
يعني ان البعض لا يصح كونه جملة اخرى على هذا في لفظها هو الاية فانه تعالى اجزا جزا
هذه سهر علينا واذا صار جملة اخرى لم يصح كونها خواص لنا لانها لا يكون بعضها لنا ولها
في الخاف **فان قيل** ما ان كثر من المراد ما الاية ما كان بعضنا وناجيه وان لم يكن كذلك
فانما قلنا ان هذا لفظها هو الاية لانه تعالى ما اوتى من امرهم وازجهم فاما ما في الآيات
فان الله تعالى على احد الذي هي مصادم النما لان فلا معنى للعبود عن الظاهر لغيره في بعضه

ومن ذلك الكلام في الضيف

وهذا ظاهره من اعليه قول الله تعالى فاما من اوتي كتابه
سمعه الاية وقال تعالى ويخرج له يوم القيمة كتابا بالاعمال مستورا اوتى كتابا فكيف انفسك
اليوم عليك حسبا وقال علي بن ابي طالب لا يعاد من غفيرة ولا كثرة الا احصاها ووجدوا
ما عملوا احصاها ولا يظلم ركن احدا **ومن ذلك** الكلام في الميزان وعزاه الله لا يفرقه
حلافا للمطوفه السفيه فانه يذكرونه ويدعون على ضيقه ما ملأه قوله تعالى ونضع
الموازين العسطة لليوم القيمة فلا يظلم فيها شئ وان كان من قال حبه من خردل امثالها
وكفاما حاسن **وقال** علي بن ابي طالب من لم يزل يوزن من نفعه ما اوتى به وهو اصابه
في ميزان الميزان فلا يكون العبد من عنده لغيره **ومن ذلك** ما ان كثر من يكون
المراد الميزان العبد في دور المعنوية في السائر فليكن الادوية للعبود عن صريح
الاية كعز دلاله لن هذه اللفظة حقيقة ما تضمنه ما ذكرناه والامر اني اطلق لم يبق
الى انهم السامعون منها الا هو المعنى الذي ذكرناه فلو لا كونها حقيقة فيه والا
لما رحت فيها هذه القضية كما في سائر الالفاظ التي لا يكون حقيقة فيها اذ هو ما فانه
لا ينبغي لهم السامع الى معناه فيها الا بقرينة فلما علمنا انه سبى الى الهم من معنى الميزان
ما علمه من عجزه يتقرب او ما يعوم مقامه دون عزة دال على انه حقيقة فيه ولا
شبهة انه لا يكون ان يحمل طابا به تعالى على الحار الا لانه لا ينع من جملة على الحقيقة
ولعبد فلما جمع بين الامر من لفظها في اللفظة مشبهة من المعنى فتقولان
المراد الميزان العبد والميزان المعقول وكان الوجه في ذلك ان خطاب الله تعالى اذا
صلح لافان معصاين ولا منافق بينهما ولا ما جرى مجراه فلا يزال على احد هما عز مراد
وجب ان يحمل عليهما معا لانه لا يخفض لاجدهما ما يكون مرارا الى الخطاب او الى الاخر
فاما ان يحمل عليهما كما قلناه واما ان لا يحمل على واحد منهما كان عسا والعبد مع الاحوز
ضدونه من حليم **ولما** ان يحمل على اوجهها دون الاخرى من غير خفض هو محال
ولعبد فانه تعالى وضعت الموازين ليعمل الجميع وهذا لا يمتدح حقيقة الاية
الله ووزن العبد **ومن ذلك** ان الذي يوجب حمل الله تعالى ما ملأه من العبد لانه
واضح وهي انه قد ثبت ان اعمال العباد اعراض لا يكون عليها الوزن لئلا يركب في ربه لما

ويقولون ما اوتوا ما اوتوا

دون عزة

هي الاحسان فاذا بطل وزانها للعباد لم يزل المتزان على ان المراد به العرف **فصل**
ان الذي يوزن فيه وخيار احدهما الصالح في علم الله تعالى في احدي الحسنات ضايف
للحسنات وفي الاخرى ضايف السيئات ونرجح اما كفة الحسنات ان كان مؤمنا وان كان
مجرما تحت كفة السيئات لانه تعالى قد احتراز بعض الموازين بفعل بعضها عن بعض
لما رعت في علمه والى نوري لان ادم يوم القيامة سبعة عشر سجلا كل سجد منها سجد
المعزوم يوي بغير طم من يوارى قدر الانه فيه شهاد ان لا اله الا الله فخرج بها وهذا
محمول على الضعاف من الكبار لا يسقط عقابها من سائر الهوى عما قدمناه الوجه
الباقي بل انه تعالى جعل في احد الكفتين بوزاد في الاخر اطله وجعل التوزن لاله على ان
حسانه اكثر والطله دلالة على ان سبانه اكثر فانهما راجح حكم له به وكل واحد
ما ذكرناه محوره فلا معنى للعدو اعز طاهرا لانه لغيره امر بوجبه **وهو ذلك**
الكلام في الصراط وهو طريق بين الجنة والنار يوسعه الله على المؤمنين ويضيئه على
المؤمنين ويدل على هذا الصراط المستقيم وقالوا هديهم الى صراط انجيهم والاله
منظاهرين عن النبي صلى الله عليه واله وسلم كذلك بحرفه سماع الناس يوم القيامة على
الصراط اللهم سلم اللهم سلم ولا معنى لجل ذلك على المراد به الادلة عما يقول بعضهم
ان المراد بالصراط الابه الذي يقضي المستحب الى ما مرضى الله تعالى لانه عدو الظالمين
لا لاله وهذا لا يجوز وانه كائن من سرخا الى الله لا يصح ما ذكره من انه احد من السيف
لنفا هذا حاله لا تصور كونه طريقا وذهب بعضهم الى جواز وهو الذي احسان
الامام المتصور بانه عليه السلام مستكنا بطاهر الخ من يوسعه تعالى المؤمنين
وهي واي فائدة في هذه الامور التي ذكرناها مع انها ليست سوار الاعقاب
عما الحقيقة فليكن منها ما يربا احدهما في الدنيا والنامة في الاخرى فاما التي في الدنيا
فهى ان المكلف اذا علم انه اذا رعب سئل عن فعله اجمع فخره لا محالة هو اعز فافقه
للمع كما ان خدام الرمش اعلم انه يحاسبه على جباية البلاد فانه يتوارى الى ارك
مخونه خوفا ان يغتصب عا اعا الملاك فكذا حال المكلف اذا علم انه سأل عما يخرج جباه
فك الى الطاعة وصرفه عن المعصية خوفا ان يعصم يوم الساء دعا وتشر الاشهاد

وفي جمع العباد وهكذا اذا علم انه تعالى يحاسبه على جميع اعماله دعاه ذلك الى الافلا من العصى والره
في الدنيا لعله ان عاقبة في موضع يدعبر منه الانتصار ومن ذا جبره عن ملك الملوك وكثير
الحال ابطان في كوارح فانه اذا كان في الامور خارج عن العلم لانه اذا كان يعلم انه اذا سر من سدد
عليه واذا مشى من حله الى حاسبه سهرت عليه فانه يكرهه هرا عن الافراد عليها كما يعلم
انه قد يخرجه عن المعصية من يعلم انه يذيقه عليه عند الناس بل يكرهه جاله واحلا لاله
وان لم يكن كفة الصالح اذا ما مشى ولم يعلم انه يذيقه عند الناس بل يكرهه جاله واحلا لاله
يعلم حاسبه العين وما على الصدور وهو الذي من سمعه وصرفه والى عليه بكل عهده
لا يحكي منه مع انه مطلع على افعاله ومعه في جميع احواله ما يكون من قوى عليه
الاهوازهم ولا حشده الا هو سارهم وكذا السلام في الصنف فانه اذا علم انه محذور منها
كل ما يرد منه من جزو سبانه يسبحي ان لا في الله تعالى ويذبح عليه كل ما فعله مما
دهل عنه وعلمه تعالى كما يعلم ان جزا يسبحي من الذين ان كبر الاساء اليه اذا علم انه يحكمها
عليه ويخصها الى وقت الحاسبة والمعاساة مضوية هذا من الاكابر منها وكذا حال
العبد مع سيده والله احق بسجي منه وهكذا الموازين الصراط فانه اذا عرف ان اعماله
محصاة عليه وموزونة في صحتها امره عن المعصية واذا علم ان الصراط لا طريق سواه الى
الجنة والنار وانه لا سلم من هوله الا بالمفوز دعاه ذلك الى اكساب الهوى وجباية الهوى
والافال على الاحزى ورفض دار الدنيا وانه لا عصية من هذه الا هو الالعظم والخطورة
التي كان قد رأت الاما ذكرناه فليحذر العبد لفتنة من يفتنه من دنياه لا حزنه ومن السبي
بل الكثر ومن الجبوة قبل الموت والى الله عليه ثلثي عشر جملة ما بعد الموت من
مسعيب وما بعد الدنيا دار الآخرة والنار ههه هي القابض في دار الدنيا والاشبه بها
زاحره عن العباد ومرعبه في فعل الطاعات واما القابض النامة وهي التي دار الاخرة هي
سبع سرور المؤمنين بما ساهروا من امورهم واعمالهم الخ من كبريه من احوالهم هه
وهي فليحذر على اهل الجنة الخوف والحن في عرضهم فليستعوا هه
في الجنة مع هذه الاله والاكابر من المؤمنين مجبولة على الخوف عند مشاهدتها بل
دونها بعض ما ذكرناه في دار الدنيا فكيف بها مع انه لا عاها وراها سوا العذاب والى
النامة فليحذر في ذلك فذهب ابو الهاسم التي الى جوارها ذكره السابل وذهب جمهور

من سواها الضرب الى المنع من ذلك وقالوا قد استأنسوا من ذلك ومنه وكل من سواها لا يكتفي به ولا
فيها جلب نفع او دفع ضرر فانه لا يحسن فعلها ولا التعرض لها لانه لا يكون ظلما فصح وهذا
المعنى حاصل في الخبر الذي ذكره السبايل ولا يحسن عليه ولا تصور الخوف ايضا لان الخوف لا يكون
مضرة او قواب مضرة وقد قطعوا على استحقاقهم للدواب وسلامتهم من العقاب لعلهم بذلك
صروا بما اذا كانوا ومزاي سعى يحزنون وقد قال تعالى لا تحزنهم الفزع الاكبر وهو العقبى
اسقاه عنهم **فصل** في قول الاكبر وهذا العقبى ان التبرح حار عليهم فليكن
لا يصح فان الحكم اذا اعلن على صفة لم يزل على ما عداه وليس في ظاهره الا انه ولا في معناه
ما يقتضي جواز التبرع عليهم فلم يحرك اياه ولعل في ان الذي اوسع الاحاطة وصول الاكبر
لأن الاكبر في ظلما والظلم مع هذه القضية بانه في الاسترخاء لم يحرك عليهم بانه
الاكبر والواو وما روي في بعض الجار انه لا ينبغي ملكه مفرق ولا في منزل الا حتى على ركنه
فانه محمول على انه لو كان انما يصرفون له من عوض ذلك الا انهم لا يحاله وان يؤمن بدخول الجنة
والسلامه من النار بعد ما به من عزائه ومساله الهوى بوابه انه ولي كل يصل وما
كل طول **باب في بيان حال المكلفين**
الاحوال المذكورة اعلم انه متى انقضت كتاب فانه على بصائر الخلق
فربما من مربي الجنة وفريق في الشجر كما قال سبحانه ومن على ذلك انهم على قسمين
اهل الدواب واهل العقاب فاما اهل الدواب في الجنة واما اهل العقاب في النار ولا
يعرج فاما ذكرناه محراب يستوي بولي المكلف وعقابه وذلك لانها اذا استقامت فاما
يقطع عما لا يدخل الجنة لانه ليس من اهل الجنة لعقابه ولا يجوز ان يدخل النار الا من
هو معاقب او عقاب لعنه وليس هو واحد منها فقطعنا عما لا يدخل النار
حينئذ ان يدخل الجنة لانه قد دخلها من الدواب له كما في الاطفال اذا ادخله تعالى او
صل اليه ما يستحقه من الاعراض ان يصعد من طالمه ثم يفضل عليه من جوده الواسع
واحسنه الحزم ويحوز ان يحصل له ضرر من المنافع السقاة من الرسول اعلم **فصل**
انهم عما على عن بعضهم من ان الاعراض موضع لسنة من الجنة والامر النار وانهم يكونون فيها
ولنا انهم اعراض في ليل الاجماع مع عدم على خلافه ونحوه ما ذكرناه والامر منطاهر

عن الرسول اعلم بانه لا دار سوا الجنة والنار واعلم ان الله تعالى اذا ضربه في الجنة والنار فانه
لا يكلف عليهم حلافا لما على عن ان القسم المكي ومن طابقه انهم مكلهون وهذا
عن صحيح وذلك لان تكليفهم يكون محاملا بفعله الله تعالى وانما قلنا انه يكون محاملا
فلا يكلفون لما هم فيه من الدواب والعقاب والتكليف لا يحسن مع الاطاعة حتى
فصل ومن انهم لم يكونوا في الجنة الا ليريدوا الجنة الا من خلعت رواعي كاحه في حقه
الى الفعل تحت لا صار فيها لها وهذا ما لم يزل اهل الجنة فان رواعيهم خالصة الى فعل
الحسن ولا راعي لهم الى فعل الفصح وكانوا المحسنين وكذلك اهل النار فانهم يعلمون انهم لو طاولوا
سبا من البياض لم يغزوا محرمات لم يحرك حال من يعلم انه لا يملك من ازال الملك من ريشته
التي هو فيها فانه يكون ملحقا الى الكفر عما هو الله يعلم انه عن فهمه من راداع كويلهم
لمحس فلا يسهه انه لا يحسن تكليفهم لئلا يكلف يجب ان يكون ميزان الدواعي من ان يفعل
وهذا لا يفعل حتى يكون فاعلا محسنا وماركا ما حسانه فيوقع ما كلف على الوجه الذي
كلفه ويرك ما كلفه ويرك له الوجه الذي كلفه ويرك له وجهه ويرك ما كلفه ويرك ما كلفه
عقل العدم يعاليم سبلا الى الاسقاع فاكلهوه والاكال الكلف عسا فاما ومعلوم
انه لا يسئل لهم الى الاسقاع به واما اهل النار فلا ان اسقاعهم لايهم الا ان يصل النار
على الموبه منهم لكون لهم قابله في فعلها ولا قابله منها الا ما ذكرناه من سقوط
العقاب في ختمهم فيؤدى الى اخذ وجهم وهو محال واما اهل الجنة فليزمن اعوز
ان يكسر الطاعان من بعضهم ما يوجد لها حال لا بعد جال مع طول المدة سلع نوابه
فما بعد مبلغ ثواب بعض الاناس عليهم السلام او لا وهذا باطل بالاجماع **وحمل**
المز يدفع من اهل الجنة السكر وهو واجب ويدركي بغير الله عنهم بقوله وما لو
الجره الذي اوريا مدقنا بعد واورينا الارض بسوا من الجنة حيث سابع احسن
العاملين وقوله واخر دعوانهم ان يعبودك العالمان **فصل** في السكر يقع
منهم الا انهم غير مكلين لانهم يفعلونه لسهو قوه في فعلها الله تعالى كما يحب
اخذنا ان نكلم في بعض الاحوال ولا نجد مشقة عليه في الكلام وحاله في ما ذكرناه
في السهوه فلم يصح كونهم مكلين **فصل في الجنة والنار**

على الاثر والبرهان والبرهان
والبرهان والبرهان والبرهان
على الاثر والبرهان والبرهان

معلوم ان العلم ان العجى في هذا الباب ان حنه الجلود والجلود مخلوقان والى هذا ذهب الشرح
ابو هاشم وكثير من المحققين قد ذهب الشرح ابو علي واخرى الى انها مخلوقان والبرهان قوله تعالى
كل شيء هالك الا وجهه ويدفدومانه وقال تعالى في صفه الجنة اكلها اديم والارام الذي
لا يجتر ونحوه انقطاع فادام ما قلناه ان العالم يعني بلا يد من فانيها فان قيل ليس للابور
الادام عليه السلام كائن الجنة ولهذا قال تعالى انك لا تحرج منها ولا تعري قلبك الا بشر
حنه مخلوقه والاسماء في الجنة الجلود وكثير من الجلود كونهما باسمه الا انها تسمى

فان حاور المومنين في الجنة وحاور الكفار

في النار قال علم ويد هبنا في الوعد والوعيد ان من وعده الله تعالى الجنة والنار من المومنين
والكفار وهو صائر اليها لا محالة ومجديتها داما لا اجاء الامه عما صحه هذا العبد والطق
ولانه معلوم من ان الله عليه واله وعاربه المهرية وحسن الوجه الاول
من الاستدلال ان الامم اجمعت على ذلك واما عما صحه واما قلنا ان الامم اجمعت على ذلك
فلا بد معلوم ضرورة من احوالهم نعم يعرفون دوام المومنين في الجنة وخلود الكفار في
النار ولم يسم من احد الخرافة ما ذكرناه الاعتراف منهم فيهم والسطح في الامم لا يصح من دوام
البواب والعقاب او يقول جهر ان اصل النار نصرة في النار بمرزله وقد اطلق في الجمل انما لم يور
بالنار وحكي عن قوم من الكرامية حواخرج الكفار من النار وهذا من اسرار مذهبهم وحكي ان
لهم اسرار اسرار الباطنية لعدم الله هراض حملها حكاها السبح ابو سبيرة رحمه الله
وعينه وهما والا لا يصح من الامم كفار بانوصحه ومعمور في الجهل ويعبد
فالا طمع ما يحدوث مذهبهم فلا حرج لادام لو كانوا اهل الشرك والاساطير انما انما انما

الوجه الثاني ان النبي صلى الله عليه كان

الامه حقه فلما نوصحه انما الله تعالى والى من الامم ولا يرا الا الصوفى وانما قلنا ان الله كان يري
من تلك وعينه فلانه معلوم ضرورة من حاله ولهذا لم يخص في العلم به من دون من يور علم
ذلك من حاله من ادركه سويده ومن جهرها واسم عنه انه كان يدعو اليه في طاعة الله
والحسن ما حابه من عند ربه وبعد على موافقه البواب والامر وعده من خاله بالعباد
الامر وانما قلنا انه لا يور الامم ولا يرا الا الصوفى ولا يور ذلك بطل عهده

هذا الله تعالى ونحوه في سوره لانه اذا طاع عليه السلام بطل الرجوع اليه في
كل حكم من الاحكام الوازله عنه لم يكن كونه كذا وباطلا وهذا طاهر الشهود الوجه
الثالث ان العاصم عليهم اجمعت على هذا وهذا معلوم ضرورة من احوالهم واجامهم حقه
ما في ثبانه

فان حاور النصارى في النار قال علم

من نوحه الله تعالى بالنار من النار والبرهان هو صائر اليها ومجديتها داما لا اجاء الامم
والاهل الارض والامم عليه لانه تعالى وعده في كتابه الكريم كل من كفر واحرقوا كل
ما لا ينما بطما على العمود من النار والخلود منها والخلف لا يحور عليه تعالى واعلم
ان الكلام في هذه الجملة يقع في خمسة مواضع احدها ان اللغة الفاظ موضوعه
للعمود والباقي انما اذا وردت في خطاب الله تعالى وحملها على الله المانع والثالث
ان الوعيد شامل لكل عاص والرابع في حثايه المهرية وقد ذكر الخلاف في طول العاصيه
والخامس ان النصارى يسمون النار وكدون فيها والنصارى من ارا اراما معلوم في الخلاف
وابطاله اما الموضع الاول فاعلم ان الوجه الذي لا حله درمناه على المقصود

ما لم يسم له هو ان النبي الادله الراله على حلود النصارى النار عليه وهو اصله الناس
في هذه المسئلة صروا بمرزله من الاحلاف فذهب شيوخنا الى ان اللغة الفاظا
معينه بطا هراض الكرام من المعاني في الامم والنهي والحرز عار حكر وده الامم
الى انه ليس في اللغة لفظ معينه بل معني من المعاني وان الالفاظ اما بقيد ما سنده تقرينه
ولو لا القرينه لما عطل المعني راشاه وذهب الجمهور من شيوخنا الى ان اللغة الفاظا
معينه للعمود بخوفنا من زمانه الرجال والمومنون وعينه ذلك وذهب بعض المرحبه الى انه
ليس في اللغة لفظ معينه للعموم كالانما صلي للعموم بخوفنا كل في جميع حقيقه في
الاسمعراو وفي كل جمع دون الاسمعراو نحو الدانه وعينهها وذهب بعضهم الى انه ليس
اللفظ لفظ معينه للعموم وانما يكون الخطاب عاما بالعباده والالفاظ التي يدعى كونها
جميعه في الاسمعراو محاربه جميعه في الخصوص ومنهم من يصر في هذه الالفاظ العامه
انها امت تر كنه من الكل والمعض كما في الاسماء المسار كنه بخوفنا لوزن حور وحور عار
حكر ومنهم من يقول ان اللفظ صلي استعماله في العموم وصلي استعماله في الخصوص ولا يور
لواحد منهما وانما يعلم المراده لقرينه ومنهم من امت اللفظ الموضوع للخصوص في العموم

فكان يجب كونه اسما حقه عند اهل اللغة فان سئل احسنه منزله قول القائل رأت الخال
 الاربعاء معلوم ان اهل اللغة يقولون ان قول القائل رأت الخال لا يرد اسما حقه
 خلات قوله رأت خالا لا يردا فانه عندهم ليس بمعنى بل معناه عندهم رأت رجلا ليس
 معهم **وباشا** اسما بطلنا لا اسما من اللفاظ العبد وقول القائل على ليدعته الاربعاء
 خرج الرفع عما حذوا لانه لو جاز قوله عن الخطاب ولو كان الاسما لا يخرج الامام لما
 وجب ان ينادى قوله عثره هذا الرفع عما سئل الوجب لولا الاسما ومعلوم خلافه عند اهل
 اللغة وبالمثل انهم يقولون ان الاسما اخرج بعض من كل لولا ان هذا البعض داخل في الكل
 والامام ما ذكره ومعلوم خلافه **ورابعها** انه كاريح ان يقول القائل ان
 احكم دخلا الاربعاء لاسم رجل يصح ما وله ليدعته يكون مخرج بالاسما ما ج حسن ومعلوم
 انه لا يحسن الاستسناد على ما قلناه من ان الخطاب للاستعراض **الوجه الرابع** انه
 درست ان من عند اهل اللغة اذا دخلت الخطاب ليدعته اسما لا يرد
 واذا كانت فيه فلا يحاول اما ان يصير ما يصير حقيقه او محال او محال ان يكون محال فيكون
 كونها محال فيهم مفقود وتلك هي الحار لانهم المراه الاقرب ومعلوم ان المراه فيهم من دون
 مرتبه واذا كانت حقيقه فلا يحلوا اما ان يكون حقيقه في العقل او في غيره من محال كونها
 وعندهم من المراه ينفي كونها حقيقه فمما اكبر وهو الاضطراب في السماع انه اراد بها الحمار
 وما اشبهها من الهام واذا كانت حقيقه في العقل فلا يحلوا اما ان يكون حقيقه في جميعهم
 او يكون حقيقه في بعضهم فقط او يكون حقيقه في البعض وفي الجميع ولا ريب في محال يكون
 حقيقه في بعضهم لانه كان يجب اذا كان عند الاستسناد من قولهم قاله فابل من عند من
 لم ير الا عن منه ان بعد ربه ونحو واحد لانه يكون واجبه عما سألته وعلم مسأله وان
 يحكى في نوع اجابته والصورة ما ذكرناه محرى ان يقول له عندي الحمار والمغال ليس كل
 واحد من السؤالين منزله الاخر في انه لا ساءل ما احسنه ومعلوم ضرورة انه مع الحواب
 من ذكر الجهل والمغال ولا يصح منه بعد ان سئل على ان قوله من عندك لم يسأل البعض
 فقط ولعن بد من ينادى واللفظه من بعضا منهم دون بعض في سألوا الكلام وكان
 ان يكون حقيقه في البعض والجمع كمثل يكون مسأله لانه كان يجب ان لا يحسن

الحواب يتعدا استحاض من يتم والصورة ما قلناه لانه يكون المحب فواجب ما سئل وعلم ان
 سأل ومعلوم حاله وتعدى كان يجب ان يقول له اذا قال من عندك اعني العرب
 سألني عن العجم فاذا قال عن العرب والاعراب عن سعه ام مصر لم يكن الى الاذنا ويقول اعني
 سألني ام عن سببه الى كذا من هذا صنف العرب عن السؤال المسأله ومعلوم خلافه
 فمما ان لفظه من حقيقه في الجميع **الوجه الخامس** انه عن من اجوابا ان يركب
 العجم كقولهم رأت العجم اجمعين والركب العجم ومعلوم ان من حوى اليك ان يطان الموكب
 فاذا كان الخطاب مسأله في ما كره ان يكون كذا لم يركب ان يكون مقصدا يركب
 الناس لانه قد سأل العجم لفظ مسأله ونولنا كل واحد لفظ مشترك وكل من رأت
 ادله عامر واجد فان الاخر منها هذا سأل الاول واذا كان كلامه الاول بهذا الوجه
 كان الثاني ايضا كذلك فحاصل الناس في الحال هذه وكبرى ذلك محرى قول القائل رأت
 مسغرا لينة سفقا او يقول رأت اما الحمره واما الساض فيقال ليس من ادبها الخطاب
 فليس ما تحريه ومعلوم ضرورة ان اهل اللغة يفسرون هذا الما كبر السان والايضاح
 دور اللبس **الوجه السادس** ان اهل اللغة فضلوا من ياحد العجم وما جدر المفضل
 فقالوا في ياحد العجم واسأل العجم اجمعين وكلامهم وما سألته ذلك وقال في المفضل رأت
 ريتا نفسي والرجل عنه ولو كان الامر كما ذهبوا اليه من استعمال العجم في المفضل
 لما كان يقولوا رأت ريتا اجمعين ونحو كلامهم ومعلوم ضرورة خلافه وهو ان ينفي
 واجمعين عندهم لا ينفي الا العجم **الوجه السابع** انه في قولهم العجم والكم
 وما رايه يخرج هذا اللفظ العجم ويخرج هذا اللفظ المفضل كما قالوا يخرج هذا اللفظ
 الاله ويخرج هذا اللفظ النبي ولهذا فاهم يعلمون ضرورة انه في قول القائل رأت رجلا
 قوله رأت الرجل وليس الا ان الاول اسعدى عن عيسى واجد وان الثاني سعدى الى كبر
 منها **فصل** من جمله ما يفسد العجم اسم الجمع اذا دخل عليه الالف واللام نحو
 ولنا الناس والمركوب وهو امدهم اليه اي على وانى كسر البصري وهو احسن سجا الى
 هذا الحسن من حمر ارضاض رضي الله عنه وذهب بعضهم الى انه لا يفسد العجم

في
 قوله

والذي مر على الاوليه بحكمه ما يجد سائر الاموات به فلو لاله بصي الك
والا لانه ذلك منه كما لا يحسن ما كبر الحصوص بكل رجميع ومعلوم ضرورة انه يحسن
ان يقول القائل انتم العوم كلهم وزات الرجل اجمعين وعبدوا به في لفظ الجمع
اذا كان معروفا عن الالف واللام ان يندمله فقط كما اذا قال زات رجالا واكرمتم
رجالا فلا يراد به ان يندرجوا في الالف واللام وقابله لا يحصل لولاها **فان قيل** انما سندان
يعرف العهد قلنا فان لم يحسنها هنا عهد رجب ان يعيد الاستعراو والاشطاف فابده
دخولها في الخطاب ولعبدوا به في لفظ الجمع الاستناخوف قول القائل انتم العوم الا ان
وضعت الرجل الاعز او من ان يحسن الاستعراو على الاستعراو فبما به يعيد العوم **فان قيل**
فان قيل ما قولكم في لفظ الحشر المهود اذا دخل عليه الالف واللام **فان قيل**
فيه مذهب ابو علي الى انه للاستعراو وذهب ابو هاشم الى انه لا ينعني الاستعراو وهو
احسن السمع الى الحسن المصون والربيل عاذا ذلك انه لو افاد الاستعراو جصده لبح
ان يوجب بكل رجميع كما يوجبها الفاط الجمع المعرفه وكان يحسن ان يقول انتم
الا نيتايت كلهم وزات الرجل اجمعين لئلا يوجب مطابقة الموكبر في عمومته وخصوه
ومعلوم انه لا يحسن ما ذكرناه من كيد الرجل والاسنان بكل رجميع **فان قيل**
السن يدرمت انه لبح منه الاستنا ولها قال علي ان الاسنان لفي حشر الا الذين امنوا فاسنانا
الموسى من الاسنان وعذبتهم ان الاستنا يخرج من الكلام فالولاه لوجب دخول محنه
قلنا هذا محال لانه لا يطرده فلو كل حقيقه لوجب اطراف عذاهل اللغة كما في
قول القائل زات العوم كلهم ومعلوم انه لا يطرده وبعده فلو كان مستعراو الحار العقل
من قول القائل انتم الاسنان الجمع على الحار الذي يعقل اذا قال انتم الاسنان في معلوم
حلاله **فان قيل** السن قوله تعالى والسارق والسارقة فاطعوا ايديهم احرا انما كساها كالا
من العتق وبقوله والوايه والرائي واحلوا كل واحد منهما ما به حله ومعلوم
عنه ذلك بكل سارق وزان وسارقه وزاينه فلهذا لم يرد ذلك على انه لنعني الاستعراو
في اذهب اليه ابو علي **قلنا** يد بطل كونه مفعلا للاستعراو ما ذكرناه اولاً
لنمنع ان يزداد به الجمع لئلا يعلل ذلك واما جمع الامه عا ما اول هو الكل سارق

شعراف

ففضيابه لما كان هذه الدلالة وما نعتها من ان اسم الحشر لا ينعني الاستعراو وقد
من نوع العوم سها ب مركز منها طرقات من ذلك فلو لم لو كان اللغة لفظ موضوع للعوم
لعلم عند الادراك كما علم الحصوص عند الادراك ومعلوم خلافه بوضوح العوم لا
كلوا اما ان يعلم ضرورة او مر لاله وحال ان يعلم ضرورة لان خلاف العقلايه وان علم مر لاله
فتلك الدلالة لا محالوا اما ان يكون لعوبه او سرعيه او عقليه وبطل كونها سرعيه لان السر
يدعون معرفه العوم من جهة اللغة وبطل كونها عقليه لان العقل لا محال له في معرفه
كون اللفظ عاماً ولا يجوز ان يكون لعوبه لانها اما ان يكون عموماً او خصوصاً فموردى الى ما
لا غاية له وهو محال **والجواب** اما قولهم انه كان يحسن علمه عند الادراك كما
علم الحصوص ما لا يقول ان الادراك متاولة عامفه العوم ولا على صفه الحصوص لان
المدرست من متاولة الادراك على احضار صانه عا ما يهيم بكونه عاماً او خاصاً اما ان
ما لموضع الاحرم اما يقول انه محروا في يقع الاضطراب الى فخره بالحصوص واما العوم
فانه اذا لم يقع العلم به ضرورة فاما علمه مر لاله لعوبه وذلك ان سندان بعض كلامهم
على بعض مفعول فذكرنا ان الاستنا اخرج بعض من كل وقد علمنا ضرورة منه انهم يورد
الاستنا في الالفاظ العامه فمولون من دخول دار الكرمته الا ربوا ومنه صرته الا
عمر فاذا كانوا سببون من هرا الخطاب مع الاستنا عذبه موضوع لاجرا بعض من
كل من كون الخطاب عاماً وخر ذلك محروا بقوله في التفريه من الحقيقة والحار فان
فاما لو قال لنا هل يعلمون له ومنه صرته او مر لاله فان كان ضروره لكان العقلايه
وان كان مر لاله فليدوس كونها لعوبه لم لا يكون حقيقه او محاراموردى الى التسلل
بالاسنان في كل الجواب عن ذلك اما يقول الحشرون بعض كلامهم على بعض فاذا علمنا انهم
يطلقون للجمعه في معناه وكما هو كلام المصنف بها عا معنى معنى من دون مرته لقرن
به خلاف الحار فاهم لا يعلمون المراد به الاقرنه بصرونه ولها الوان المصنف عا طابه
ولم يهونه مرته نسب الى الاعار والسعيه لانه لم يعمل لعنه على الحار الذي وضعوها
له كذا ما يحسن فيه من العوم والحصوص **مسببه اخرى قالوا**

لو كان العموم مسجورا لما حسن بكبره وفوقنا الحسن تأكيد لاله على انه لا يشترق
والجواب ان قولنا بالاسماء فانه يلزمه مع التاكيد ان التاكيد ليس بالاكيد بل هو
وطابقه واذ كان الموكدا مشتركاً كان الموكدة كذلك ايضا فتأكد التباس
وهذا يكون معناه محرم محرم قول القائل رأت شفقاً لم يوجب قوله اما التباس واما
الجزء ولا شبهه في معناه حاله عند العقلاء وعبد فان التاكيد وازد في الفاظ
الخصوص ولهذا يقول القائل جاني ويرفته وزاد عن عينه واذ كان ورد الابد في الخصوص
حاز في العموم ايضا وعبد فانه عند التاكيد في الفاظ العبد نحو قولهم فانه واحد
بالفكاك امه والفقلي بك كعنه كامله وعلى ان التاكيد فوايد لا يحفل مع بقوه فلم
يكسب شيئا وذلك ان المسمى ان كان جديا فانه تأكد العلم عند التكلف بما يريد الخطاب
ولهذا راد الله تعالى الادله على المدلول الواضوح وان كان غير جسيم نحو التاكيد اظهر
مراد معلوم لا يتبادر فيكون ان يكون خطابه حتى يكون معلوما ولهذا يكون السامع
عليه السهو او لا في خطابه حتى يراوده ما نوع التاكيد في قوله ما نوعه **سماه**
اخرى والواحد استأنه عند الاستفهام عند ايراد الفاظ التي يدعيها عامه ولهذا
لو قال احديا اكثرت الطوال حتى ان قال اكثرت الطوال حتى استفهاما على انه
لم يزد خطابه الاول العموم والافعال استفهاما في هذه الحالة **والجواب** ان هذا
سقط بالالفاظ الخاصة فانه يحسن الاستفهام فيها ولهذا لو قال جاني ويرفته حتى
ان يقال احاديث ويرفته واذ احتل الاستفهام منها فترك في الالفاظ العامه و
الوجه في ذلك ان السامع يحول من سهر المسمى في خطابه مستفهم عند الاساس ليرد
ما حوز من السهر واذ فرضنا انه علم صوته ان هذا العموم ليجلي حاله فانه لا يحتل
ستفهام ولهذا كثر العموم في ما احتل استفهامه بل يكثر معا عند العقلاء ولهذا
لو قال البدر لعبدها كرم من اجل داري وكرمه عليه حاله فانه لا يحتل
عنه عند العقلاء استفهاما ويؤيد كرم من اجل داري بل يكون سؤالا معا عند العقلاء
ويجوز ان يكون على استفهامه والحال ان كثره **شبهه اخرى** والواحد كان
اللفظ مفردا لا سجعرا ولا احتضنه الاستئناس لانه يكون يقضا ويخرج عن اول

الخطاب ليراد له نفسى الاستعراق فيما يليه من الاستئناس لانه لا يشترق وهذا هو
المنافضة **والجواب** ان هذا بطلان الاستئناس من الفاظ العبد فانه يحسن عند أهل اللغة
ان يقول القائل على ليدعنه الا انهما ملوك ان الاستئناس اذا ورد في الفاظ العامه
كان معناه ايضا هنا لانه يمنع من حمل اول الكلام على ظاهره ومعلوم ضرورة انه لا بعد
عند أهل اللغة في جنس المنافضة ولهذا يعمل من هذا الاقرار بوجوب منع فلو كان
مناصرا لوجب عليه ما هو ولم يكن لاستنائه هذا الحكم كما لا يصح ان يقال على عثره
الا عثره بل بعد هذا التاكيد منافضة لم يقال لهم ما معنى قولهم ان الاستئناس يفسر بخرج عثره
بذلك انه اخرج بعضها اعضاء الخطاب من استأوله بهذا مذهبنا الا اننا لا نطلقه لانه لو لم
الخطا وهو انه بعد دخول الاستئناس في خطابه الاول لم يخرج منه ومعلوم انه لم يقضه اولا
او يورد زايه او زوال العام يراود ما كونه على حد لولا التخصيص لفضا بعمومه فهذا هو
عائيه ما في ذلك ان يكون محارا لانه يستعمل اللفظ في غير ما وضع له وهذا لا بعد تقضا
عند أهل اللغة **سماه** **قالوا** بدت ان العموم يصح استعماله في الخصوص ولهذا
يحوز ان يقول الملك فلما وظهره الجمع وان اراد به بقاءه وعلم في قوله ليعاوهما ركعون
ان المراد بذلك امر المؤمنين عليه السلام على الخصوص فادامت انه يستعمل في الخصوص لم
يكسب حقيقه في العموم او يقولون اذا كانت تستعمل فيهما على سواها حقيقه مشتركه
كما في قولنا لوزفانه لما جلي لا يبان السواد والياض كان مشتركاً **والجواب** انه لا
يمنع ان يكون حقيقه فيما نفسى الاستعراق في استعماله في الخصوص بطريقه الحار او الجمع
ان يكون اللفظ حقيقه في معنى يستعمل في غيره بطريقه الحار ولهذا فان قولنا اسد حقيقه
في السبع الخصوص بمر لم يمنع ذلك من استعماله في الرجل السباع بطريقه الحار ولم يكن
حقيقه في هذا المعنى ونولهم ان العموم يكون مشتركاً مع غيره لانه اللفظ انما يكون مشتركاً
من المعنى اذا كان يستعمل فيهما على سواها اذا كان يطرأ في احدهما ولا يستعمل في
فيه دون الاحرف فانه لا يكون حقيقه مشتركه ولهذا لم يكن قولنا اسد من الالفاظ المشتركه
من السباع والحيوان المخصوص لما يستعمله في الرجل السباع على حد استعماله في السبع
المخصوص بل كان استعماله في الثاني دون الاول ولهم المراه من دون غيره في السبع ولا يلزم

المراد به في الرجل الاقرنه فلهذا لم يصر صفة مشتركة بحال قولنا ان فانه لما اشتمل
 في الالوان على احد واجد كان جميعه مشتركه بينه وصوحا ان حكم الحصة امشركه
 انها اذا اطلقت لم يفسر الى فهم السامع بعض معانيها دون بعض ولهذا قال رانت لونا
 فانه لانهم منه السواد دون غيره بل كل واحد منها يكون مريزا له ولا كذلك اذا قال
 رانت اسودا ولا قرنه فانه لا يسمي الفهم مريزا من السبع المحصور في الرجل السخا فدل على
 انه غير مشترك بينهما **واما الموضع الثاني** وهو انها اذا وردت في اللفاظ الفا
 في خطاب الله تعالى وجب حملها على ذلك اللفظ والركن على ذلك انها اذا حملت على
 قولها الدعوى كانت قد حملت على معاني صحيحة وقد علمنا انه تعالى انزل القرآن بلفظ
 العزوب يجب ان يفهمه ما يفهمه والا كان لغيره معاني في خطابه وهو ان يجب كونه متحيا
 والله تعالى لا يفعل الصبح ولهذا يبطل قول من يقول من الترجية ما ساءت سرور مضمرة في كثر
 ونحوه بل هو حارس سرور سرور في الخبر لا يرد على ما الظاهر ولا دليل سواء لما يشمله
 في الامر والنهي لانه لا فرق بين خطاب وخطاب وهو يورد الى ان لا يتق المكلف الا او امر
 والنهي بل لا يعمل بمقتضاها الحواري يكون موقوفة على سرور لا يني عنها الظاهر **ومضى**
مسألة ان القزويني الامر والنهي بين الخبرين ظاهر فان علينا تكليفهما معا على ان
 فانه لا تكليف علينا في جملة من على مقتضاه لانه لا يفيد فعلى المزمع فلم يرد الى تكليف
 لا يعلم **فان** ان الخبرين الامر والنهي في امضا بفعل ايضا وهو الاعفاء واذا كلفه
 البارى تعالى ان يحمل خطابه على فانه فاما ان يكلفه جملة ما طاهره او لا على طاهره
 والا فلا يكون معه معرا ما عفا له الجهل لانه تعالى يرد الظاهر عند الخالف فاذا كلفه
 به كان يركله بفعل كمال وهو امره والى ان يورد الى تكليفه لا يعلم لانه لا طريق له
 الى ايات هذا السرور بل هو حارس سرور في بعض الاجبار خارجي بعض آخر
 موزع الى حو سرور في وعرا هل اكنه ايضا وهو يورد الى ما قلناه من تكليفه لا يعلم
 جميع **مسألة** ان وعرا هل الخنة خلاف وعرا هل الصلوة فانه يعلم ضرورة من ان الصلوة
 اربعة عليه والله ارعدهم على طاهره خلاف الوعيد **فان** لا بد من طريقين بها عرفت
 رسول الله صلى الله عليه وآله مراده تعالى في الوعد فاما ان يكون ضرورية او اسد لايه

وباطل ان يكون ضرورية لغير الاضطرار الى قصد العدم في فعلها الكلف على الاله لا
 ضرورية ومقتضى ما لا يعلم ضرورة او في ذلك كذا في الاسد لا فلا طريق له الى نفس
 الخطاب واذا كان يجوز سرور السرور فيه اوسع العلم به الا بالعلم بذكر السرور **ومضى**
مسألة السرور عند كثر ان عموما في الوعد والوعيد سرور في سرور لا يني عنها الظاهر
 لا يتم في قولنا ان الوعد سرور با ان يكون مريزا من كثره والوعيد سرور با ان يكون
 له نوار كثر من عفا به فلهذا حارنا ان سرور في الوعد ايضا **فان** ولا سزا فاما لا
 مت سرور طاهره لم يرد على ما دلالة ما افصنا بها لدلالة العقل وما يدل عليه العقل فانه
 في حكم المكون مع الخطاب ولهذا فان قوله تعالى وما خلقنا الجن والانس الا ليعبدوا لما افصنا
 طاهرها دخول من لا عقل له وكان العقل قد مضى في العقل سرور في التكليف صار في
 مضاه العقل حكم المذخور ولا كذلك السرور التي اسمها الخالف ما يام انزل عليها دلالة
 فلهذا ما يام لانه يورد الى الخالفات **واما الموضع الثالث** وهو ان الوعيد
 شامل لكل عاخر والى ان يرد على كثر القابض بالوعيد ليس الا ان يخرج عن الاعراض على القبايح
 واذا كان هذا هو العرض وجب موله لكل عاخر نوصي **مسألة** انه لا يحلوا لما ان ينادى
 العشاء كما ي قوله او لا ينادى جميعهم بل ينادى بعضهم دون بعض فاما ان يعظم دون بعض
 يحرم ينادى الكفار دون غيرهم فهو باس من قوله احذرهم الاجماع الظاهر من اهل الا
 عصار السابعة فانه لم يحل عن احد منهم انهم جعلوا العسا وعمره من ان يطوا هو الوعيد والاكلام
 احذر الله لانه وما يما انه لو كان الا ينادى الا الكفار دون العسا واللعن ان يكونوا مع
 بفعل الصبح الا انهم قد فطروا عاخرهم من ان الوعيد الموجه للحر وعلموا انه لا نصرة عليهم
 في فعل الصبح ومعلوم ان الاعزاء الصبح مع **وبالجملة** ان الوعيد الوارد في القرآن لا يخرج
 عن طريقين احدهما ان يرد في الفعل والاسم وارد في كثر القاعل والاول نحو قوله ومن
 الله ومن يوفيه ومن يجره ومن يوفيه ومن يوفيه ومن يوفيه ومن يوفيه عدا
 كثر او قوله وحراسه بسنه ملها وهذا ساو الكافر والها من وعرا هو والى في قوله
 وان المحي والى في قوله ان المحر من عدا جميع حاله وروى في قوله واما في قوله
 فحب عموما ذلك لكل عاخر والى ان التكليف عام لجميع المكلفين في عموم

ولا طاعة على معاصيه
ولا طاعة في هذا السرط ما راعى الفاعل

حاصلها في قوله وما طاعة للشيء والاشكال لا يعبدون فان قيل لا بد ان يكون السرط عاقله لا بد
كونه كلف عاقله صحتها ما دل عليه العقل هذه الآية فصار يوجه العباد موقونا
عما سرت وهو كونه عاقله فلا فائدة ما عرفت به وصرح بقوله تعالى ومن بعض الله ورسوله
وسعد جردون يدخله بارح الدار منها ان لم يتكلم لا كان اذ لم يذكر من غيره مبرر
ان كل واحد من هذين لا من قبله حظ في ازالة العقاب كما ان المذنب ذكره المانع له
ما من ازاله المواب يجب على هذا ان جعل الوعد والوعيد مشروطين اذ كراهه اذن
ان يكون واردا ما يستحق وهو ان يعذر الله بها سفل فعل المستحق من العقاب بالقتل
عما وجه العبد لانه لا يشهد في زوال الاستحقاق باجرا لا من اللان ذكرناهما
واما يعرفان هاسم من العلم والادراك فانه عاقله ليس العلم فان يعذر بعلمه
فانه لا يخرج عن ان يكون بعلمه طاعة اليه كما في الاذنه والكرامه فان لم يفهم الم
فيه ويعبر فان لم يظهر مع حوار اذ الله السرط والامر وهو موجود من
النفس الا ان الوالد قد امر المورث بالامر ويرد منه عاقله عيان الولد وجد
من نفسه انه ما عاقله الامر هذه الحالة وانه لو كان الاذنه وكذا فانه يعاقله
المكلف بالسجود وارا منه سرط ان يوقعه عاقله العباد وكذا منه انقاعه
عباده للصم واما معاصر المطر عند سوزها ونكرهه مع الطاعة وكذا الاما
نعم الجبر على الراي عموه سرط الاصرار الى عز ذلك محل الامر محل العلم في خواز
دخول السرط **ومى** وكيف يدخل السرط في العلوق وهو راجع الى الارتكاب
فانه ابو هاسم فلان السرط عاقله جميعه لا يدخل تعلوقا واما يدخل في العلوق كما
في السرط الداخل في العلم فانه ايا يدخل في جميعه في العلوق فاذا ثبت ان دخول
السرط في العلوق الامر والادراك والهي والكرامه وكذا الحال في الوعد والوعيد
وبعلمهما بالسرط **فان** السرع عندنا في هاسم ان الباب لا يعاقله كسوف
طاعته اعظم ولا باب النام ولا من معصيا كبر وابعى على قوله انه لا يعاقله
من دون استحقاق وان المرفق من المذهب **فان** ذكرنا الوعد بالله الصريح في الخلاف
بيته ارجو الى الاصل الذي ثبت عليه المسئلة فبما طريقه ان هاشم لا يكون الا ان
ما لا يوجد الاستحقاق فلم يحصل الفعل على الصفة الى معصيا استحقاقا وابعى على قوله انها

مسئلته سواء حصل السرط او لم يحصل فانه يعنى بهذه الاذنه الى سفل على اجرا المذهبين
دون الاخرى للادراك الى هاسم من الحزب وعبد او عبد **ومى** في الفروقات
الى هاسم ومن مذهب اهل المواقف **فان** انما هاشم يقول ان الله تعالى يوعده على الفعل ان
حازك عليه ما يستحق فان حصل الفعل على الوجه الذي استحق عليه العقاب وجب ان يكون
الوعيد منسوقا لذل العقاب فاذا لم يكن بهذه المصلحة فالحال لا ينعى له وعلى مذهب
اهل المواقف سائل من العلوق من حاله انه يواي بالمعصية ولا سائل من العلوق من حاله
انه لا يواي وهكذا مذهب اهل الطوافه ان من العلوق من حاله انه لا يواي بالمعصية
لا يحسن منه ولا اوامره الجبر عليه من لوازمه عقاب المعصية لان لا يحسن معاقبته
من الله تعالى ولا يلزم عامد بعب الى هاسم من هذا **واما الموضع الرابع** وهو
في حكاية المذهب وذكر الخلاف في حلود المناق وقد اختلف الناس في ذلك
الريية عموما والجهود من الاعتزلة ومن طائفة منهم الى الفاسق من هذه
الامه خوف طاع الصلوة والطريق وبارك الركوه وعبرها من ان كان الدين مما اتوا
مصرين على ذلك فابهم سيقور النار فخلدون فيها وذهب محمد بن شيب الى الفاسق
يستحق على كبريه عقابا دائما الا انه بالاحزنة لوزان يعفو الله تعالى عنه وخلص ان لا
يعفووا واداع عن البعض عفا عن الكل ليس البعض من البعض دون البعض يورى الى الحمايه
وهي لا يجوز على الله تعالى وذهب الجاهل الى ان الطاعة والمعصية اذا اختصا فان
المعصية لا يستحق عليها الا عفا بما مبطع ان الطاعة من ذنوبها عقاب المعصية من
الدوام الى الا نقطاع بمر الله تعالى بالخيانة المبطع ان ما اسقط وانما استوفى وانما
سفل بعد ذلك الى الخنة وذهب بعضهم الى ان من اتى بالسها ليس وصو عليه فانه يعفى
له ذنوبه وذهب المذهب الكراميه ومعايير شلهم ومنهم من قال ان المشق الاستحقاق
الا العقاب المبطع والله تعالى هي من اسفاهه واسقاطه وذهب المذهب الكراميه
المزحيه وعلى الجملة فالخلاف في المسئلة يعود الى اقسام الاول قول من يقول ان
المنافقين يخلدون النار فابهم يستحقون ذلك والثاني قول من يقول انهم يخلدون النار
الا انه لا يفعل بهم لا محاله والثالث قول من يقول انهم يخلدون النار الا انهم

خرجوا منها والرابع قولهم فخرجوا من النار لا يدخلون النار
 دخلوا اخر حوالا محاله منها ولا خلاف من الاكابر من اخرجهم انهم لا يدخلون النار
 ولا يحولون من حيا على الحقيقة الا اذا كان محورا حولهم فان لا يدخلوا فاما اذا قطع
 على احد هادون الاحرف ليس من حيا على الحقيقة لن لا رجا هو الوقف والسكوت **واما**
الموضع الخامس وهو ان القساوس سميوا بالنار ويخلدون فيها اعلم انه
 سمي ان سمي القساوس القساوس بمراتبه بفعله هم على سبيل التراما
 اسما لهم القساوس فالذي يركب على ذلك قوله تعالى والساروق النار فافطعوا
 ابرهنا حرا بها كيانا لا من الله فامر بها بقطعها حرا ونكا لا وهما في
 اسما قها لانه تعالى لا يامر الا بها هو حشر وهذا يقتضيه الاستحفاء وقال تعالى الذين
 يرمون المحصنات المقامات المومنات لعنوا في الدنيا والاخرة فلهن عذاب عظيم واللعن
 هو السعي من الحار وقوله لهم بفسخ الاستحفاء وقال تعالى والراية والراي فاحلوا
 كل واحد منها ما به حله ولا ما حرم بها زافه في ذنبه **ومى** كيف
 يكون هذه الجرد من عقوبه عاوجه العقوبة ومعلوم ان الله اقامتها على الالباب
 لشر من اهل العموية **فان** انها اقامتها عليه عاوجه الامتياز فلهذا لا يجوز ان يراها
 به عاوجه الاستحفاء والامانة ولو حلتها فظاهر الابان فضاماته لا يجوز فعلها
 بالباب لانها وازد بصفه لا يجوز ان يراها بالباب عليها ان الفعل اذا ورنه العبدية عا
 صفة بمركان يعلم انه لا يسمع عليها من حق ففعل بظاهر الخطاب الذي بناؤه في
 قوله تعالى عا ملك الصفه واما الموضع اقامه الجرد على الباب الى اليقين فان النبي صلى
 الله عليه واله اقام الجرد على العامة بعد موتها وكذلك ما عزم **وبدرك**
 ما علمناه من اسما والقساوس والعقوبة قوله تعالى انا حرا الذين حاربوا الله ورسوله
 وسعوا في الارض فنادوا بالصلوات والصلوات او يقطع ايدىهم وارجلهم من خلاف
 وهو القضي بطلان بوابهم بالركبونه لانه تعالى احراهم ما ذكره والخراسي عن
 الاستحفاء ولا يبعد قلا حرا في الامه في حوالا عن القساوس ولا مهم والاستحفاء وهم
 ووجوب معاد ابرهم ولو لا انهم عن سبيل لواب طاعا بهم بعد فعلهم له

المعاض والاطا اجمعت الامم على العنهم ولا مهم لن الامر لا يكون مع ما يوافق طابعه
 دليله صاحب الضعفاء وانه لما لم يطل بوابه بها الحسن لعنه وانه فنت ان
 القساوس سميوا بالعقاب وان بوابهم فخطبهم عا ضمه **واما الذي يدرك**
 عا به بفعله بهم وعمومات الوعيد وهي كانه من ذلك قوله تعالى ومن يعمر الله
 ورسوله فانه يارخهم حالين منها ووجه الاستدلال بالابه طاهر فانه
 تعالى بعد من عناه بالخلود في النار فلم يفع ما وعده بها ان كان خيرا وكذا في الجانب
 مع فلا يجوز ان يفعله **فان** ما ان كان من بوابه الكفار دون القساوس
فان الابه عامه لوزنهما ما يصح العموم وهو من ورسنا انما من القساوس العموم
 واذا سئل الابه جمع العضاء فلا خلاف ان القساوس عضاء في سائر الابه
فان ما ان كان من بوابه الكفار انما هو الكفار لانه تعالى عاقب ذلك حيا اذا ورا
 ما نوعه من فسقهم من ضعف ناصر او اقل عدا وهذا ما يتصور في حق الكفار
فان ان الابه الاولى مستقلة بفسقها في حلالها عا طاهر فالا بها عا في حلالها
 الا ما لها يدرك ان السامع بفعله معا فان لم يخطبها ليعبرها فاذا سئل الكفار
 والقساوس وجب حملها على الجميع وان كان احراها ذكر الكفار لن خصص احرا السلام
 لا بوجبه خصص اوله بوضوح ان قوله تعالى والمطلقات من حصناتهن لانه
 هو وجب ان سئل البواب والرجعات عا سوا من قوله بعد ذلك ويعولهن احرا برهن
 لا سئل الا للرجعات بمرحبة من ذلك ان يكون اول الابه سنا ولا للرجعات حتى لا
 سفاد منها كفيه اعزاد البواب في ان خصص احرا الخطاب لا بوجبه خصص اوله
 وجب من خصص احرا الخطاب خصص اوله لوجبه من عموم احرا الخطاب عموم اوله
 فكما ان هذا الجب كذلك ما شرف به بوضوح ان القساوس اذا ورا من حرا في حرا
 احرامته بمر قال ومن حرا دارك من بني سعد الطوال اكرمته فانه لا يجب ان يكون
 خطابا لاولهم ولا عا الطوال في محنتهم كما وجب في الباقي ذلك ولا عليه الا ان
 كما بينهما مستقل بفسقته وقا به فانه وان لم يعلموا بابه **وبدرك** عا طابعه قوله
 تعالى الذين لا يدعون مع الله الا ما احزوا ولا سلوا العسى التي حرم الله الا ما حوف

ولا يتركون ومن يفعل ذلك ملوما ما نضع له العذاب من العبادات فخلد فيه مائة
وجه دلالة الآية ظاهر فانه يعاين من امت معه الهاء اخر اوزني
او قبل البسمة بعد الحق والجلود في النار في ان ياول ذلك كل اربعة عشر سنة
فان قيل ان الوعيد يعاين على ذلك كله لانه قال ومن يفعل ذلك ملوما ما
فلما لو حمل على ذلك اجمع لوجب ان لا يستغوا في العبادات على وجه الخلود الا
اذا هم الى الكفر الزنا والفساد وهاهنا لا اجمع فانه خلده النار وان لم يقع ذلك
ويعد فانه لا خلاف ان الرائي متوعد بهذه الآية وكذلك العالم في ان ياوله
الوعيد ونعم فلو كان كل واحد من ذلك خطا استحق الخلود والامانة
ان يمتنع بعضه الى بعض كما لا يخفى في الوعيد من سائر المباح واليك الشرب
لما لا حظ له في ذلك **وبالجملة** ما قلناه قوله يعاين من كسبه وخطا
به خطية فاولئك اصحاب النار هم في حال دور وقد علمنا ان الفاسق في حال طه
خطية بل ان الله اذا وقع منه الزنا او السرقة اقم عليه الجرد على وجه الاستمالة
والاهانة وقد صرح الله تعالى فيها كذلك فقال تعالى والراية والراية فاحلوا
كل واحد من مائة حبله ولا يجرى بها رافعة في دنياه وقالوا لسهر عذابها
طابعه من المؤمنين فسماء عذابا وقال تعالى والبار والبار فاقطعوا ايديهما
حزنا كسبا نكال من الله فوصفه بانه حر او نكال وهو لا يجمع الا وقرأ حاطبه
خطا به في اجبت نوابه لان نوابه لو كانا مباحا ذلك ولقد رافاه لا خلاف
انه خور يئنه ولامه فلو لا كون ما جاء في خطا نوابه والامانة حسن ذلك كما لا يخفى
لعرض حاجب الضعفه ولا يراه من معيشة عاين خطية نوابه فلما علمنا الفرق بين
الامر من قبلنا ان الكسب في حاطب نوابه في اجبته في ان يكون من النار وان
يكون من النار **ومى** ان الآية لا يجمع لخمسة سنين لانه لا يجمع لخمسة سنين
انما في النار لانها وازد في اليهود لانه تعالى حتى يوفى قلوبهم وقالوا لربنا النار
الا ما قام بعد وذه فلحرق عند الله عهرا فلن خلف الله عهرا ام يقولون على
الله ما لا يعلمون بل من كسبه وخطا به خطية فاولئك اصحاب النار هم
في حال دور فاذا كانت ابها وازد في اليهود فلا خلاف في جلودهم في النار ولا يكون
جبر في ذلك فاولئك موضع الخلاف والحوادث ابها وان وزد في اليهود

منه
الجملة

فانه لا يجب قصصا عليهم لئلا يخطأ اذا وزد عاين فانه لا يجب قصصه عاينه الا ان
يكون لفظه سنا والسيب فقط اولا يجوز لفظا من مستقل بفسه فاما اذا كان
عائنا فانه سنا بفسه في حمله عاينه لئلا يخطأ لئلا يخطأ في حمله عاينه لئلا يخطأ
فاذا كان الخطاب عاينه سنا ولا يخطأ السب وحمله عاينه لئلا يخطأ لئلا يخطأ
سنا من هذا الخطاب فلو لا كونه مستعزفا والا لما وجد ذلك لا ما في سنا ان صح
الاستسنا من الاستعزاف ولا شبهة ان هذا الاستسنا من كسبه من هذا الخطاب لانه
بان يجوز ان يقول بل من كسبه وخطا به خطية فاولئك اصحاب النار هم في
حال دور الا انهم اوزد في اليهود ووصفوا ان الله في كسبه يعاين فانه الطهار والاعا
وزد على اسباب لم يرد قصصها على اسبابها الا بقا في صلاحها لئلا يخطأ عاينه
فذلك ما خفي في **فان قيل** ان الآية ما يفتي قصصها على اسبابها لانه وصف الخطية
بأنها محطه نصابها وهو لا يصور الا في من لا طاعة له اضلا والفاشقة اوزد في
في حمله عاينه الكافر **فان قيل** انما ذكره السنا بفسه حرق بين الخطاب من ان يكون
مراد بالآية لانها وازد في اليهود ومعالم ان الطاعات وربع منهم هو معروفه
يعاين ويوحده وعمله والمذنبون سواهم موسى صاوان الله عليه ويكر من الانا صاوان الله
عليهم وكذلك كسب من الكفار ربع منهم الطاعات عاينه مائة ومعه ذلك فانهم
يوصفون بان خطاياهم محطتهم وليس الا لكونها محطه لما لم من التوار وهو فانه في
الفاسق فانه قد اجب طاعة بفسه في حمله عاينه **ومى** ان الآية
لا يجمع لخمسة سنين لانه لا يجمع لخمسة سنين لانه لا يجمع لخمسة سنين
لانها بفسه لا يجمع لخمسة سنين لانه لا يجمع لخمسة سنين لانه لا يجمع لخمسة سنين
عزها بفسه فليس من حمله عاينه معاونه من عاينه معاونه من عاينه معاونه من عاينه معاونه
فلما انما ذكره السنا بفسه من كسبه عاينه حلو في اليهود في النار ولا طاعة لانه في
حلو في اليهود فانه اذا سنا ولهم وجد ان ياول عاينه ايضا لئلا يخطأ عاينه لانه
اليهود من كسبه لانه حله الى الفساق وعنه ولا شبهة ان الحار في الاستدلال به مع
علم الحار لانه حله مع العنه حرك الحقيقة لئلا يخطأ عاينه معاونه ما لم يرد
وان حله فاحدها بفسه والباقي بفسه والطاعة حاطه خطية من كسبه
الى جانبها بفسه فاولئك اصحاب النار هم في حال دور فاولئك اصحاب النار هم

يصح منه العفو وليس الامتناع بالغات المالكات لا من غير لم يرد من خصص اخذ
الاية خصص في اياها وكذلك ما خفف به بالاحتياط هذه الاعد من صور التي يصح لها ان
الكلام واستقلال الجملة الاولى سميتها **فان** كيف يصح الاستدلال بهذه
الاية مع انها تعني كونهن النار والخال سهر محلات ذلك قلت انهما
في ذلك ان يكون محار الخوف او فوات الرضا منها فاذنا ولت اوقات الاخره فوجب
افادتها لذلك لا سيما وقد قال تعالى صلواتها يوم الدين وما هم عنها عاصين ففعلنا ان المراء
به المستفصل ورتبون محار احتا فان كونهن فيها الخال الا اننا عبرتنا عن الظاهر
للدلالة ولا دلالة على خروج المستفصل من الخال على ما قدمنا نظره **ومى** انه لا
يصح لجم المستد بطاهر هذه الايات لوجوه منها انها ما في طلبها من التمسك
لايه من عني ومن اربك الخوف في رحوله في الاية عام فمع ما ذكرناه من
العموم وهذا ليس من مذهبكم واذا حارنا في ارجحه مع ما في الاية لم حارنا ارجحه
انما ومنها انها وازدها ما يصح دخول صاحب الصغرة لانه قد عني بها وعندنا انه
ليس من اهل النار وسها هذه الايات وانما قلت المساق وقد بناو لهم انصار الوعد
خوفه ليعلم ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك هم خير البرية خراوهم عند الله
حان عدل الى غير ذلك فاذا بناو له ايات الوعد كما بناو له ايات الوعد لم يرد في
في عموم الوعد او من ان يدخل في عموم الوعد في الوقت في ذلك وهذا هو القول بالارضا
الذي ياتونه **والجواب** عن ذلك ان الباب وما في الصغرة وان كان من الايات
وان كانت مسأوله لهم الا اننا خرجهم من العموم بدلالة عمليه وتمعيه ليس العقل
قد عني انه لا يحسن عقاب الباب ولا صاحب الصغرة كما قدمنا وذكرنا الشرح ايضا
عاما منهم فالامات وانما بناو لهم الا اننا اخرجناهم بطريقه الخصص كما اخرجنا
اليهود والنصارا من عموم قوله اقلوا المسركين عن تسليم الجزية واما القاسق
عما فسقه فانها لم يرد لاله عاخر وجه من عموم الاية فلو اخرجناه من غير دليل كان
ذلك عرو ولا عن الظاهر لغير ان يوجب في ان يخرج اليهود والنصارى من العموم
المقدمه لغير دليل انما لا يقطع عا دخولهم بهذه الايات وهو محال فان الخصص
دلالة لا يجوز الاجاز ايضا خروج من المكلفين عن عموم الايات الوارده من الصلوة
والصوم والزكوة لغير ان يوجب خروجهم ايضا وهذا يورد الى ارتفاع التكليف وهو

فقال واما ما ذكره السائل من الامات التي وردت في القاسق فتعني للوعد
فانما يقول ان ما اول ايات الوعد لهم وكوهم مراد من ايات الوعد لا ما قد
علمنا انه يجوز لغتهم ودمهم والاستغفار لهم ووجب اقامه الحد في عيهم عا
وجه الخرافة والى الاستغفار ولو لا ان دخولهم تحت ايات الوعد او في والاما
حاز ذلك وهو ما قد مرنا خصص ذلك عند الكلام في الاجابات بما عني عن اعادته ها
هنا **ومى** ما اريد من ان يكون في هذه الايات الواسع لغيرها من شرط
معرفة ان المحرمين عا جزمهم ان لم اعف عنهم **فان** انما هذا
الشرط انما لا دليل عليه فلا يجوز سانه لانه ليعا لو اراد ما حمل خطابه عليه
لرنا بدلالة فلما حاط بنا خطاب عام محمدا ولم يرد لنا عا اسراطه بدلالة غامضا
انه ارادنا حمله عا طاهره ومضى ارادنا حمله عا طاهره لغيرها من شرط
لانه لو اخرجهم لكان ارادنا الجهل وذلك في فلا يجوز ان يصا الى الله بعد
فلو خارا ايات هذا الشرط في وعيد المساق والجار سانه في وعيد الكفار **ومى**
فان ان الكفار قد علم من الرسول صلى الله عليه واله صرورة دخولهم النار
وانه ليعا لا يعفو عنهم **فان** ان ذلك وان علم من الله ضرورة فانه لا يرد
طريق علم بها ذلك فليس الا طاهر الخطاب لغيره فيها خطابه لا يعلم ضرورة مع
بما التكليف لانه لا يعلم ضرورة كما قدمنا في ذلك حال قصده واذا اريد من
الى طاهر الخطاب للرسول لغيره ولا يقال انه يعلم ضرورة ذلك من حال خبره
اسه عليه **ومى** **فان** لاجار ان يوعد شيخه العشاء بالنار لغيره لغيره
في وعيده وخسر منه ذلك كما خسر في الساهر ان لا يملك ما يوعده ويكون
ممدوخا بذلك ولها قال الساعدي وانما اوعده ووعده لم يلف
اي عا في وعده وعده **فان** لاجار ذلك لاجار ان يوعده بعباده خلف وعده
كما يجوز وصف الملك في الساهر بذلك ولا يهده انه لا يجوز ومنه بعباده لانه
يكون كاديا في حانه اذ لا معنى للكذب الا انه في اياه بعباده ولا يلفعه وهو
سنا ان الكذب في وان الله ليعا لا يفعل العيب ولغيره فان هذا يصح حوارا خلف
يعا في وعيد الكفار لغيره اصلها واحد في الساهر ولا خلاف انه لا خلف في وعده
لهم فلو كان مبدحا احد المومنين كان مبدحا المومنين الاخر وهذا طاهر

المتبادر وما ذكره في الملك في الساهر يكون وانه لحسن منه ان يخلو وعنده
 فان اول ما في ذلك ان وعد الله ان ياتي بالملك في الساهر يكون وعنده بالظالم
 فاذا نرى احد من المؤمنين كان ميمودا لانه ترك ما يحب عليه تركه خلاف
 الهدم نعم وانه لا يوعده بعمل العقاب الا وهو حسن منه فعله لا ما قد نالوه
 مستحقا والوعيد ما يستحقه حسن خلاف ما يستحق فان الوعيد به يكون فيما عند
 العقاب وعنده قال الملك لا يوعده في الشاهد على حرمنا يوعده الهدم نعم وذلك
 لانه نعم اذا نوبت بالعقاب فان حرمنا يكون من نعم الفعل لانه نعم ان يات به
 بفعله خلاف وعنده المكلف وانه لا يكون حراما عن الفعل لانه لا يعلم هل يقع
 منه ذلك الفعل ام لا اذ هو خور ان لا يفي الى ذلك الوقت وخور ان يقع من قارر
 وكيف مضمون ان يوعده بنعم الفعل مع انه لا يعلم انه يقع منه في المستقبل واما
 وعنده مضمون في الحرام عن العزم في الفعل وانه نعم لا يجوز عليه العزم فلا
 نعم ان يكون وعنده مضمون في الفعل بان الفرق بين الموضوعين واما استشهاده السائل ما
 ذكره فان التبع عنه معلوم وانه نعم ان يكون من نعم كلامه امر لا نهو
 معارض ايضا يقول الساعز ان ايات لم يجمع الراي سريفا الابا واليت
 لا خلاف الوعد والوعيد ولا ستمن ان يفي بوعده فوجده بالوفاء بالوعد والوعد
 عا سواد واما الموضوع **السادس** ان ايا ما سئل به الخالف وابطاله
 فقد روي ان ايات واجبات فمن حمله ذلك وهو اقول ما عزمه فيه قوله نعم
 ان الله لا يعجز عن شيء به ويعجز فلا يكون ذلك طرعا ونسجوا بها من وجوه
 حتمه احدها ان الله نعم ان يعجز عن السر كقطعا ولا شبهه انه لا حول ان
 حمل على اطلاقه لانه نعمه مع المويه لا محاله ولا بد من ايمان بغيره ان الله لا يعجز
 ان سر كبه فضلا واذا وجب ان يكون الفضل مضمونا في نعم العجز ان يكون مضمونا
 في ايات العجز ان يصار بغيره لانه ان الله لا يعجز عن سر كبه فضلا ويعجز ما دون
 ذلك من شانه فضلا وبما اكروا ذلك وان العايل اذا قال لا اقل الفاضله عا الشبهه
 فاكروا الخوا علم ان الخوا به فاكروا الخوا عا الشبهه لكونه كتاب مطابقا للشيء اذا
 نهر ذلك ومن انما زول السر كما هو مضمون في عجزه لكونه ثوابا فاجله وجب
 ان يكون ما دون ما ذكره بغيره الفضل في سائر ايات من السر كبه فمزمون ما يثبت
 منه وهذا هو كون المستحق معقول في الوجه الثاني ان الله نعم انما

لا بد من ان يراعى ما ذكره في ذلك
 وهو ان الله نعم ان ياتي بالملك في الساهر يكون
 وعنده بالظالم

العقاب الى الله عا وجه المبرج بل ان يكون محمولا على ما يصح اضافته الله عا وجه يكون
 له ان لا يفعله وهذا لا يصح الا في الجوار التي لم يمت عنها لئلا يات عنه عجز الله وما
 كان ميمودا وجب عجزه ايضا يجب ان يكون العجز ان مضمونا الى ماله ان يعجزه وان لا
 يعجزه ولما لا العجز ان لم يمت عنها **الوجه الثالث** انه نعم ان لا يعجزه ما دون
 ذلك من شانه هذا ما نول الصغار والعباد ان يات في لغه العجز بل يكون مضمون
 ذلك ما الصغار من دور الجوار انما مضمون عنه (دون ما ممت منه لئلا يعجزه من غير نقص
 الا يكون مضمون ان السدا اذا قال العبد اعطى ما ايا ما في الكثر فانه لا يشبهه انه مناول
 الدما من والراهم فكذلك ما عجزه وهذا يقتضي عجزا من الجوار من (دون مويه **الوجه الرابع**
 الرابع انه نعم ان لا يعجزه ما دون ذلك وقد علمنا ان لفظه (دون الله يقتضي كون احد
 الشان من ما من الاخر ولا سكر ان الذي يفر من السر كبه لئلا يقتضي من الصغار فانه
 لا يفر منه الا ترى ان الله اذا قال العبد اني لا افعل الف ودونه فانه لا يحمل على ان يرا ط عند
 اهل اللغة واما فعل ان الجوار فكذلك ما مضمون الف فكذلك ما هذا **الوجه الخامس**
 ان الله نعم ان لا يعجزه ما دون السر كالمسيه فدل على انه لئلا يرا به الصغار ولا الجوار
 التي يات منها لئلا يعجزه فلامع في لفظ المسيه به واما نعم يعلق المشبه بالاجب
 وليس الا عجزا من الجوار مع هذا المويه انه لا يجب في عجز المشبه به الا ترى انه لا يصح ان يقال
 ان الله نعم ان لا يعجزه ما دون السر كالمسيه انما هو مضمون لئلا يرا به الصغار ولا الجوار
والجواب عن ذلك اعلم ان سويونا رحمهم الله سوا اولائه نعم ان الله نعم ان لا يعجزه ما دون
 في كل ما عا كل واحد من الوجوه المذكوره فمن حمله ما عا لوه هو ان الله نعم ان لا يعجزه
 لقطع عا ايات العجز ان لا يقطع عا كذا نعم ان يكون المكلف معارف فعل الصبي لانه اذا علم
 ان كل مستحق بركبه فانه لا يعجز عنه مع شرا طاعته الى كذا من العبد وان ذلك محله
 لا محاله عا الا ان الله نعم ان لا يعجز عنه فانه لا يعجز عنه فانه لا يعجز عنه فانه لا يعجز عنه
 وانه نعمه عليه فيه عللا ولا اطلاقا وان راعيه بخور ميموده الى فعله واستشهاده **الوجه**
 ما يصح مع فلا يحسن ان يفعله الله نعم وقد عجز عن هذا ما من ان يكون العقاب قائم

وهو من زوال الاعراض وانزال الاعراض المكلف لولم يزل السمح بالعقاب فان زوال العجزان
 عقلا لانه كما هو العجزان لغير خلافه ففما ان هذا لا يورث الى الاعراض كذا
 حال المكلف الا ان ورد مع اي العجزان ؟ الا ان هذا الاعراض من غير سبيل
 كل فاجبه من هذه الوجوه التي معلوم بها المماثل بغير القطع على العجزان فكيف
 يبرح هذا في الجور فانه حتى يزول الاعراض وكل فاجبه من الوجوه عند العجزان يظهر فيه
 انه معصية لا محالة الا ان يراه من صفاته الا واما بالفضل في المعصية في الجملة الا ان في حق
 معصية التوبة ووصفها الذي يراه لا يصح ان يصيب العجزان في نفسه الا وهو يريد ان يكثر
 ووصفها الذي يراه لا يصح ان يصيب العجزان في نفسه الا وهو يريد ان يكثر
 في الرابع باللفظ دون نصيبه لا يصح الا ان يراه من صفاته الا وهو يريد ان يكثر
 ووصفها الذي يراه لا يصح ان يصيب العجزان في نفسه الا وهو يريد ان يكثر
 معلوم من صفاته انما هو كونه فاذ كان فوجوه من القطع عما ذكرناه فحين
 يعلم من صفاته انما هو كونه فاذ كان فوجوه من القطع عما ذكرناه فحين
 قلنا معصية من الصفات لانه انما محله في الجملة لا يصح المعلوم به فاما هو محله في الجملة
 بالخطاب الذي لا يثنى عن المراد بطلانها فلا كانت الاية لا يثنى عن المراد بطلانها
 الاحكام بها وشرط العلم في كونها محله فحينئذ هما ان تعاقب عجزان الشرط
 مطلما وورد علمنا انه معصية مع التوبة فاذا دخل الاحكام في عجزان الشرط دخل فيما
 عطف عليه ايضا من انما هو كونه من حكم العطف حكم المعطو وعليه واعلم انه
 بعد دعوا كون الاية محله بعد العجز وذلك لان ظاهر الاية اذا كان بعد ان
 لا يصح الشرط على كل وجه من ذلك الاية العطف على انه معصية مع التوبة ما رآنا
 برأيه الدليل على حكم المعطو في الخطاب وهذا لا يوجب كونه محلا في صفاته
 السرايط التي يوجب العقل والضمير في انفسنا الخطاب وهذا لا يوجب من وجه الوجه
 الا ان يراه ان قوله بها بانها الناس انما هو لا يصح كونه محلا من حيث علم ان الضمير لا
 عطف له يخرج منه من حيث ان العلم للزاد بعد اخرج من لا عقله وكذلك يعلم المراد
 بقوله ان الله لا يعجز ان يترك به بعد علمنا انه يعجز الشرط مع التوبة فحينئذ عجزان

في قوله
 لا يعجز

الوجه الثاني

السرك ليس محمل الوجه الثاني انه تعالى قال في بعض ما دون ذلك وهذا ما في
 الصغار والكبار الا انه معاقب ذلك بقوله تعالى من يشاير لم يزل الاية على عيني
 من مثاله العجزان ومن مثاله العجزان فيضرب اليه محله من معنى الجملة كما فيها
 ولا يصح التمسك بها في عجزان الكبار ووجب الرجوع الى دلاله اخرى ففهمه وورد قال
 تعالى في سواد كبارهم فانه من عجزه من سائر سائر طائفتها في كنف النيات
 التي هي الصغار احباب الكبار ففعلنا ان المراد ما في الاية الصغار الا ان يراه في قوله
 كان يعجز الكبار من دون توبه لكان يراه الصغار لا يسترط احباب الكبار اذ في
 لما سطر عجزانها باحباب الكبار علمنا انه لا يعجز فاما في قوله لا فانه لا فانه لا
 للشرط الا ذلك **ومما** ان قوله من يشاير لم يزل الاية على عيني ولا سائر الاية
 وقوله ما دون ذلك سائر المعاني فليس كونه محله **فاما** ان المعصية
 وان عرفت بالاحكام فانها لا تعلو ولا لا تعلو المعصية من العجزان من غير
 العقل فلا بد ان يكون المراد به الضمير الذي في قوله المعصية فحينئذ يراه في قوله
 من يترك ما دون الشرط ما هو موضع من هذا المعنى فحينئذ من ان الضمير البصري
 رحمه الله **ومما** قبل ذلك ان الله تعالى في عجزان الشرط بقوله ان الله لا
 يعجز ان يترك به وعلى عجزان ما دونه بالمسيبة فلا يخلو اما ان يراه يعجز صاحب
 الله لمعصية والكبر معا ولا يعجز لواجب منها او يعجز صاحب الكبر دون
 الضمير او صاحب الضمير دون الكبر ولا من سائر ذلك في حال ان يراه يعجز
 معان ذلك بطلان قوله السعي في قوله من يشاير لم يزل الاية على عيني ولا فانه لا
 لغير ذلك بطلان قوله المعصية التي من سائر سائر طائفتها في كنف النيات
 الضمير من كل من قال ان الكبر معصية من دون توبه فالان الصغار معصية
 من دون توبه ايضا معصية الكبر الى الله يعجزها معان هو فاما ما في قوله ان الله لا
 يترك صاحب المعصية **ومما** قبل ذلك ان قوله بها ان الله لا يعجز ان يترك به
 محالها ما في العقل ان العقل كان يترك عجزانه وقوله في بعض ما دون ذلك لم يزل الاية

مطابقا لما تضمنه العقل من كون الله وارده عاها زمانا هو مشرئ في ضاها العجز اذا
 نقلنا الله اخر عن هذا العجز ضاهاها ووردت الارادة السعيه المقديه عا
 انه تعالى لا يعجز صاحب الكسبه من دون توبه من الرجوع اليها والاسفال عا
 هذا العجز وكونه من عاها من الدليلين حسنا جدا في حكم ما انته العقل الثاني
 فهاهنا **ومعنى** ان مستكاهن الله اولي وذلك ان الامار الذي يورث في عاها
 العضاة خوفا له تعالى ومن بعض الله ورسوله عامه في كل معصيه يدخل فيها ما هو
 كمن فيها هو منقوص وهذه الابه بعض امار العضاة مما يورث في كفاها خاصه
 واما الوعيد عامه في الجمع منها من عمل بالحاضر مما ناوله وبالحايم بما عدا ذلك
ولما اولى في ذلك ان كفاها التي اسدلتنا بها ما هو متناو والمعاشر خاصه خوفا له
 بها ومن بعض موثقا متعمدا اخره حين حالها فيها هذه الابه مقصوده بالوعيد لما لم يورث
 عاها الامرار في كفاها كون الله الى اسدلتنا بها من بعضه لها وكونه له تعالى ولا يقر
 النفس التي حزم الله الا بالحق ولا يقر في من بعضه ذلك بلقا اما ما عاها العجز يوم
 العامه وخلصه منها ما رجعنا واهذه الابه المعاص خاصه ان يقر كونها محصوه
 لن المحصوه امار كونها محصوه با ان خرج دلالة اخرى بعض ما ناوله فاذا كان عاها
 واحد لم يتصور جرح شيء منه في الاسباب اسناسي منه وبعده فلو كانت امار
 الوعيد العامه التي ذكرناها محصوه ما قالوه لو جب ان لا يحسن اقامه الحدود عليهم
 لن عاها ما من معصية على هذا وتعبير فكان جب ان لا يحسن اقامه الحدود عليهم
 عاها بكون عاها ومعلوم خلافه فمع ان رجوعنا الى عموم الابه اولي من
 الرجوع الى ما استدلو به بمقالهم لو كان الابه بغيره لعجز العاها كما
 ولا سرفه ولا زنا الى عاها من الجبارين كونه منقضا في خطابه ومعلوم انه لا
 مع كونه منقضا في خطابه فلهذا في القطع عاها عاها العاها في كذا لو قال
 مع ان الله لا يعجز ان سرك به ولا اكل اكل الابه ما طما ولا من تبا ومن سرك به في ذلك
 من انواع العاها ويعجز ما دون ذلك ان كان ذلك سنا ولا عاها هذه المعاصي في ان يكون

في الامار
 في الامار

كذلك وفرد كرها في امار حربه وان لا تنفعا ولا تنصا لا يامر لما في ذلك
وليعود بعد ذلك الى الجوار عاها ذكره وحيثما وجدنا امارا
 الجوار عاها الا في هو في الامار الفضل اذا اضطر في الجملة الاولى فانه في الامار في الجملة
 الماسه فاما بقولهم عن سرك به ما ذكرناه وذلك ان الذي اخرج الى الامار في الجملة الاولى
 فاما عليه الدلالة من ان الله تعالى ان يقبل توبه السرك عن سرك به فلهذا انه لا يجوز ان
 من سرك به لا يعجز ان سرك به وان وجدت التوبه فلا بد من امار الفضل حينئذ ولم يرد هذه
 الدلالة عاها من هذا الامار في الجملة الماسه م يوصى بالاولي من هذا ذكرناه في الجملة
 الاولى لا الى سنا فضل الابه فانها مبدلت على انه تعالى ان يعجز السرك مع التوبه فاذا
 احترماه لا يعجز عاها الاطلا في جملة عاها طاهره ما عاها ذكرناه وهو معذور في الجملة
 الماسه ما نالها عاها طاهره ما عاها من سرك به في امارا م يوصى به انه ليس في جملة عاها طاهره
 من سرك به من رجوع المسار وذلك دلالة عاها امارا م يوصى بها م يوصى بها مع ذلك
 لكان امارا م يوصى بها لا طر يواليه ولما امارا م يوصى بها كثير من الامارات في سنا لظاها وهذا
 يورث الى الجهالات **واما** المال الذي استشهدوا فانه عن ملاما حربه وذلك
 لن لما يل اذا اكل العاها عاها السبع واكل الجوار والسبع مطهر في الجملة الاولى والامار
 الفضل فانه عاها مطهر في اول كفاها فلهذا في ما نالها عاها الاخر وقوله امارا م يوصى بها
 الامارات في الجملة الماسه من مال الجوار الامار مطابقا للفقير عاها م يوصى بها في كذا لن شاهد
 لخال سرك به ذلك فاما مدعي ان العاها حارب باكل الجوار عاها السبع وعجزاها باكل العاها
 عاها السبع عاها بغير ذلك فاذا انت ان الذي وجب امارا م يوصى بها لخال سرك به ان يقر
 بعجزاها سنا وسنه شاهد عاها عاها ان يقال يورث هذا الامار في الجملة الماسه ولعجز
 فان العاها كان طاهره في اول الله لما وجب في الثاني بغيره ما طهره ولا يرد الله لو في وقت
 بصرفه ما طهره ولا لسا فضل الكلام متاورد لعله كان جب اذا قال تعالى الله لا يعجز ان
 سرك به بغيره ما طهره ما دون ذلك لمن سنا من باب سنا فضل الخطاب الله حينئذ ان يقر في قوله
 ويعجز ما دون ذلك لمن سنا بغيره الفضل فاذا وجب هذا الامار كان طاهره بغيره في الخطا
 بعضي بالمناقصه كما مضى بالمناقصه لو قال والاصل لما كان لما علمنا انه لا يعجز ما عاها في
 خطابه اذا طهره ما ذكرناه دلالة على انه لا يجب ان يقر في الجملة الماسه ما طهره في الجملة الاولى

ولا يحسن اصرها السرك
 وهو من قول الخطاب وطهره
 خلاصه بغيره ما طهره

واذا رجب ذلك فما ظهر لم يرب عليه فما اضمر ايضا **فان** ان على ما ذكرناه لافاده
في ايراد الخطاب على وجه البع والاثبات لئلا ياتي الا بالمراد منه طوره الفصل والاثبات الثاني
المراد به مع التوبة فاداك التوبة لا يرب منها في كل واحد من الامرين فاني بانه لو ردد الخطاب
بصغير محقق **فان** لانه لما اراد ان يعبر بالخطاب الكفار والفساق فاعلم ان الخطاب
انه لا يعرف السر كالا بالوجه لم اعلم المساق فانه لم يعرفه مع التوبة لم يزل ما هو مقرر
في فهم من حوار العفو من عن يديه كما ان الاثر في حوار العفو من عن يديه هو انما هو الفاء
في المعرفة من الخطاب ولعل بوابه يعبر على طيب الاثر والى على جنبه حكمة
مبني لظهورنا الوجه ام لا فان خطابه يعبر الخرج عن كونه حكمة وخفاء **واما**
الحواشي عن تعليمهم بالآله من الوجه الثاني وهو قولهم انه اضاف العفو الى نفسه فيكون
محمولا على ما لا يوافقنا لند الفجاب وليس الا لكافا فاما بقوله يعبر اما اضافة الى نفسه
لما ذكرناه بالآله المحض بالعرف على الله والتوكل فافادته الى نفسه هذه الفاء وليس
في هذا الاضافة تفضيلا به عن واجبه بل ما زاد المعنى الى نفسه فقال على الله وقال ابو
فاضاف ذلك الى نفسه على وجه الامتداح فذكر ان ما هنا في ذلك على وجه تفضيله
الرحمة وقال في افعال طين بالاعتراف ذلك وقولهم ان المبح لا يكون على الواجب اطل فانه
يعا اورد ذلك على وجه الامتداح وان كان واجبا وهو تعالى سمي للجد على انما العذاب
الى مسحقه وفعل الهراة وبعده الانا واما العجب وما فعله من انواع الباطل المحمى طين
وان كان واجبا وسمى الواحد من الشاه المخرج على هذا الذي ورد الوردية وفعل الواجب العقله
والسرعية وهذا طاهر لم يصح ما ذكرناه فاداه ذلك لم يستع ان يكون العفو ان واجبا عليه على
وعنه ان يبينه الى نفسه وان **واما** الحواشي عن تعليمهم بالآله من الوجه الثالث وهو
ان لفظة ما عامه يجب ان يكون المعذور هو المذنب والخاصة فان ذلك لا يصح المعنوية لم يعرف
يكون في اللفظ لفظة عامه من المرحبه وتعد فانها وان كانت عامه فانه قد يعبر بها ما
يعني البعض على وجه الاحمال لانه قال لئن شئت فانك تفضا عن معانيها لانه محله
واجبات الى ما كان في قوله يعا ان يحسنوا كما في ما نهي عن كبره من سائر ما حبر على
ما نهي عن السات وهي الصغار سرطا ان تحت الجبار وبعد فلو كانت عامه

عن عمله لكان لما ان يحضها ما يربها من الامات المتأولة للفنسان خاصة لمن العام معروض
للكصينض ما اورد ما سمي من منصفه وجب عصيته به وما ذكرناه من المال صحيح في نفسه
الا انه لا يصح التسليمه فيما نحن بصدقه بل الذي يليق ما نحن فيه ان يقول العاقل لا اعطى الرزق واعلى
العمر من شئت وان قوله من شئت لمع من احرا خطابه على عمره ولا فهم منه بظاهره من الحضور
ما لفظا منهم لانه ايش 2 طاهره ما من عن ذلك وكنت قوله وتعلم ما دون ذلك طرشا ليس في
طاهره من الرزق مما له المعه فوجب الرجوع الى دليل اخر كلف لنا عن المراد **واما**
الحواشي عن تعليمهم بها من الوجه الرابع وهو ان لفظة دور الاستعمال الانما هي من الشئ دور ما بعد
عنه وان هذا عن تعليم على الاطلاق وذلك لئلا يعايل لوقال الامر من رونه من العطف في بلا
عظيم لصح كما يدخل فيه الرزق من رزاقه من لا خطر له ولا مقدار وليس بعد ان يدعى
ما ذكرناه في العرف دور من الدعة ما ذاقه بل هو واجب ان يحمل خطابه يعا على ذلك لانه ان
الى الاقام فلنا ان ذلك وان كان كذا ذكره السائل الى ان الوعيد التي قد يند فقف
ما به يعا لا يعفو عن الصنا وانه يعلم على الدوام فحان الرجوع اليها اولى وان حملنا الآية على
حقيقها اللعونه دور العرفه **واما** الحواشي عن تعليمهم بها من الوجه الخامس
وهو انه على المعرفه بالمشيه فلا بد ان يكون المراد منه مشيه حازه فاما بقوله ان الواجب الحاضر
على سوا في حوار تعليمها جميعا بالمشيه لانه تعالى يفعل ما من افعاله الا وهو من له ولا فرق بين ان
يكون واجبا او حازرا انما لا بد من وقوعه وكنت حال اجزا فانه قد يعا الواجب بالمشيه كما
يعا الحاضر بها وقال تعالى بعد من بها ورحم من شئت والرحمه واجبه وقال تعالى بعد المناقش
انها الرزق عليهم وعلى التوبه بالمشيه فاما ان يدعى ان التوبه يعا واجبا ولما ان من
بها وعلى اللطف الذي حصل عنده فذلك واجب ايضا اذا حار على ذلك بالمشيه وهو واجب
حازله في هذه المعرفه ان يعلقها بالمشيه وان كانت مع التوبه وقد قال تعالى له ملك السماوات
والارض بعد من ساد بعد من شئت وقال تعالى بل اني سر من خلق بعد من شئت وبعد من شئت
وعلى المعرفه بالمشيه مطلقا ولم يشرط ان يكون ذلك فضلا من خلق فذلك ما يكون معفو اذ مع
فصح ان هذه الآية لا يعا لهم بها فيما راعى **وهو** من حله ما بعد قوله تعالى وان ربك لبدو

معرفته للناس على طاعتهم فالواضع على انه يعترف لهم عاظمهم وهذا يعني ان يعترف لهم في
حال طاعتهم **والجواب** ان عليهم بظاهر الاله نوجب عليهم القطع على العزم ان صاحب
الكرامة وهذا من ربه المرحية لانه يجوز ان يعترف لهم وان يعترف لهم وان طاعتها
على ما قاله يورى الى الاعراب اطماعا فاعلم انه لا يضره عليه ان يعترف لهم ويدخل الاغرا
بالصريح في الاقرار انصاف الى الله تعالى ويعترف بظاهر الاله بصفته ان يعترف بالسر
لن السرك من حله اطماعا فالان السرك لطمع عظيم فان الى الاما خرج السرك الى الله قوله ان
اسه لا يعترف بالسرك به **فلا** ونحن نعلم الاله على صاحب الصفوة لانه سبها طامنا لاله
ما عرفناه من ان الوعيد المسأله للفساد وكسب خملها على ان المراد بها صاحب النوبة
فان ان صاحب النوبة لا يوقف بانه طام فلبس ابدا خور وصفه بركت على طريقه
الذمة ولهذا فان حلالا لوزن من صلتا بربا في وصوله ثم وصل سمه فقتله فان فعله
يوصف بانه طام ويوصف بانه طام ايضا الاله انما يجوز ان يوصف بالاب بانه طام اذا
كان احرا صده العيان عليه يوم الخطا فاذا كان كذلك لم يحرك احرا من اللقطة عليه
وهذا في حواجرنا ما العبد يعترف بانه يحسن ان يحرك ذلك ولا يضره فيه الخطا لن يحسنه
فرينه معنوية تعني بانه لا يفيض خطابه الا بالمعنى الصحيح وعلى هذا يحركنا اطلاق
القول بانه نعلم لا يهرك لن ذلك يوم الخطا واذا احراز ذلك نعلم بصفته حسن منه تعالى
لن الخطا لا يضره في حقه وعلى هذا قال تعالى في امر عليه اللام وعصا امره وهو قال
حكما في رينا ظلمنا اشتنا وان يعترف لنا ويرحبنا لكونه من الحاسنين وقال تعالى
حكما على قوس طيله اللام فتارى في الطلمات الى الاله الا ان سجد الى كثر الطامنين
ومرجه ما نعلمه بانه قوله تعالى ان الله يعترف الذنوب جميعا **والجواب**
انما يقول بظاهر الاله انه نعلم يعترف الذنوب جميعا الا انما يقول بظاهر الاله بانه نعلم
طاعتها على انه نعلم يعترفها بعبودية لزم ان يكون المكلف معترف بفعله لانه يعلم
انه لا ينجعه عليه ولم يرد الكافر ان يعترفه انصاف **فان** في الالكاف
مخصوص بعبودته تعالى ان الله لا يعترف ان سرك **فلا** والقاسم ايضا مخصوص بعبودته
تعالى كالفقيه ونعلم بانه لو كان يعترف بالذنوب لكان حاله بعبودية لوجب ان يعترف
بالتوبة لن القابح منها ليش الا اسقاط العقاب فاذا كان شقطة من ذنوبها فلا
زاد في امرها ما ادر بها عيب فذلك بعبودته واسموا الى ربي علمنا انه ارادى امرها مع النوبة
لا شها ومركب ذلك بعبودته من قبل ان ياعلم العذاب وهذا يعني انه لو لا النوبة فالاله

عنه

ف

سقط العقاب وهذا يعني انها التي بره لا بطريقه الفصل وان قيل ما ان كنتم ان يكون
المراد بالاله الرجوع الى الاسلام لا التوبة ولهذا عني بعبودته واسموا الله من قبل ان ياتكم
العذاب الى قوله السرك في جميع منوال المكنون **والجواب** انما يحل الاله على النوبة دون
الاسلام لكون كلامه نعلم بعبودية عن السرك اللفظ لن هذا هو الواجب في كلامه هما
امكن فاذا يعقب ذكر الاله الاسلام وجب ان يحل الاله على عبودته ونعلم بانه قال الاله
لو كان يعترف بالاسلام لوجب ان يحل عليها جميعا لانه لن من المعين بانه والامام في محرابه
وكل لفظه حلف لا فان معترف اذا كان لم يرد الاله على احد من اولاد دون الاخر
حمل الخطاب عليها جميعا لانه لا محض لا خدما فان يكون هو المراد دون الاخر على ما مر من ايضا
جا ان يات الله تعالى بعبودية الاله بعبودية للنوبة **فما** نوصي الاله في الاصل في الرجوع
وهذا كما سجد الاسلام لن لمسلم ما سلامه بعبودته الى الاسلام فكذلك حال الاله بانه
مؤتمنه يعود الى حاله الصالح **ومرجه** ما نعلم بانه قوله تعالى وان يردنكم الى الارض
بخطا لا تضلوا الا الاسفا الذي كذب وبولى والواضع ان الذي صلى البار بعبودته هذه
الصفه التي هي كونه مكرامولنا والعاشق علف ذلك في حركه قوله النار **والجواب** ان حملهم
لها على ما ذكره من صفات الاعراب الصم ونسخت القطع على ان العساو لا يعدون وذات خلاف
مذهبهم ويعترف بظاهر الاله بعبودية الاله لا بعبودية النار الا ان كان اشفاقا فليس ان
الاسفا هو الذي يوجب من لا يرضى من الصفات ان لا يدخلها ومعلوم خلافه فانه يجوز ان
يدخلها بواجب منها ولهذا لو كثر ولم يوجبه بكونه كذا في النار فاذا حار عذرهم ان يدخل
النار لم يرضى كذلك فذلك يجوز ان يدخلها من هو فاسق ويعترف بظاهر الاله بعبودية الاله لا
يدخلها الا الاسفا ومعلوم انه يدخلها السقي ولهذا قال اما الذين سبوا في النار فاذا حار ان
يدخلها السقي الذي لم يبق اسفا حار ان يدخلها بفسق ايضا يقال لهم لا يشبه ان القاسم ايضا
يوسف بانه سقي فاذا احراز بعبودته ما ان الذي سبوا في النار والقاسم من حملهم بانه يدخل النار
وعلمنا ونعلم بانه فان الله تعالى وصف هذا الاسفا بانه بعبودته بانه سقي لانه قال يا
بلطا لا تضلوا الا الاسفا فاذا كان من خطا القاسم بانه اسفا فانه اسفا فانه

كما ان قوله تعالى المتاع في الدنيا قليل من قوله تعالى المتاع في الدنيا قليل
الاسفل ايضا وقد ذكرنا ان المراد بالمتاع الكسب والاموال المتولدة من العمل
عن طاعة الله تعالى فمتى ما كان له من متاعه في الدنيا ما يستحق به قوله تعالى والاسفل
من رزق الله له لا بأس من رزق الله الا الله يوم الكافرون والوافاء كان الفاسق عذوب
من اهل النار فطعها كان من رزق الله واذ كان الامر على ما يؤوله من انه يحور ان رزق
الله تعالى عنه لم يرض حسراتا مما ساء من رزق الله فلا يكون كافرا ولا يشبهها بالكافرون
والجواب ان رزق الله تعالى عن طاعة الله تعالى في الجنة والافراد في الدنيا
والفاسق عذوب من رزق الله تعالى في الجنة والافراد في الدنيا عذوب من رزق الله تعالى في الجنة
في المتسفل فيكون رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
ان المراد بالمتاع من رزق الله تعالى في الجنة والافراد في الدنيا عذوب من رزق الله تعالى في الجنة
واذا علم من ضرورة الدين ان رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
هذا دلالة على ذلك وهي العيون التي ورثت من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
لن الدلالة على ذلك ان الفاسق في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
لا حاله ما لم يمتها ما هو خاضع لم يمتها كونها اسفل الدنيا محضها على ما قاله وهو على
سليم ان المراد بالمتاع من رزق الله تعالى في الجنة والافراد في الدنيا عذوب من رزق الله تعالى في الجنة
الذين يسمون في النار والذين فيها ما دام السماوات والارض اما سائر ما يؤوله قوله تعالى في النار
يدوم السما والارض ومد علمنا الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
بمنهم بهذه الآية بطل استدلالهم بقوله لا تضلوا الى الاسفل الذي كذبوه ولا انه
لحيزها هنا ما كل شيء في النار واما عليه لتوهم فيها ما السما والارض فلا يشبهه انه لا يكون
ان يربوا ارضا وارضها من الدلالة على ذلك ان العالم يفتي فان طوبى ما عايناهم الا في
في ذلك ما يوجب الاستدلال فان قيل في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
الجنة ما عدا الاسفل والارض ما استمر عليه فيكون رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب

والجواب ان

ما به شأنا فاستمر من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
الاحرة باقية فمتى ما كان له من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
وجه احب فاما ما قيل ان رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
بعد الله اما سائر رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
في ان رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
وعرضات اللوت في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
رجب الا انما منه فانه خور ان رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
العزيبه **واما ما** قيل ان رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
النار بعد ما استحوذوا من النار واما رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
وسيرة وما يشبه ذلك من الاخبار **والجواب** ان هذه الاخبار لا يصح المتك بها من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
انها من اخبار الاجاد واجار الاجاد لا يصح الاعتماد عليها في اصول الدين واما قلت انها من اخبار الاجاد فلا يصح
لو كانت من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
حلافة فان رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
ان رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
فان قيل ان رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
واذا علم ان لا وجه لكونه من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
في الجنة التي حصل معها العلم بخلق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
حصل لهم العلم بخلق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
حقته حتى يتخلف اليه **واما ما** قيل ان رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
لا يشترط الا العلم في مسائل الاصول هو العباد وهو لا يكون حشا الا ان يكون علما ولا يكون
علما الا اذا استند الى دليل يقيني وهذا موقوف في اجار الاجاد وثانها هذه الاخبار معارضة
بشقوق القرآن التي لا تخفى الباطل واذا عارضتها وجب طرحها **ومما قيل** ان رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب ولا يكون من رزق الله تعالى في الجنة عذوب
والانما بطريقه المحض وان كانت الاخبار اجاد التي كل واحد من الدلائل يكون قد استعمل
فما تناوله واذا امكن الجمع بينهما في كل واحد من الدلائل يكون قد استعمل

اراده ادى اهل الجنة لا عامته له فاضله فان ذلك نعم لانه لا ينفج **فصل** لا يستلزم ان العلم في حق
ما هو حاله من الارادات ان ارادها لا ينفج فاما مدعي ان الله يحسن منه على اراد الانا من علم الله
لا ينفج من الكفار وحسن ما مل ذلك ايضا عما ينفج فلو كانت هذه الارادات التي ذكرها السائل
لنمزاها لا ينفج لوجب ان ينفج هذه الارادات لنمزاها لا ينفج ومعلوم خلافه واما ما
ذكره من اراده المعجزات فليس ذلك الا ما في لانه نعم اطهاره على من لا يدعي النبوة على مذهبه كثير
من سؤرخا ومن جوز ظهوره على من في حال الوحي في حق هذه الاراد انما اقدار على ما لا يوسس كونه
لا به يجوز ان يكون اطهار المعجزه كذا يجوز ان يكون مصلحه فينتج منه ان يرد في الحال هذه
نعم منه ان يرد الاجاب كذا يجوز كونه كذا وكذا ان اراد اهل الجنة منزله لا علم له
ايضا ان ذلك لا يستلزم لانه يعظم لمن لا يستلزمه فلو كان في الاراد لعلها به وهذا طاهر
ومثل هذا مفسود في اراد من المار للروح منها فان للروح ليس نعم عما مقرر في حق الله
ولقد ينفج السمع على ذلك والاعلى في اهل النار يرد ان يخرجوا من النار فياخذهم كذا
وهذا صريح وفي **فصل** ما ان كرم ان يكون الاراد فانها بمعنى المقارنة كذا في الاعلى حذرا
من ان ينفج في المقاربه وذلك ان الله يرفعهم الى اعلاهم حرزهم **فصل** لا ينفج عن
طاهر الخطاب لغير ان ينفج به وبما هو حاله لا يجوز ولا ينفج في الاله انا اجتمعت المعجزات
عليها لانه لا ينفج منها ولا ينفج في النار فيكون من النار يعلمهم واللبس من نعمهم الى اعلى
حي ينفج حرزهم **فصل** ونظر هذه المسئلة المبكره اخلاصهم في القاسم هل يحسن منه
ان يقول اللهم اعف عن امراة عاصية ام لا فقال ابو علي لا يحسن سؤال المعصية والحال هذه وقال
ابو هاشم بل يحسن وهو الصحيح فانه يحسن منه على ان يسقط عنه العقاب على ما تقدم واذا صهر دعاوه
ذات من جهة العقل وجب ان يحسن منه اذ لو لم يحسن ايا ان نعم الامر يرجع اليه او الامر يرجع الى العقاب
ونما ان نعم الامر يرجع اليه لانه لا يصور في حقه الا تحونه مفسده واما ما في رجوع الى العقاب من تحونه
عنه مفسده فلا يجب ان نعم كذا الا نعم سؤال العدم نعم الاموال والاواد وعز ذلك في حال ان
نعم الامر يرجع الى العقاب ليس ذلك الا ما تصور ان لو لم يحسن انفاطه فاما اذا دل الله على حشده فلا
ما من حسن السؤال ومنه **فصل** انه نعم في الشاهد ما هو حاله فان احد الوصل ولديهم وازاد

منه وسال ان ينفج عنه مع امراة بها ذلك ويركبا الاعتذار لوجب ان نعم منه هذا السؤال وهو
حاله القاسم فانه اذا كان مفسدا وجب ان نعم منه طلب المعصية اذ الفرق بين الامر من طلب القرب
من الامر من ان الوالدين ينفجوا عنه لانه نعم منه ان يطلب عنه من دون ان ينفج لانه يحسن عليه
ان ينفج عنه هذه المعصية ولا يطبق الى زوالها الا الاعتذار في حق منه طلب المعصية من دون خلاف
العدم نعم فانه لا يصور ما لم يعافى من العبد فوجب ان يحسن من العبد طلب المعصية

الكلام في الشفاعة فالعلمه السلام وادب

الشيء في الله عليه والنعاسه وان يكون المؤمن من دون الغناه حلافا الى نبيه والمرجعه وفي
اصل من بها للمطوفه لن القرآن الصريح في العلم والفاخر لا ينفج لها ولا ينفج في حق ذلك
لوجوه الخلف فيه نعم عنه واعلم ان كلامه عليه السلام في هذه الجملة يستلزم على ان نعمه بواقع
احد هاتين معني الشفاعة وثانها في كتابه المذهب وذكر الخلفان والثاني في تفسيره بالسدره علم
وزانها في اراد ما معلونه الخالف وابطالهم **اما الموضع الاول** فاعلم ان الشفاعة في
اصل اللغه مأخوذه من السفع والسفع ينفج الير الذي هو **فصل** في حق صاحب الحاجه والشفيع
ضار سفعاه واما في الاصطلاح فان الشفاعة سؤال معلوم ينفج الى العترة او دفع ضرر عنه على
حد لولا الشفاعة لما حصل ذلك واما ما رواه من السؤال اذا علم ان ينفج او دفع ضرر في الله بوقف
ما به سفاعه ليس كذلك بوقف ما به شفاعه ولهذا ينفج او ابل اهل اللغه سفع الوزير الى السلطان
في ان ينفج فلا ينفج في ربه كذا ينفج سفع اليه **فصل** في حق عونه واستعماله على حد واحد فلا معنى لما
يقوله المرحبه ان هذه اللفظه اذا اطلقت كانت حقيقه في السؤال للدفع الضرر دون طلب الشفع
وذلك لانها تستعمل فيهما عا سوا في امير كذا سفعها ان الذي به يعلم ان اللفظه
حقيقه في المعنى جميعا ليس لان طرق استدلها منها على حد واحد ولهذا فان لنا حقا كان
معبدا للسواد والساخر على حد واحد كانه حقيقه فيهما معا وكذا قولنا لوزنه لما كان ينفج
السواد والساخر وعنه من الزوال على حد واحد كانه حقيقه مشتركة فيهما وكذا في حال الشفاعة
فانها تستعمل في طلب الشفع ودفع الضرر وتكون جميعه متماخضا وعلى هذا قال الشافعي

انما سلمان الامير مزونه وكان ابراهيم وكرمزانه م كبا فغنى زوانه من صهره عن العمل باهنية
 والحود امته م نوحه انها لو كانت حقيقة في دفع الضرر لوجب ان يكون فيها ذلك الي
 انهم التامع من هذا من حيث كون اللفظة حقيقة ومعلوم ان هذه اللفظة من اطلقت من
 دور مونه لم يسمونها الى الفهم دفع الضرر فقط وعبء فكان يجب اذا استعمل في ذلك النفع
 ان يكون المستعمل اليها مكرزا في خطابه لانه قد استعملها في غير ما وصفت له كما ان اذا استعمل قولنا
 استر في السبع المحصور ومعلوم انه لا يكون مكرزا في خطابه اذا استعملها في ذلك النفع **فان قيل**
 ما ان كرم ان يكون الاستعمال فيه في طلب النفع لانه يضمن دفع الضرر في الشاهد ويرفع اليها
 ذكرناه من انها تكون فيه **فان قيل** ان هذا العطف لا معنى له فاما يعلم من استعمالها في النفع
 لخطر سائلهم دفع الضرر ما يثبت في الجرد على جرد لا السقاعة صلا حصل ذلك لحي زيرك من سوال
 المستعمل في السؤال الى الله عليه واله الرزق الوصيله لانه لا يوصف سائلهم لذلك مانه شفاعه لانه
 يعلى بفعله ذلك من دون سائلهم واما بعد سخته برك لمضحه لم يعلمها **فان قيل** بهل يصير
 في الشفاعه حتى يكون المسفوع اليه نورا الشافع ام لا **والا** لا يصير ذلك فيها ولهذا يقال استفع
 السلطان الى الوزير في خافه كما يقال استفع الوزير الى السلطان في خافه من على هذا قال صلى الله
 عليه واله ليريه لما اعنف وزامت فتح المصالح سوا ومن زوجه اذ حكت وابودرك ومالك المشرق
 ما رسول الله قال لا انا ما شافع موصف بفته برك والرتبه عما العكن وان فقه خا الله عليه وعما الله
 في كل ذي خوص السر وان كان لا بعد اعشار الرتبه عرفا والله اعلم **واما الموضع**
الساقي في حكيه المذهب وذكر الخلاف ما علم انه لا خلاف من الاله في سبب الشفاعه
 لرسول الله صلى الله عليه واله وهو في قوله تعالى عني استعنت ربي معا ما محمود انه ماله
 الشفاعه والذى حكا عليه السلام من خلاف الطرفين في اصل الشفاعه هو ان من عند الطرفين انه
 لا يجوز ان يفضل الله تعالى بعض المكلفين على بعض سفاعته صلى الله عليه واله حسدا لا محلا واما ان
 يكون سبي محب على العبد يعلى بفعله فهو باعله لا محاله فان معنا الشفاعه صلى الله عليه واله ان
 متى لا يحب ان يفعله لا محاله مما طرفه الفضل فعندهم انه يعلى الاحترمه ان حاله من المكلفين في
 الفضل فاذا كان الامر على هذه الصورة لم يطل ان الشفاعه م ولعل الناس في شفاعه النبي صلى

الله عليه واله لم يمت في مذهب اهل الجبر من الزيدية وجهه هو المعتبر له الى انها للمؤمنين مبره الله
 تعالى بها الى الصميم ونوبا الى نوابهم ولست لمن فاعصر على كونه من الفاسق فاما ان كان لا خلاف
 انه لا سقاعة لهم بل يد علم ضروره من الرسول علم انهم محليون في الماراد وحكي عن الشيخ الى انهم
 ان النبي صلى الله عليه واله سفع لاضحار الضعفاء ليرفع ما نقص من نوابهم ما استحقه من العقاب على
 الضعفاء الى ونعت منهم م لعلف العلماء في ان السقاعة هل يحتر من الساع مع الاضوار من المسفوع
 له عقلام لا يقال ابو هاشم انها يحتر وقال باق الفضا له هاشم واستدل ابو هاشم بانه يحتر من
 الله تعالى اسقاط العقاب اسرا عن ربه على ما يقدر فاذا احسن منه اسقاطه من دون شفاعه
 السقاعة لم يمنه اسقاطه وكذلك فانه يحتر من الله يحتر من الفاسق ان يدعو الى الله في
 مع امراره على سقاعة عقلا فاذا احسن منه وجب ان يحسن من غيره ايضا لكل واحد من السوا من
 دفعه من الضرر فاذا احسن منه حدهما حسن الاحراضاه **واسئل** فاضي القضاء ما يقع
 من جردنا الى سفع لواجب في قل ولا لعنه مع اضرائه عا ذلك وهو ما معلوم عند كل عالم فاذا
 مع هذا في الشاهد وعلمنا انه لا وجه لفعه الا كونه شفاعه مع الاضرائه بل اما علمنا كذا
 علما بجه وان لم يعلم امر اسراه ومن لم يعلمه كذلك لم يعلم بجه وان علمنا ما علمنا فاذا كان الواحد
 في وجه ليس الا كونه شفاعه لمصروجب في كل ما شاركه في كونه شفاعه طمرا ان يكون في الاش
 الاسرات في العلم بوجب الاسرات في ذلك فبجانب شفاعه الى العزم بقا السحق مع اضرائه
 على ذلك وهذا الخلاف اما بصور عقلا ماما مع ورز السمع مانه يعلى عا ولا محاله فلا يشبهه في وجه
 لانه يكون سوا لاله تعالى ان يحتر في حيزه الذي احترناه يعلى عا والفاسق لا محاله وضركاه بقوله
 اسالك ما زلت ان يحتر في حيزك وما هذا حاله مع **فان قيل** المنع من جردنا الى شفع الى
 غيره في لفر وان كان من احترناه لا يفعله او يفعله محوا سفع اليه في ترك صوب ولله اوجزه
 وان كان من احترناه لا يفعله فها لاجان مثله في جوا المرم على عقلام **فان قيل** الفرق بين الامر
 مانه يعلى الجبر سبي فانه يحتره نفعه واحدا اذا الحر عن سبي فانه لا يشار حيزه ذلك الشيء على
 للقيعه لانه لا يعلم فتكون حيزه حسدا موقفا الى عرفه محتر منه ان شفع اليه في ذلك لانه لا

في
 الله

خلاف العدم تعالى فلا فانه عن الفعل الخونه عالما بالعواقب على ما تقدم في الوعيد **واما**
الموضع الثالث في فضائل استناده عليه السلام فاعلم ان من حاله سقوط العقاب
 بالسفاهه لا علو حاله اما ان يدعى سقوطه بطريقه الوجوه على جرسقوطه بالسفاهه وما اشبهها
 او لا يدعى ذلك بل ينزله بسقوطه بطريقه الفضل وانما الاول فهو باطل من حيث ان فعل شخص لا يجوز
 ان يكون سببا لاسقاط العقاب عن شخص اخر لانه لا اختصاص له به فليس بان يورث سقوط العقاب عن بعض
 الأشخاص او من بعض الله معهما سواء وهذا يورث الى سقوط العقاب جملة وهو محال ولعمري
 فلو جاز ان يتورث فعل شخص سببا لسقوط العقاب عن شخص اخر لجاز ان يتورث سببا لاستحقاق النور مؤدي
 الى العظم من لاسي المعظم وهو محال وانما جعنا منها الى الفعلين في الاختصاص على حد واحد فان
 احدهما في اسقاط العقاب اثر الاخر في استحقاق النور ايضا لاسيما وموت اما سقوط العقاب بطريقه الوجوه
 لحاز في الحله النور وهو محال **فان قيل** وما المانع من جواز ذلك في النور ان يتورثون بان
 الفعل الذي يقع الافئدة لعظم وابطاعه او عفايته فهو ما هنا يدعى عظم النور والعقاب للفاعل
 ففعله **فليسا** انه لا يعظم لمجرد فعل غيره وانما لونه في هذا النوع من الافئدة عظم ما يستحق عليه
 وما يوجد بعد من الافعال وان تراخا فانه الداعي الى وقوعه في ان يعظم ما يستحق عليه عيبه
 وليس هو لمجرد فعل الغير بل لانه لو كان لفعل الغير لوجب ان يثبته المعظم وان لم يعلم ذلك الغير
 والادعوه عليه الى الفعل وهو محال **فان قيل** التورث من ان الجرح سببا في سببها على غير
 وفعل من المذبح المستور يحرق بسبب ما لا في حاه عن طابه سببه السكر ويحرق من القدر
 تعالى على الامان وان لم يتسبب لانه **فليسا** اما السكر بانه سببه احدا من النعمه اذا حصل كاهه
 صارت في الحكم كانه من قبله فوجب اسقاطه السكر عليها وكذا الامان ما حصل ممكنه تعالى والطا
 ورجاه صار كانه وحده قبله لم يمسح بمرجه عليه لاحل ذلك وبعدها من شوقها منع
 من ان يمسح بها المذبح على الامان بل الموضع هو الذي يمسح من العدم بها المذبح عليه وانما سببه العدم
 تعالى المذبح سببا في معصيات الامان التي يهزونها وبعدها في الشفاهه يورث في سقوط العقاب
 عن الامان لوجب ان لا يخلف الحال فيها تحت شعار الفاعل من كان يجب اذا وجدت من غير التورث
 علم ان يورث في سقوط العقاب من الغير لانه لا اختصاص منها اذا وجدت من الرسول عليه السلام

لما كان سقوطها من لاسي المعظم
 الى الله الا ان ايمانها حاله الى الله ايضاً مستحقاً

بهذا ما اذا وجدت من غيره وهذا لما هرا السقوط وبل ما قلناه بسطل ما يحكي عن السج ان الله عز وجل
 السفاهه خطها في زوايا الواب الذي بطل ما في عماره وبعده فانه قد بطل اذا لم يجد ان يعود
 بالسفاهه التي هي من فعل المكلف على ما قدمناه فاحي واولى ان لا يعود ما السفاهه وبعدها يورث
 الى عظم من الاستحقاق المعظم وهو مسمى والافعال ان هذا سببه المعظم في الجملة وذلك لانه وان استحققه
 في الجملة الا انه لاسي هذا المعنى في ايقاله الله سبحانه افعال من نواب الرسول صلى الله عليه وآله
 الى رجل من ابناء المؤمنين وان كان هذا المسمى سببه المعظم بهذا العز في مكان محلي فاذا كانت افعالهم افعال
 ما هذا حاله من الواب الذي يسقط وجب ان لا يعود ما السفاهه بل يتورث الشفاهه في هذه
 الضوئه لمعناها ما لمعناها هذا هو الكلام عا القسم الاول **واما القسم الثاني** وهو
 ان يقال ان الله تعالى سبب اسقاط العقاب عن السفاهه والرد على ذلك ان لا يقع فيه
 سفاهه نزل الله تعالى وامرهم يوم الاربعه اذ القلوب لولا الخافركا لكان بالبطال من جميع
 ولا سبب بطاعه ووجهه دالاه الا انه على السفاهه هو ان الله تعالى في الشفاهه
 كل سبب لاجل طامع عارجه نطاع في سببها والفاصول طامع في حوله عند الابه وانا دخل
 عجبنا لم يسفع له الرسول علم لانه لو سفع له والطيع في شفاعته لكان ذلك كذا والكذب
 في ولا سبب الله تعالى **واعلم** ان هذا الدليل مني على امور احب بها ان يفتق الاسعراق
 لدخوله على الطامع وهذا ظاهر بل لانه تعينه الاستناء ومننا ان نفعه الاستناء على الاسعراق
 بوضعه ان القابل اذا قال ما لم يرد على فانه سببه وبنافيه قوله لم يرد على وزعم وهذا معلوم عند
 اهل اللغه وهو لا سببه وبنافيه الامن حشاه انت ما نفاه الخطاب الاول ولو لا قول الاول
 معصا لفي جميع الخفوق والاما وجب ذلك وكذا لو ما امارات وحلام قال دانت زورا فان الخطاب
 الثاني من الخطاب الاول في لغير الاختصاصه التي على مثل اليوم وكذا اذا قال ما للطلال
 من جميع ولا سبب لمرمت لهم شفع وجب ان سببه وبنافيه وهذا يوجب كونه كذا وبنافيه
 ان القاسم من جمله الطامع وهذا ما لا خلاف فيه بين الامه وبنافيه تعالى ومن معجز حرد
 زعمه معظمتهم ولا يشبهه ان القاسم من يورثي بسببه حرد والله تعالى اليها عن الاقرار

ان جعلنا من اهل الشفاعة ام لا فان ربنا الوالد لا يوافق الا جماع وان قالوا لم يحتج ما ذلت
قلت فاذا كان الشفاعة مفقودة على العتاق وجب ان يكون بغير السؤال اللهم اجعلنا من
الطائفة الذين تقارون المعطيات ووافقون الملام ويكفون اسع الامور وسار الزواري بانواع
العباد والسرور لتكون من اهل الشفاعة في المعاد ولا خلاف من الامة انه يقع الدعاء بما هو حاله
معه من مطهر او قذر او غير ذلك من شيوخنا رحمهم الله بالتوبة فقالوا ان الامة اجمعت على
قولهم اللهم اجعلنا من المؤمنين وقربنا من التوبة لا يكون الا عن رب فوجب ان يكون بغير السؤال
اللهم اجعلنا من المؤمنين لا يكون من الناس **واجابات** سألوا عن ربهم الله
بوجه احدها الى التوبة من حسن الاعتراف ولهذا استحسنتها كل مسلم عند مشاهدته
فعله الله تعالى من الامور العظيمة التي يدعو الى الخوف وان لم يجد رتب في تلك الحال ويزداد
جزع عبادات الانسا ضلوا الله عليهم وهلكوا وان لم يمسروا عن سبيل الله عليه وآله لكرهه لا
حتى كان ضعف في اليوم والليله سبعين مرة وليس ذلك لكونه كان تواليه من حناؤي عن امر غير
قال كالتعب ليرى الله تعالى الله عليه وآله في المجلس الجاهل به من اعترافه على ان التوبة
الرجيم فاذا انت الى التوبة حسن الاعتراف بطل ما قاله **وابنه** ان اجابته بحوزة ياتي في
حالاته والباقيات بطريقه المقصود بها ان يكون منها نحن السؤال ان جعلنا من المؤمنين
لنجدوا يقارن الفصح في كثير من الاوقات وعلى هذا روي عن النبي صلى الله عليه وآله ما من مؤمن لا
وله من فضله الفقيه بعد الفقيه لانفاقه حناؤي الربا والميث انه لا ينفع ان يكون
من الامة يقول اللهم اجعلنا من المؤمنين يعني من العاملين اعمال المؤمنين المخلصين الذين يخرجون
عن الخيرات ويؤمنون بالواجبات ليس مراد الامة بهذا الخطاب لا العلم بضرورة ما هم مبرورون بالتوبة
التي هي الدم على ما مات والعزم على ترك المعاداة وشرار يكون المراد به ما ذكرناه او يكون المراد
به اجعلنا من المؤمنين اذا وقع مناعصيان بوجبه التوبة **وصح** ان التوبة اذا كانت
الدم على ما مات والدم لا يحسن الا اذا فعلت بغيره فلا بد ان يكون المراد ما ذكرناه والاداء الى وجوب
الدم من التوبة وهو حتى ومعلوم ان الدم على الحسن فيه وهو استعمل الاجماع على

القبض وهو حال لا يبطل كون الاجماع حجة واجبه الابع مسقط ما عارضته المرجحة ثم قال لهم
ما يقولون في رجل حلف بانواع الايمان من الطلاق والبرزخ والعبادة والعتاق والصلوة وغير ذلك
لنفعل ما به مستحى شفاعة الرسول عليه السلام كل يوم ففعل المعاصي فمسرور للحزم والرباوع من ذلك من
انواع المستوف ام بفعل الطاعات فان ربنا الوالد لا يوافق الا جماع وهذا خلاف من الاسلام لانه لا خلاف
منه انه لا يجوز الاجراء من غير توبة العبادة وان من انما فعلها بعد ذلك ريقه الاسلام من عقده ولا
شبهة ان السوء هو من رغب الى التوبة في شفاعة الله عليه وآله فاذا كانت هذه المعاصي هي السبب
في فعلها وجب ان يحسن الاعتراف عليها وان قالوا ان من الطاعات ورتب المحرمات بطل قولهم ان الشفاعة
مفقودة على الفساق **واما الموضع الرابع** في اربابا معلومة الخالف وانطاله
وهذه هي فوائدنا والوالد المومنين في غايتهم الشفاعة **الحق** ان الله تعالى يقول اللهم اجعلنا من المؤمنين
حزبنا في كل وقت ونحن لا فائدة في الشفاعة والحال **هذه** ايات المومنين وانما تظهر
فائدة الشفاعة ان لا يواب لهم مستقط الله تعالى عنهم العقاب وتضاعف لهم الخيرات من الجنة
والجواب ان الشفاعة لها فائدة ما راجع الى عظيم الرضا على الله عليه وآله في ذلك
الموقف المشهور حيث استجاب الله تعالى دعاءه واراد ما وعد به وهذا يقتضي رفع منزلته كما علم ان السبيل
من اطياف الوعظ الى ما طلبه من رايه في بعض هذه فان ذلك يقتضي جلاله له عند العقلاء في الشفاعة
والقائد الماسه ما يرجع الى رايه (درجات المومنين ومنافع حصل شفاعة عليه السلام بطريقه
الفضل من قبله تعالى **وهي** ان الله تعالى يدع المومنين ما به يفعل لهم ذلك بقوله ويريدهم
من فضله فان معنى لدفعه عن الشفاعة **قلت** ان الله تعالى وان كان يرضى الله هذه المنافع كما
احسن نيلت الا انه لم يحسن بانه يفعل ذلك من دون شفاعة فهو ان يفعل عند الشفاعة وما هذا
حاله كزوجه ماله شفاعة **وتجيب** رايه بحوزة يرضى الله تعالى عن منافع سؤلها اخبر
به لاجل شفاعة الرسول عليه السلام فان فضله تعالى لا نهاية له ولا غاية لاحظه واذا كان على يرضى الله
المنافع عند سؤاله عما حذر لولا ما اوصلها صح وصف ما هو حاله ماله شفاعة **واجب** الخالف
باجازة كادروا بها عن النبي صلى الله عليه وآله منها قوله علم شفاعة لاهل الجاهل من امت **والجواب**
ان هذا الخبر من اجابرا الاحاد ملائحة الاحتجاج به في مسائل الاعتقاد ودفع رايه بما لا ي

الكاتب فلا يجوز الرجوع اليه كما لا يجوز الرجوع الى الاجاز التي رويها المشبه والحيث في الحديث
 لما فيها للدلالة لمقطوع بهاد ورجع فانه معارض بالاجاز التي وزف في خلود الفتاوى في
 النار ولعله ضاع عليه ^{فانه} سماعي اهل الكبار من امتي وهذا نص صريح وقال صلى الله عليه وآله
 في السماع من لم علمني في عريضة وقال صلى الله عليه وآله لا حرج سماعي لبله من امتي ^{فانه} حرج
 اهل بيتي ببله ولنا انه وزحل فضالهم جرحهم لما احبوا اليه وزحل صار من ابدىهم بنفسه وعلى من ركب
 الخالف سماعه الرسول صلى الله عليه وآله من بعضهم ببله ولسانه ولسانهم وهذا ظاهر القناد
 ورجع ببله ولنا ان قوله حمله على المراد به اهل الكبار الذين تابوا الى الحق ذلك جمع بين
 الاله فصح انه لا شفاعه للفاسق **ومى** هل يسفح فاح الله عليه وآله لانه ام لم
 ولعزمهم فلتا اذ ترفع من حوزهم الله الله يسفح للجميع لمن يادى على سوا السفاعة ليعضل
 من امته وعز امته من سائر الامم الماضية فحوز ان يسفح لم **ومى** هل يعز من الامم
 صلوات الله عليهم سفاعه **فاما** كد وزف بذلك الاما ليطهر من لهم في ذلك المقام كاي طهر
 منزله الرسول صلى الله عليه وآله **ومى** هل الفخر الانساقه ذلك او زف بذلك
 الاما ان اصاحي قوله ضاع الله عليه والله يسفح يوم القيمة بله الاسام العلمام السهرا وهذا من المحورات
 فان كانت الاجاز مقطوعة وجب ان يقطع عليه وان لم يقطع مقطوعا عليها فسماع الحوز ليس المقطوع
 من غير ندالة لا يجوز لانه يكون اذا ما عا لا يكون كونه خطا وما هو حاله مع عبد العفلام

والكلام في الميراث من الميراثين والاعلى السلام
 وان لاهل الكبار من هذه الامم منزله من منزله الكافر والمومن في الاسم والحكم خلافا للحوازم
 والحيث في الامم منهم موقوف على ذلك فلا يصح لاحد من الفريقين دليل على مذهبهم واعلم ان الكلام
 من هذه الجهة يقع في بله هو اضع احدهما في معنى الميراثين من الميراثين وسان ما دعا الى ذلك وما بها في
 حجة الله اربعت وذكر الخلاف وبالنسبة الى الدليل على صحة ما ذهبنا اليه وسائر ما ذهب اليه الخالف
والا لوضع الاول فاعلم ان معنى قولنا الميراث من الميراثين ان كل واحد من الفريقين في ذلك مع الحوازم
 الصلوة وسائر

والكلام فاما منزله في الاسم فلا نسما هو منا ولا كافر ولا منافقا واما في الحكم فانه لا يحكم له ما حكم
 المومن من وجوب تعظيمه ومولاه ولا يحكم له ملك من احكام الصغار لوجوب مناحته وموارنته
 وما اشبه ذلك فلا محل هذا صارت له منزله من منزله المومن والكافر لانه باحد من كل واحد منهما
 شها من المومن لجيل المناخه وفي حوز موارنته ومن الكافر وجوب معادله وما اشبهها فصار له
 حكم من حكمهما ولا يعجز في ذلك ما يؤوله من ان اهل الشهادتين من نكح في الحوزة والمشبهه هـ
 وذلك لانه كرامنا فاما مدينه من المعافاة وشبهها وهي لا تلح جبال الكفر **واما** الذي دعى الى
 اسان الميراث من الميراثين فهو اختلاف احوال المكلفين في اسحقاق الوهاب والعقاب وذلك
 لانه المكلف اما ان يكون من اهل الوهاب او من اهل العقاب فان كل من اهل الوهاب فانه لا يحل امان
 يكون نوابه كغيره ام لا فان كان نوابه كغيره فانه بوصف ماله رسول وبني ولا فرق في وصفه بانه
 رسول من ان يكون ملكا او من البشر وله ان يوصف الله تعالى الملك بانه ماله رسول في قوله تعالى الملك
 الملك فضلا او في اخيه وعز ذلك وكوز وصعهم ايضا ماله ايضا لعمام معنى ذلك في فهم الا ان
 هذه اللفظة مدعيت عليها تعرف الاستعمال بوضع البشر على ما يريه وان لم يكن نوابه كغيره
 فانه يوصف ماله مومن وبرودي وضاح وعز ذلك وان كان المكلف من اهل العقاب فلا يحل
 اما ان يوصف ماله عظيم او لا فان اسمى عقبا ما عظمه ووصف ماله كافر في الجملة وسع ذلك وصحة
 ماسي عن غير محصور لكونه لا يورى ويضرب في محض نوابي ومطوي ويحزى وان اسمى عقبا
 دون ذلك ووصف ماله فاسق ومبطل وعلو في كل الراي الى خلاف هذه الاسما اختلاف احوال
 المكلفين في اسحقاق الوهاب والاعفاء اذا اختلفت بلادهم من اختلاف الاشياء لانها معتد بها لبلاد
 احبنا الى الاعفاء بالميراث من الميراثين **واما الموضع الثاني** في حكمه المذهب وكبر
 لا ايق فاعلم انه لا خلاف من الامم في حوز وصف سائر
 اسمهم ماله من ان واما الخلاف في انه هل يصح وصف
 وصعهم بال كفر ولا يابني عن الكفر ولا بال امان ولا يابني عن الايمان والخلاف في ذلك مع الحوازم
 والمجيبه والحسن من اني الحسن الصوري فاما الحوازم فانه يوصف بالفاسق كافر واصل واولاده
 هل يوصف ماله شرك ام لا فعالت الابا صيته انه لا يوصف بفسقه ماله شرك وعبد سائرهم

انه محذور وصفه بانه مسرك واما المرجح فانه مصدق بانه مؤمن حتى انهم من قول ان الاله كان
 حزين ومبكايل عليهما السلام واما عند الخلافة الحزينة لانه ايضا مصدق بانه مؤمن مع
 في هذا الباب وانما وصفه المرجح بانه مؤمن باعتقاده ان الاله هو المصدق بقطر الوارد
 منه المصدق واما الحسن من الحسن المصدق بانه يقول ان الفاسق يوصف بانه منافق ولا
 يصف بانه منافق بل مستمعنا في حقه فنقول انه مطلق الكفر وهو انكار الفاعل **واما**
الموضع الثالث في الرجل على صحة ما ذهبنا اليه وسائر ما ذهب اليه الخالف معي ان كل
 ضع اجد ما سار معاني هذه الالفاظ في قوله في اللغة نحو قولنا مؤمن فاعلم وقولنا كافر
 وفاسق ومنافق وما يندفع ذلك او يعضد واما هي ان كبريق الالفاظ الدعوية الى معان شرعية
 وبالله ان هذه الالفاظ تدل على ثواب شرعية وسائر تلك الموايد والاعمال في ذكر الاله
 صحة ما ذهبنا اليه وما دام ذهب اليه الخالف في الاله في كبريق الاله
 وابطاله وسائر ما في انرا اياها في المرجح وابطاله **اما الموضع الاول** فاعلم
 ان قولنا مؤمن بعمل في اصل اللغة في معان اجد ما معني المصدق بانه مؤمن بانه
 اولاد يصفون عليهم السلام وما ايدوا في اي مصدق بانه يصدق بالحق وهو الفاعل لان كما ان
 الخوف هو الفاعل الخوف واذا وصف الله بانه مؤمن فهو على الوجهين اجد ما معني المصدق بانه
 علم ما اظهره من الاعلام الدالة على صدقهم وما جرى مجرى المصدق بالحق الا باعتراف العاقل
 من الاعمال بانه مؤمن بصفه ذلك كما يوصف الاشارة بانها تصديق اذ انتمت ذلك ولهذا ان الملك اذا اراد
 عليه بعض حرامه انه بدلالة على الرعية وان اياه صدق بانه مؤمن بانه حرك رايه باجر الله بعد تصديقا
 بفعل ذلك بانه بصف بانه مصدق وان لم يجر منه القول الذي هو صدق والمعنى الثاني في الله
 تمام معني انه امر وليه من عزله اذا ايمانهم به لا عقاب عليهم بالاله الدالة على ذلك واما قولنا
 فانه يصدق في اللغة فاعل الاستسلام وهو الايمان بالاعتقاد ومنه قول الشاعر استسلم
 فاعل الاستسلام فاعل الاستسلام فاعل الاستسلام فاعل الاستسلام فاعل الاستسلام فاعل الاستسلام
 فاعل الاستسلام فاعل الاستسلام فاعل الاستسلام فاعل الاستسلام فاعل الاستسلام فاعل الاستسلام

للمصنف

واحد قولوا اسما منا معناه انقضاء الاحكام في الظاهر واستسلامنا وان لم يكن كذلك
 على الجملة واما قولنا كافر فاعلم ان الكفر في اصل اللغة هو العطية ومنه قيل
 بكفر فلان السلاح اذا عطيت به ومنه قولهم في الحزنة كافر لانه ساقطاه ومنه قول
 الشاعر حتى اذا الف بيا في كافر فاحر عورات المعوي طلامها يعني السهم اذا
 وقعت في الحزنة وذلك وصدقوا الليل بانه كافر بالحضرة من العطية ومنه قول
 الشاعر تعلو طرفه متها موارا في ليله كهر النجوم طلامها د بر عظام
 ويوصف الرابع بانه كافر لانه يعطى البرز بالرك ومنه قوله ليعا في الكفر بانه
واما المناق فانه من غير ان يعطى بيا واطهر خلافه واصل ذلك كبر الربوع لانه يعمل
 لسته موضعين اذ اطلب من اجد ما خرج من الحزنة المناق ولا يصدق هذه الالفاظ
 ولا ما خرجها على طرفه اللغة **واما** قولنا فاسق فان الفسق لغة العرب هو الخروج
 ومنه قولهم يفسد الرطبة اذ خرجت من سترها واسعمل الخروج على وجه الاضرار
 ومنه سمى الفاسق فوسقه لانه اعتقدوا ان خروجها على وجه الاضرار ومن ذلك
 قولنا مسرك فانه في اللغة عاره عن ان يترك ما مع الله ولهذا يوصف السوي بانه
 مسرك ويوصف عابد الوتر بذلك لانه ان الهام معبودا مع الله تعالى ومن ذلك قولنا
 لمجد فان الامار في اصل اللغة هو الليل ومنه وصف الجدي بانه حرم ومنه قوله ليعا لمجد
 في اسميه والمجد هو المابل **واما الموضع الثاني** وهو انه خورق
 الالفاظ الدعوية الى معان شرعية وهذا هو من هنا في خلاف في ذلك مع المرجح
 وعبادها ما عباد فان عبده ان يلب الاسم بوجه بغير المشا وهذه جهالة واما
 المرجح فانه يقولون بانه لا خورق في بعض علمنا وبعض علمهم برك على الله
 اذ لو اذ ذلك ويظهر على انه لا يصدق وان كان خورق يقع الا انه لم يرك على ذلك
 فربما هو ولاي كلام معهم فاما لايم موافقون في حوار النقل وانما الكلام معهم
 في ان ذلك فروع ام لا وهو الموضع الثالث والذي يرك على صحة ما قلناه انه قد ثبت ان
 المسمي لا يصدق اسم الذي اصف اليه عا طرقة الفوق لانه لو وجد ذلك لخل اما ان يرك
 من يرجع الى الاسم او لا من يرجع الى المسمي او لا ذلك اجمع او يعضه وهذه الاقسام كلها باطلة
 فانه قد ثبت ان الاسم من مبل الكلام فيصير الى فاعل كاسر الا فاعل ومع اقتضائه الى

فاعلم ان هذا هو ان يجب ان يكون في حاله فاذا لم يكن فاما كان
 حار او اذنت انه حار حار ان يفل من ذلك المتما الى غيره من المسماة بوصى ان الاسم لا
 يدرى كونها بالاختيار الفاعل فهو ان يختار الفاعل جعله متما اخر وصي في ال
 متخرج على ان اللفظ حاضله بالمواضع فاما اذا كان بالتوفيق فان ذلك غير واجب فيها
قوله فاما انما حاضله بالمواضع فما تقدم وليس في لو كانت بوقوعها كان
 ذلك حار فيها فاما انما مقل الفاعل ذلك الاسم الى غيره واما انما من قبله عان من الما د من قبل
 عا حوان اللفظ انه وروفع عا ما بوجهه ولو لا كونه حار او الاطرافه في المستحالات لا
 يقع في واما قولك عا دار بعد الاسم بوجه اللفظ فاطم من وقوعه احدها
 ان السواد سحر كونه سوارا لما هو عليه في ذاته فكم يكون اذا وصف به باض ان سحر عن
 كونه سوارا مع ما في سائر خروج الموصوف عن صفته الراهه محال واسمها ان بعد الاسم
 ليس فيها وصفه الراهه ولا حار تحرك المتما في لها فيجب ان تسمى المتما واللفظ
 ان بعد الاسم لا يكون كونه من عدمه فاذا كان معروفا قبل وجود المتما او قبل وصف
 الفاعل له لم يجب بغيره وكذلك اذا بعد الاسم **قوله** ان قولك حوان العير
 الاسماء يورد الى ابطال السماع وذلك لان الادله الشرعية اذا كانت الفاظا وهي
 جارية معاسها التي افاضت حاله وروفعها من جهة الحكم حار بغيرها فان ذلك يورد
 الى ان يثبت حكم المكلف بترك الخطاب وهو واحد لانه في المكلف ان حمله عا حمان
 فاذا بعدت حمايته من معنى الى معنى اخر وجب ان حمله كل واحد من المكلفين على السابق
 الى فهمه من الجمعه لانه حمله عا حمايته عندكم وهي محمله فانه ان حمله الحال
 في ذلك **والجواب** ان هذا لا يرد على استحالة النقل وانما يرد على انه لا يقع في
 هذه الصورة ونحن نقول بترك فانه بعد اذا حاطب خطاب وكان حقيقه في معنى فانه لا
 يدرى ان يرد اما ان يصر والمكلفين عن بغير هذه الحقيقه من ذلك المعنى الى غيره واما ان يرد
 دون بغيره اذ احاسنهم في بغيرها الى غيرها بانه كانت حقيقه في كذا وكذا من المعاني
 وكما وجد من الوجهين لا يورد الى التكليف فالا تعلم ولا الى اختلاف الاحوال في معننى
 الخطاب وبعد ما يورد السابيل اما يورد بغير السرعة فانه في المانع من النقل قبل
 استراة كذلك فان هذا الوجه راى في الحال هذه وبعد فان هذه السببه اما يورد
 اذا كان عا الصديق بعدا فاما في المانع ان يكون الصديق بعدا على هو الذي سئل

من معنى الى معنى سواء وبعد فان ما يورد في المانع يورد المعديه فاما المانع ان يكون ذلك فما
 لا بعد علنا فيه لن يفل لا يورد الى محال **واما الموضع الثالث** وهو ان
 هذه اللفاظ قد سلت الى فواير من غير وبارك المواقف الذي **قوله** على ذلك وقوعه
 منها قول الله تعالى والاعراب منا واليه يومنا وليس قولوا استأنا فانه بعدا في
 عنهم الا بان مع ان الصديق ووجد منهم مرادك على ان الذي يقاه ليس هو الذي وجد
 منهم وهذا يرد على ان لا يمان في ليس هو مبق على اصل الدعاء فان في **قوله** اما انكم
 ان يكون الذي يقاه عنهم هو الصديق باللفظ ليس الركن وجد منهم هو الصديق باللفظ
 وفي **قوله** الصديق هو من قبل الكلام لانه يرجع الى قول العا صديقت او ما تقوم
 مقامه ولهذا اذا اطلو لم يسمونه الى الا فها ما ذكرناه ومعلوم انما هذا حاله
 لا يكون الا باللسان وقلوب فاذا وجد منهم ذلك وبقي على عنهم الا بان سببه وقل
 وبعد فانه اذا كان العوا ووجد صرعه الى ما بعقله اهل اللغة ويعرفونه وهم لا
 يعلموا الصديق باللفظ واما بعقله بالقول المخصوص لانه احد اقسام الخمر عندهم
قوله عا ذلك قول الله تعالى وما يوفى الصديق الا وهو من يكون جمع بغيره لا
 منهم يمان والسرير ولا يدرى بغيره ان الذي يقاه هو الصديق وهذا يرد على ان لا يمان ليس
 هو الصديق لن المومن من مشرك بالانفاق **قوله** على ذلك قول الله تعالى اما
 المومنون الذين اذكراه وجنت ولهم اجر عظيم واذكراه عندهم اياه را ايهما واما
 ربهم يوكلون في حال على من صفا بهم بالنسب صديق وجوده بعدا وبوكلاهم عليه
 وهذا يرد على ان لا يمان ليس هو صديق الصديق لاسما ووزا جلت الخطاب اما هو صديق
 الحكم عن عا ما دخلت عليه كما ان القابل اذا قال يا العالم بغيره ليس في منزله
 ومن ذلك قوله تعالى اما الله فاحر فكان حقيقه في هذا المعنى وان حار ان
 سعمل في غيره ليس ذلك على وجه الحار دون الحقيقه **قوله** على ذلك انه لو كان
 قولنا مومن معنى على اصل التوضع لوجب ان يكون حاروه بطريقه الاسفا ولا في النقل
 اللغة واحراو بطريق الاسفا فاستد من وقوعه فيها انه كان في حار حراوه على
 الا كما اذا حصل منه صديق يصر في كاره وهذا يصر ان حوان اذا اطلو من غير قريته
 بغيرهم من ردا صديق كل في وجود وصف اليهود بانه مومن لا مومن واما بعد
 وليس من سببه علم وكذلك التصديق وعرف من ان عا ولا سببه انه لا يكون في

السبحان بالفضل لو كان من الدنيا لوجب في يارثك ركني الحقان بوصف ماله فافض الدنيا لانه قد ترك
 بعضه ولا يسميه انه لا يحور وصفه بل يقال فيه انه كامل الدنيا والايمان وكذا في النوازل
 لا حصر لها فان احدا لا يدرك شيئا منها فلو كان من الدنيا لوجب في يارثك ركني الحقان بوصف ماله فافض الدنيا لانه قد ترك
 كان من الدنيا لعلهم وهما طاهران لا يظلمان **والجواب** ان هذا سطر على اصلها بفعل الضمان
 فان تركها من الدنيا ولا يلزم في اعلها ان يكون بعض الدنيا هو كامله وتعد بان النوازل من
 الطاعات ومع ذلك لا يحور ان يقال ان الدنيا علم انهم ينعصوا الطاعات وكذا في غيرهم من المكلولين
 حرات اجابوا به هو جواب من قال باذكاره وكذا في ماله لا يشبهه عندنا ان الله تعالى ترك كل
 ما لم يرب لم لا يلزم ان يوصف ما تركها ماله لم يربيم ما كلفه الله تعالى فعله ولا وجه الا بالخطا
 عند السامع ونعبر فان ذلك انما الخطا طلاقه الله وهو الخطا من حيث ان السامع لا يطالبه بوزان
 ركن يافض الايمان ترك واجب او فعل مع على حد يسمي عليه العقاب وما اوردتم الخطا وجب بحسب مقتضى
 قدرنا الله لا يربم الخطا فانه سوء احراوه مالم يمنع منه مانع دونه مثل ما قلناه لا يحور ان
 ما لا ينافي الاخر ترك النوازل ماله فافض الدنيا والهوى وان كنا نعلم ان تركه في الفحور والنوازل من حله
 المزو والهوى **واما الكلام** في ان قولنا كما ويرد في السرعة فالرد يراد على ذلك انه لو كان
 ما باع اصل اللغة لوجب ان يمتن منه الا ان الله عز وجل طلاقه ما كان يتوهمه عندنا من اللغة
 ومعلوم خلافه ونعبر فانه محزى الان بطريقه الدنيا لا يفاق فلو كان باع اصل اللغة ما
 عقل منه البر عند طلاقه لانه لم يوضع الا بان الله عز وجل تركه وكان يجب ان يحور احراوه
 على الموضع مطلقا من دون ماله الله لا ينافي من ذلك اذا كان لم يترك ولا يشبهه انه لا يحور احراوه عليه
 ولا فرق بين الكفر والسرك في عتوب السرعة ولا ينافي في اللغة وانما قلناه انه لا فرق بينهما في السرعة فلا
 في الله تعالى اصل المسرك من حيث وجودهم سنا وقل كل كما هو سواء استوزر كما مع الله تعالى
 وترك ذلك قوله تعالى وان احدا من المسلمين اسما في فاحرة يسمع كلام الله فانه لا يسميه انه سنا
 كل كما هو ونظائر ذلك كثيرة **ومما قيل** من عطف الله تعالى المسلمين على الكفار
 في الدنيا ليرى من الدنيا من اهل الكتاب والمسلمين وهذا يقتضي ان اجدهما عتوا الاخر لانه
 لا يحور عطف النبي عليه في جميعه اللغة فلو ان اللفظ سنا اذا اختلف ما يرب كما في اصل

اللغة حار عطف احد هما على الاخر وعلى هذا عطف الله تعالى الدنيا على الصالحات على الدنيا لانه في
 قوله الا الدنيا من اموالهم الصالحات وان كان احدهما بعد فافضه الاخر لانه انما ساء ذلك لانه
 حرا في خطابه على طريقه اللغة في يقاظر القاب من ترك ما هنا ولهذا لا يمنع احدا من الامه من وصفه
 اليهود ما يسمون ان كانوا الاسود من ترك ما مع الله تعالى الا ان الله تعالى يربهم في رصفهم
 ما السرك **واما** قولنا ما في ماله لعبد عند اهل السرعة من بطون الكفر واطهر الاسلام وعلى هذا
 حرا في احوال المناصب على عهد الرسول علم واطلاوه هذا الاسم عليهم لانه ابطوا الكفر واطهروا
 الاسلام ولهذا قال تعالى ان المناصب في الدنيا لا تسفل من النار وهذا المثل الا بالانكسار فعملنا ان
 القاب عند الكفر **واما** قولنا فاستحق ان العتق عندهم ما كان يخرج على وجه الاضمان
 وكان القاسق فيخرج من رايه الله تعالى الى عراوته فافض نفسه السحابة الغاب في اجزاء
 ذلك عليه وكور احراوه هذه اللفظة على كل من اربط صبره وان كان كرها وعاهوا بالعلي والظاهر
 هم القاسقون الا ان كل كسر في سن كل من كسر على ما يربح ان ساء الله تعالى
واعلم ان قولنا كسر في عتوب السرعة بغلا محض فافضه احكامه على صيرت عام
 وحاضر كسب احلاف الكفار في انفسهم فلما العام محزوم المناصب والموازية والبراه والبر
 في مقام المسلمين وغير ذلك هذا عام لكل كما هو عام في اسماء علمهم اللام وان كان القاب
 لهو في بعض حكاية فان راي الكفار عندهم في مباحه والبرح مهم مباح دون رويهم فاما
 الحاضر هو كسب احلاف اصناف الكفر فان كان ذلك حار في صاحبه رطلا كان الام
 ومهم مراه من رايه من المسلمين على خلاف من اسماء علمهم السلام في قتل المراه واحلافهم
 عليهم اللام والعقها في ماله فان قيل المريدون في دارنا رويهم حرام الجرمين وان كان الحام
 حراما في ماله ومسه واعسام ماله اجمع وان كان الكفر يهودا او نصرا فانه كور قايهم في دارهم
 التي يغلبون فيها فان رضوا مسلمة الحزمة على منهم ومن يربهم والجار عليهم ومن يربهم واعسام
 ماله **واما الموضع الرابع** في الدلالة على عاقبه ما ذهبا الله وساء اها ذهب اليه
 المحلاف في اصل المسلك **اما** لاهم الله الحواشي من القاسق كافرا واعلم انهم لا يحولوا
 اما ان يصوره ماله كما هو على طريقه اللغة او على طريقه السرعة فان اردوا طريقه اللغة

في
 قوله
 كسر
 في
 عتوب
 السرعة

فقدنا ان هذه اللفظة كانت مرصوفة عندهم للفظه وهذا المعنى غير حاصل في حوالها
فانه ما عطاسيا ولا فعال انه عطى بعم الله تعالى في احوال ذلك عليه لن يعطيه الله سبحانه المراه
وليس كرها وهو موقوف في الفاسق فان ارادوا انه نوصف بانه كما في طريقه السريع ولا يخفى
اما ان سوا معنى هذه اللفظة فحقه من احكام الكفر والاسونها فان اطلقوها من دون ايات
معناها باطل لن السريع لم يضر بان هذه اللفظة كثرى حيث لايت هذه الاحكام وان قالوا ان
احكامها باطله بطل من وجوه احدها ان الله تعالى في سرعة اللعان بين الزوجين من ادرك الروح
وتخذه بالزنا ولو كان الفسق كرها لما كان سرورا عنهما وانما ذلك ان الله تعالى في سرعة ذلك
بما لا يرضى الفاسق من ذلك ولا خلاف به من الامة **واما** ان الله لو كان الفسق
كرها لما كان سرورا عنهما فلا بد من ان الجرم لا يبرأ من صورنا سقا لن الروح ان كان صادقا
فما زناه كانت فاسقه للزنا وان كان كاذبا كان سقا لاجل العرف واذا كان احدهما فاسقا
لان الله وجب ان يفسخ النكاح بينهما لانه لا خلاف ان الزنا يفسخ النكاح من الزوجين فكان يجب
ان لا يفسخ اللعان بينهما لانه لا يعارض بطلان الزوجية كما لا يعارض من الاحسن وهما مع الزنا مما زله
الاحسن وكان يجب ان لا يفسخ النكاح بينهما على المراجعة الى الحاكم والحوار ان النكاح كانت
بينهما مع ذلك الى ان يفسخ الحاكم بينهما فاعلمنا ان الفسق لا يكون كفرا في مبدء وصورها ان احدهما
اذا ارادوا الاحرافه لا خلاف ان النكاح مفسوخ بينهما وان لم يفسخه حاكم بل هو من مفسخه الله
في نفسه وهذا النوع ان الفسق ليس بركه وانما كان حبا في عقول الاجماع من الامة
على ان الجرم الزوجين اذا سرت الجرم اوردى او سرت ان يرفع النكاح بينهما لن هذا الفضل حسد داخل
في قلبه ما انفق عليه الاجماع من الزنا تنب لفسخ النكاح فاعلمنا ان الامة على مجمعة على فسخ
النكاح بينهما مع ما يدناه علمنا ان الفسق ليس بركه **واما** انه يدرى ان الكفر اذا كان
عنه وجه الزنا يوجب الفسخ لقوله تعالى الله عليه واليه ترجعون فاعلمنا ان كرها من
الاجماع ونعت من ادراكها على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله فوسر الجرم والعرف والزنا فاقام
باب السلام للجرم وعلمهم ولم يجرى سلطان النكاح بينهم ومن انما هم في الاجماع ان الاجماع قد
استقرت النكاح على ان هذه المعاني ليس كرها ولا حر احكام البغاه واسهر الاجماع من

النكاح بل جرم من جهة الجوارح على ان الباع ليس كرها ولا حر احكام البغاه واسهر الاجماع من
له به ومن ان لا يكون له فيه في الاحراف على ان جرم فاحر عليه مع البغاه ومنع من الاحراف عليه
اللام مع بعدتها وكذا الكلام في اساع مدرهم وظهر احكام البغاه عنه عليه السلام على
وجه كان هو الاصل منها لجمع اهل الاسلام وادبه النكاح على ما فعل بل كان عوهم بل كسرا
من ذلك رحمه الله عليهم واذ ارجعت الى القرآن فاعلمه عرفت ابطا ايا قالوا فضلا وذلك
ان الله تعالى امر بقطع من السارق ونزله والسارق والسارية فاطعوا ابركها ولم يامر بصله وكذلك
امر بجلد الرائي اذ لم يكن محصنا وقت وجوب رجمه بالنكاح اذ كان محصنا وكذلك جلد العبد
وبسببه ولهم في ذلك من على انهما ولا لسور كفار لانهم لو كانوا كفارا وجب ان يحكموا
مردهم وهذا يقتضي خروجهم ومسل ما قلناه بطل ما ذهب اليه الحسن البصري من ان الفاسق منافق
وذلك لانه درست ان البغاه كفور على هذا قال تعالى المنا ومن في الرزق الاسفل من البار وهو لا
سلح الى هذا الحد الا وهو كفور ودرست ان احكام الكفار متبذره عن الفاسق وعبدوا المنا في
من اظهر الاسلام واطن الكفر وليس هذه حال سائر الجرم والرائي ومن حررهما فاهم عن منطقتين
للكم بوجه انه ليس من اجل بالديانات ومن هذه الاعمال التي هي الفسق ياف والماحوري
فما لنا في فحور ان يرفع من العاقل وان كان عالما بالعلم بها عن ملجى الى ترك الصالح والماحوري
ما حثاه فحور ان يرفع من العاقل وان كان عالما بالعلم بها عن ملجى الى ترك الصالح والماحوري
المرجية فما ذهبوا اليه من ان الفاسق مؤمن فالذي يزل على بطلان قوله وجوه احدها انه درست
ان هذه اللفظة بعد المبدج والمصطلم على ما يدناه ويدلنا ان الفاسق غير مؤمن للمرج والمصطلم
من سبي البر والاهانه واللعن وغير ذلك بالاجماع فكيف يكون متحفا المبدج مع ذلك من
وصوفا ان الله تعالى اساعا المؤمن ونزله فدايا المؤمنين وقوله تعالى اما المؤمنون اخوه وقال صلى الله
والمؤمنون والمؤمنات بعضهم اولياء بعض وهذه الصفات كلها مفقودة عن الفاسق فانه لا اولاد
له فله وبدرنا انه محلي النار وذلك فانه لا يحرموا الله وقروا الى العبد بوقا مؤمن بالله
والنور الاخر وادون من جاد الله ورسوله ولو كانوا اباها وانما هم احوالهم او عسائرهم الاية مقتضى

بما من نفسه من العقاب بالنوبة ما دام مكافا وانما يكون كافرا اذا لم يفرغ من الامور والى هذه
حاله الفاسق ومن ذلك قوله تعالى وان جهنم لبحيطه بالكافرين واذا كانت محبطه بالفاسق وجب ان يكون
كافرا وهذا لا يعلو لم به لعل خاطبا بالانكشاف لا يمنع من احاطتها بهنهم ان يعلموا الحكم على
صفه الامم بغيرها ايها الانبياء ان القابل اذا لم يطبق بحيطه العلم بانه لا يسع ان يكون معهم
عنهم من العوام فكذلك ما هناك **ومر ذلك** قوله تعالى وانها النار التي اعذب للكافرين
وهذا لا يعلو لم به لعل كونها معده لم لا يمنع من كونها معده لهم كما اذا قبل الحق بعد الشرا
فان ذلك لا يمنع من كونه معدا للنار المفسدين ومن ذلك قوله تعالى يوم يسفر وجوه وصور وجوه
فاما الذين اسودت وجوههم اكلهم اكلهم بعد ان كبروا وللجواب ان هذا لا يمنع لم الاسد لانه لا يرد
من كثر بعد اياه وفي الكفار من كثر ثم فاذا اكل يدخل النار لانه لا يرد من كثر من كثر القابل
مسود الوجه في النار لانه لا يرد من كثر ثم فاذا اكل يدخل النار لانه لا يرد من كثر من كثر القابل
قوله تعالى هذا الذي حلفتم منكم كافرين ومنهم من لا يؤمنهم الى يومهم ولم يذكر بالما **والجواب**
ان ايات نوعين لا يراد على معنى بالث والعباد فانهم المحامي والاطفال واداء حرزهم من هذين
النوعين خارج عن الفاسق ايضا ومن ذلك قوله تعالى ومن جنت موازينه فاولئك الذين خسرنا
انفسهم وال بعد ذلك الم يكن اياهم في كبرهم وان كانوا في الواقع الم كلفوا في ذلك الفاسق
هم من جنت موازينه يحاين كون كافر **والجواب** ان الفاسق عن كثر ما به تعالى فكيف
ان يكون مراد من قوله تعالى فيكم بهان كذبونم ونعم فان الله تعالى ذكر صفات وهذا الصفات
نفي بالث لانه لا يعرض له في خطابه ولهذا ما به على قسم الحيوانات الى اسما من قوله تعالى والله جاف
وكل رايه من انفسهم من شئ على طئه ومنهم من شئ على رجلي ومنهم من شئ على اربع على الله ما شام قد
على انهم انفسا اسما من ذلك فدل على انه لا ينهم من انفسهم في ذلك توحيه ان الشئ لا يجوز ان يسا
عن انهم انفسا التي لا يراد على بقا عده بوجه ان القابل اذا لم يفرغ من الامور وبقا ان ذلك لا يرد
على انفسهم انهم انفسا التي لا يراد على بقا عده بوجه ان القابل اذا لم يفرغ من الامور وبقا ان ذلك لا يرد
ما

من استطاعه لا يكون ما مضى ولا يتصور في خطابه عن اهل اللغة وبعده انه تعالى من الكلف
عاجل من منهم من فعل موازينه كثره ثوابه وزيادته عما عابه ومنهم من جف موازينه من ان عابه على
ثوابه وان لا يكون له ثواب بواب اخلا فلما كان الفاسق **والجواب** من جف موازينه لم يسع ان يعط تعالى
مذكر بعض الجملة الاولى وهذا الكافر ذو الفاسق وليس انفسا من عاده كثره ما يدل على انه لا يعز
خطابه الا هو ولولا ذلك والواجب ان يكون الفاسق شافا الا هو مكذب ومعاوم حلاله
ومن ذلك قوله تعالى ومن كثر بعد ذلك قالوا لايت هم الفاسقون وهذا لا يناول موضع الجواب لانه
ان الكافر فاسق في ذلك هو معنى الله وانما الكلام في الفاسق كافر وهذا لا يناول الفاسق
ومر ذلك قوله تعالى والذين كفروا باماننا هم اصحاب النار ومن علمنا ان الفاسق من اقل
المشامه يجب ان يكون كاد **والجواب** ان الله تعالى اذا ذكر ان الذين كفروا هم اصحاب النار
وليس ذلك ان اهل المشامه هم الذين كفروا بامان الله وكبر ان يكون عنهم من اصحاب المشامه وان
لم يكن كافرا الا ان من كثر العايل اصحاب الجنة هم الموهوبون على ان الطفل ليس في الجنة وبغلي
من جهة الاعتراف والادمت اياهم الم عرفة بالله تعالى ويرسله على الله عليه وآله وبما جرى
مخبر في كبر الدماء يكون كافرا ولا عليه لكفره الا الله يترك واجبا في كل من يترك واجبا
ان يكون كافرا او يقولوا من ان الجهل ما به تعالى كفروا كذلك الكفر عليه وعلى رسوله اعلموا
ولا اعلمه لكفره الا الله مع في مثله في كل شيء **والجواب** ان ما ذكره دعوا محزون من ان الله
اما كفر في الصورة التي قالوا الا الله يترك واجبا او فعل ما لا دلالة على ذلك بل يرد ان الله مستراه
على ان ذلك كفر وهي عن رايه في سائر الواجبات التي يترك ولا في الصالح التي يفعل لم يترك ذلك كفا وقا
انصافا من ان الصلوة واجبه والمعرفة واجبه لم يترك لو خروا الصلوة كافر فذلك ما ركبها كذا
والجواب على انهم انفسا من انفسهم انهم انفسا من انفسهم انهم انفسا من انفسهم انهم انفسا من انفسهم
وهي انهم انفسا من انفسهم انهم انفسا من انفسهم انهم انفسا من انفسهم انهم انفسا من انفسهم
وليس الله يتركها ما لا لو كان الفاسق عن كثر لوجبات مستله دارسوا انهم انفسا من انفسهم
ذا علمنا انه لا يراد من كونهم انفسا من انفسهم انهم انفسا من انفسهم انهم انفسا من انفسهم
من علمنا من انفسا من انفسهم انهم انفسا من انفسهم انهم انفسا من انفسهم انهم انفسا من انفسهم

[illegible]

اذا اريد على ما علم كونه كذا فاذكره من المال بالحيه فانه ليس بنظرنا بل ان اذاله ليدفع
 صراعا على من يقع غايه ولا يربط حصوله فوصف انه لو كان في البحر الف دينار فانه يجوز
 ان يدخل به طمعا في حبيل هذا النفع ويدخل ان يكون معه الدراهم التي اذا سقطت ازال ضررها
 وهذه حاله الفاسق فانه يعلم ان التوبه نحو التوبه التي يعاقبها فاذا استمرت بموته الى الصبح لم يقع
 ارفع منه وطمع في اذاله العقاب بالديه او بان يكون من حيا يعفد الله تعالى بعضا من المات
 فلم يلزم ما قاله به **فانها** قوله تعالى ان المنافقين هم الفاسقون وقد انقضت ان الفاسق منافق
 والحوار انه لا خلاف ان المنافق فاسق لغير الفسق ومن اما الدر المنته عن استحقاق العقاب وهذا
 المعنى فام في قولنا في حق المنافق حار وصفه فانه فاسق كما حار وصفه فاسق ولم يلزم ان يكون
 كل فاسق كافرا كما حار وصفه كافر بالعلم في قوله تعالى لا تاتوا الا بالحق ثم الطامون لم يوجب ان
 يكون كل طامك كافرا **فصل** واما ما حكى عن بعض اليربى ان الفاسق كافر بعمه فهو
 في عبارته وذلك لانهم جعلوا هذه الطاعات بمنزله من الاراء على علمه لانها شبه السحر
 حيث انه لا امر يسفها اصول المع وبيع فاضاعا وجهه العظيم فاشبهت السحر ويدخل في الاله
 عليه السلام ما لا يعرفه عباره قال لا يكون عدما كونه اخرها محرم السحر في هذه الصوره
 لكونها معبد لعظيم المع شتمه وهذا لا مانع منه من جهة المعنى لاننا قد سألنا كبر قد
 نقل من معناه الذي وضع له الى من يحرم الحرام مخصوصه من الحاح الفعل ومحرم المناجحه والمرايه
 وغيرهما وحديثنا هذا ينفي ان هذه الفقيه ما يكون مضرا وفاركون به لانه اذا كان
 مركزا كسحر يوجب ان يكون المحرم موصوفا به فذكر المعه وجب ايضا في ترك الصغر ان يكون
 واركة موصوفا ايضا به كسر المعه وهذا ينفي ان يطلو على الانا عالم الهم كمنوا المعه فافهم
 من الاله ناسر وهذا ظاهر المسناد **ومى** ان اجراء بوجه الخطا وذلك لاجز اطلاقه ونسب
 واطلاق هذه اللفظه بوجه الخطا وهو ان يوافق حرم عليه محرم مناجحه ومرايه وبعد فالما
 اوجه الخطا اما لا يجوز اجراءه محروما عن يديه فافهم انه محرم اجراءه في كل محروم
 فافهم كمنوا بعد الله تعالى معلوم حلاله **واما الموضع السادس**

به الوجه واسطاده وقد تعالوا في قولهم ان الفاسق موصوف بالارواح الايمان عار عن ذلك
 وكان مقصدا لفعال الواجبات والحق المسمى بوجوب الوصف افعال الله تعالى بالايمان كما يوصف به
 افعالنا بالارواح ومعنا وراه لا يحرق وصفها بذلك فلا بد ان يكون معناه واحدا الى التصديق لا الى امر
 غيره ولهذا فان هذا المعنى لم يغلح حقه فيما صح وصفه بذلك والحوار ان قولنا انما لا يحرق
 على الافعال صحت انها واجبه بغير من حيث انها مسمى بها الواجب في هذا الحرق على المذكور منها مسمى
 لا يحرق على الواجب وان كان الواجبات التي يوصف بها الله تعالى لا يدخلها في اسمها والارواح لا يحرق
 ما في الايمان وتحرق في قولنا كثر فانه لما افاض اسمها والصفاء لا يجب اذا مدروا معناه من الله تعالى
 في المكلف ان يوصف بانه كثر لانه لا يسمى عليه الصفاء بغير الحرق الفظة الايمان على الفعل هو قولنا
 على ان يكون له صفه زائدة على حسنة شرط ان يكون له مبدل في اسمها والواجب لا يوضع في الحرق الفظة ان
 يكون موقفا على الشرط فان قولنا امر وان كان لا يحرق على القول الا اذا وردت بغيره انفعال فانه لا بد من
 اعتبار الوجود وتلك الدعاء والسؤال وما سبه ذلك في وصفه وانما والوجه بل في قوله في الترتيب
 وذلك لانه قد ثبت انه كثر احراقها على الافعال الواجبه بل لا يحرق انفعال الواجب ان يوصف فعله بذلك
 وليس الايمان كثره من افعاله الاسمي والواجب **ومر ذلك** قوله في ذلك ان الايمان والدين لا يكون
 ان يكون مختلفا ولا يشبهه ان هذه محله في سائر الاعمال علم فلم يحرق ان يكون هو الايمان والدين لا يحرق
 ان يكون هو الايمان ووجه حمله صفة الى ما لا يكون مختلفا منها وهو المصنف والعبارة اذا كان الايمان
 عبارة عن هذه الافعال معلوم انه يدخل فيها الزيادة والقصا فوجب ان يكون الايمان بعض المكلفين
 اريد من ايمان غيره والحوار ان اطلاق الاصطلاح على الايمان والدين يوجب الخطا فيجب حمله
 من غير ان المراد به ما يقوله خارجا واما الراهم ان يدخل الزيادة والقصا فذلك هو ما يقوله في
 معنى الاربعة **ومر ذلك** قوله لو كان الدين والايمان عبارة عن الواجبات وغيرهما من الطاعات
 لوجب ان يقال في ذلك الصلوة انه مارك للدين والملة من الايمان والدين عندكم واجد والحوار ان
 فيناطه وانما في سائر الافعال اماراتها وانما سائر العمل منها فاذا كان الفاسق يترك الصلوة
 فيكون له الايمان فيكون له الله فيكون له كثر ذلك لا يكون ان يقال انه مارك للدين وانما
 فيناطه مارك لبعضه ما ان يوصف بامني عن تركه للجملة مع انه مدعو بالتوحيد والعبد

يوصف الوعد والوعد زمام سائر ما يجب عليه وترك ما يمتنع منه وانما ترك الصلوة فقط فكيف يقال
 ما به مارك للدين واحلف السجين في قايده قولنا ملة فقال ابو علي الملة ما من به قوم من الاعمال
 التي يترتب عنها واجبه موصوف ذلك بانه ملة لهم وحكي عنه في اطلاق العوايا مارك الملة انه يعنى
 الكفر في عمل الملة على هذا المذهب ما كلفه تركه وقال البرهان في الملة انها والايمان والدين في الا
 سلام سواها على الملة فقد صارت هذه اللفظة في العرف بهذا كلف الميركة فلم يلزم ما قالوه
ومر ذلك ان فاعله يعنى ان يكون الفاسق على ملتين محتملتين المستكة ما هو مستحق والارواح
 ذلك هو كونه داما ما من محتملتين ذنبه في الحصة واحدة **ومر ذلك** ما يعلو وانما
 لو كانت الصلوة من الدين والايمان لوجب بمن عرصة خلاه ما يستدعيها ان يقال انه قد طهره وانما
 ويستدعيها صلاته وطلبت ويلزم ان يقال الزينة استناف الدين والايمان كما حال الزينة استناف
 الصلوة والحوار ان ما قالوه عبارة لا طائل تحتها واذا كانت فاعله محله فوجب الاجماع الى المعنى
 وترك ما هو من الخطا وتجاوز بتركه ان يقول فاعله اذا كان الليل مطالما حار وصفحه الله ما بها مطالما
 واذا انقضى الليل فاعله الله المكسوف فاما ان ذلك لا يلزم منه محال وانما لا يحرق اطلاقه لانها
 الخطا ووجب ان يقول في قوله ملة فاذا اصبغ المساء الى الصلوة والمراد به انما لم يستكمل مطالما
 التي يجب ان يقع عليها مع ذلك وجوب استنائها وهو الاثني عشر الزم والاستحفا وليس المكلف لم
 بفعل معنى اذا خلا عما طهر الطهارة من الحدث بعد ذلك واذا اصبغ البطلان الى الدين والايمان فانه
 بعد الزم وانما يلزمه من اجول الدين لم يات به على الحد الذي يجب وقولنا استناف اسلام لا يحرق يحرق
 قولنا استناف الصلوة فالاول بعددانه رجع الى الاسلام بعد كثره خلاف الثاني وابا مرسا انه
 قد لا يندرج من جهة اضلا ولم يزل ما قالوه في الزوال بقوا فانه يقال مستد في صلواته والافعال مستد
 ونحوه وان كان من الزوال الهواد **ومر ذلك** انما انما والوا ان الله تعالى عطف في القرآن التماس
 الصلوة على الايمان في الاعمال احدى ما ليس هو الاخر وذلك طاهر في قوله تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل
 صالحا وقوله الاضرب وامن وعمل صالحا وقوله امن وعمل صالحا **والحوار** انه يجوز
 عطف احدى الاعمال على الاخر وان كان احدى ما هو الاخر او منه على طرفه النقيض العظيم او النقيض كما

سائر المعجزات من ربي وحيه وحجها
 وحيه من السما والارض والذين آمنوا بالله

فانما من كان عذرا لله وملايكة ورسله وحزبل ومنجايل معطف خزبل على كمال على
 الملكة وهما منهم وقال تعالى حافظوا على الصلوة والصلة الوسطا وهي من حمله الصلوة فكذلك
 حوز عطف الاعمال الصالحة على الامان وان كانت منه ولعلم ان قولنا امن بالله او هو مؤمن بالله
 يفارق قولنا مؤمن مطلقا وفكك الله اذا اضيف الى الله تعالى كالمراية الصدر واذا اطلق المراه
 به فعل الواجبات وركز المعاني واحلها في القاس هل يجوز ان يوصف بانه مؤمن على طريقه
 الفساد لا فعال ابو العاسم ثم لا يجوز ان يوصف بانه مؤمن بالله لان الله تعالى قال ويؤمنون بالله
 ليس كذلك وقال عز وجل يجوز ان يوصف بانه مؤمن بالله لان هذه اللفظة اذا اضيف الى الله تعالى كانت
 مقيدة للصدر وهو المعنى فام في قولنا شئ في احر هذه العيان في حقه

فان الكلام في الكفر والمنع من علم الكلام من قهر

الباب مع في عشرة مواضع احدها الكلام في منه العياح واماها ان الكلام في الطريق الى
 الكفر والمنع من العلم والى ان الله هل يجوز سب كبر وفنق لا دليل عليها ام لا ولا رايها
 الكلام في الباب ولا يمنع من الاكفار وبفضل الخلاف في ذلك وما سمعنا به وحاشا في الكفر
 عونا في ان يفعل وان لا يفعل واما ان الكلام في بعض ما هو كفر وما لا يستحق سابعها الكلام في
 احكام الكفار في حكم الساد في كفر الكافر وحكم العزم على الكفر واولاهما اختلف في كونه كبرا
 واماها الكلام في احكام الكفار واسعها في المشيئة والى عاشرها الكلام في الدور وما يتعلق
 بها اما الموضع الاول فاعلم ان غرضنا من هذا العياح قسمها تحت استحقاق العقاب عليها
 وبدينا انها مشتركة في استحقاق العقاب عليها والاصل في العقاب فمنه ما يختص بانه الى اداعله
 ومنه ما لا يختص بالركن كمن هو ما كان يشبه كثيرا والى ذلك لا كبر ما كان صغيرا وهو ما يكون عقابه
 دون يواب فاعلم ان ما مثل الفواقه والمعافى سفسم الى كبر ومنه من والى كبر على من كبر و
 ولا انشأ لها والعقل جورد الى كله ولا يقطع على عمل منه على العيش في ذلك حالته هذه الجمله
 الحاريج وهم عا اذنا ومنهم من فعل المعافى كالكفر ومنهم من سبى الضعاف ومنهم من سبى
 الايمان لم يراعوا ذلك جعله كبراد واحشوا انصافهم من جعل ذلك كبرا سركا ومنهم
 من اذنا ان يمتد ومنهم من فعل المعافى كبريه الاعتراف والدليل على انصاف المعافى انما ذكرناه
 قول الله تعالى وكن الحكم الكفر والمنع والاعتصان فمعمل على المعافى انواعا لله حيث

عطف بعضا على بعض والاراد من هذا العياح ان هو صغير بل الى الكفر ان يعطف على نفسه فان قيل
 انه لا يصح الحكم العقل بالعصيان على ايمان الصغير بل عن كبر ان الالف واللام اذا دخلتا على الجمع انصافا
 ستعراو في اربع ذلك الكفر والمنع من ذلك وان انصاف الاسعراق حقيقه فان ما قلناه من انصاف
 البعاض من العطف والمعطوف حقيقه ايضا في حمله على الحاريج بقدر انصاف الاسعراق لما قلناه

فان قيل لم يخلو على المراد به البعض وهو الحاريج في من ان يحلوه على الجمله الاولى وان كان

انصافا ان هذا الحاريج المذكور ملناه عليه من كونه معلوما بالعض افرسان الاكبره الكلام ان الله
 لم يعطف على نفسه وبراع على ما قلناه قوله تعالى ان عمنوا اجلنا ما سنور عنه كفر عنكم سنا ديم ووجه
 دلالة الابه عا ما ذكرناه ان الله تعالى احبنا ما بان احسن الجانز كمرغا الثبات ويدل على ان السالكين
 سرطا في نفسه فبحر ان يكون الباء عن الباء حتى يصح ان يكون كبر فها مشروطا بحسب الكبار
 لئلا يشرط عن الشرط وور على ذلك ان الدلالة على الجانز لا يجوز على الاضا علم ودر
 السمع على انها وقعت منهم معافى عن قوله تعالى وعصى ادم به فبها ووقله حاكما عنه رنا طلمنا انصافا
 وان لم يهزلنا ورحمنا لم يكون من الكفر وقال تعالى ما كان من عليه لا اله الا الله سبحانه وتعالى
 الطالمين وقوله لرسول الله صلى الله عليه عفا الله عنكم اذ لم يوقله لعنه الله ما بعد من انك
 وما احو الى عز ذلك فاذا انت ان المعافى قد وقعت منهم بلا بد من كونها صغارا لانها لو لم تكن صغارا كانت

وهي من صغرهم

كانت زودا من ان الجانز لا يجوز ان يقع منهم حال وهو من صغرهم
 ح لا يقع من غيرهم او كبر وموعها من غيرهم فليسا بل يجوز ان يقع من غيرهم ويكون صغارا وذلك لانها
 اما كانت صغارا اذا وقعت من الاضا علم لانها مع وعافاها بليل في حجب نواهم والسمع ان يكون
 عفاها دون ادم من الوار لانه كوزان كبروا بعزهم حتى يورثي كبرها
 اذ اوعدت من غيرهم وعفاها ان كبروا خطا بعام لجميع المخلقين فلو ان الصغار قدور ان يقع من غيرهم
 والام يقع ان يوجه اليهم الخطاب لانه لا بعد نعا بالامش وبنوعه ليس ذلك يكون عسا واعلم ان الكفر
 حبا بلع عفاها مبلغا عظيما فيكون كبروا كبر الفتن حجب ان يورث عفاها هو صغاره
 وان كان لا بد ان يورث عفاها كبروا كبر الضعاف من بعض عفاها ايضا والسمع ان يورث عفاها
 الكفر في نفسه حتى يكون عفاها بعضه اعطى من عفاها البعض الاخر كما علم ان حاريج الصالحين

الذين

فبحسب فمنازعتها في كونه دليلا مفضوحا به ان يجوز وقوع الكفر به وهذه عليه معلومة
 تستدل على وجوب البراهين ما دله الفصول من ذنوبه وسرع وبمخران يستدل على صحة ما ذكره
 م بابه من ان الله روجه نوحها من احبها الى الاحياء والافعال من الصالحات على روجه
 لا العباد من الان تمت الامانة واستعمل اليه في الكفر لانه لم يقع منهم لفظ حتى يصور منه العموم
 انما انما لا يجوز خصه بالامر لانه وبمخران يحاط به من ذلك كونه وان لم يقل عنهم لفظ عام
 معنى الا انه قد يقل معنى العموم وذلك لان ما بعد علمنا من حاله وجوب الرجوع الى العباد في كل
 حال لم يترك استعمال العباد من اجل انهم لا ينفصل عنها ولم يتناول الاحياء فاسا في
 حكم معنى مضافا الى العباد من حمله فهو وان لم يقل عنهم لفظ عام معنى فانه قد يقل
 ما يقتضيه المعنى ولو لا هذا والاوجب اذا حثت حارة لم يترك استعمال العباد فيها
 تعللها بالاحياء لم يقع على لفظ مدخله من الحارة فكما ان هذا لا يصح كذلك ما حثت فيه
الوجه الثاني ان الكفر لا يكون كفرا لا استحقاق صاحبه العقاب العظيم وهو الا
 يكون الا بوقوعه فمما روجه لعظم العقاب لا يربطه الى حقيقة ما لم يقع العباد لانه لا يصح
 الامانة الى علة مبنية على قول المستدل في وجوبه في مرتبة فلو لم ان حكم فيه حكم اصله
 وبمخران يحاط عن ذلك ما يقال ان الكلام موقوف بما اذا امكن ان يكون العمل معلوم
 مبنية فاذ لم يترك ذلك فانه لا يصح الا كفرا بالعامة ولا يشبهه ان العلة كوران
 يكون مبنية بوجه اما لعلمنا ان النص ملا من وصف الله تعالى بانه جاهل كغير علمنا
 انه العلة لكفره الا انه اضا والمقصود الى الله تعالى علمنا ان قول من قال انه تعالى من المبلغ بعض
 ان المقصود به تعالى وجب ان يقضى بكفره كما يقضى بكفره بالجهل وعلى الجملة وان العلة ان
 امكن العلم بها وجب ان يقع العباد بها والاملا والالحال المستبين على عرفنا ذكرناه فانه لم
 يد الله الكتاب والسنة والاحياء والعباد من السمع المعلوم ولهذا لو قال تعالى ويد فاستحقاقا لاسم
 عيسى وراهم فاما اذا علمنا ان عيسى من عيسى وراهم وجب ان حكم بعتقه ايضا ولو لا ذلك والا
 بالحسن فانه تعالى ان يعلم نفسه عما ذكره وكذا اذا علمنا ان عيسى من عيسى وراهم
 فانه يجوز ان يكون له في حقه علة الاولى فهذا هو الطريق الى الاكفار والمعتب بهم
واما الموضع الثالث وهو انه هل يجوز ان يكونها كفرا لا دليل عليه وكذلك

الفصول لا اما الكفر من جهة هو وشروحا وجههم الله الى انه لا يجوز ان يكونها كفرا
 لا دليل عليه وذهب السند من ان الله من ان الله روجه والسمع ان يرسد الى انه يجوز كونه
 لا دليل عليه **والدليل** الاول انه لو حار من كونه لا دليل عليه لا يري الى كونه
 ما لا يعلم ويكلف ما لا يعلم مع والله تعالى لا يفعل العبد وانما قلنا انه لو حار من كونه
 لا دليل عليه لا اذا الى كونه ما لا يعلم فليس الله تعالى قد بعدنا ما احكام على الكفار عواطف
 قلوبهم وحرم مناحيهم وصواتهم وروافدهم في مقام التمسك الى غير ذلك من الاحكام ولو لم يجعل
 لنا طريقا الى معرفته ما هو كمن يحرم هذه الاحكام على صاحبها لا يري الى كونه ما لا يعلم
 قد سألنا كليف ما لا يعلم مع وان الله تعالى لا يفعل العبد **فان** المستدل قد رفع الحرج
 ما هو كمن يحرمه فادار احاد ان يكونها كفرا لا طريق الى العلم بوجوبه ما المانع من كون كونه
 لا طريق الى العلم بكونه كفرا **فان** العرق من الامر من طاهر فذلك انه اذا سئل ما العلم
 يكون الفعل كذا في نفسه فان بعدنا ما احكام على كونه مع لعلنا به من جهة مني حصل
 ذلك لزمنا احكام هذه الاحكام والافلا خلاف ما اذا لم نعلم رلاه عما كونه كونه فانه اذا وجد
 وطهرنا ذلك لم يترك ان يحرم على صاحبه حكم اقلا منور الى كليف ما لا يعلم خلا والاول
 وبكفه العرق اما عن معد من احكام الاحكام الاعم العلم فاذا علمنا ان الفعل كفرا فقد
 صرنا على الضقة التي اذا طهرنا احكام الاحكام وكذا اذا لم نعلم من حاله انه كونه فانه لا يكون
 مؤثرا لا دليل عليه **واما** ان هذا الذي ذكره العلماء مستمرا للحال اما ما استمر
 التكليف الا ان ما لم يرضنا ان الله تعالى لم يرضنا ما احكام على الكفار ان لا يعلم
 اخلا حالنا فان من الحار من كونه لا دليل عليه لانه اذا كان المانع من كون كونه لا دليل عليه ليس
 الا ما يرد الى الاحكام التي لم نرضنا احكامها فمما رضى ان يرفع التكليف بها فانه يجوز والحال انه
 مؤثرا كونه لا دليل عليه **واما** الكلام في انه هل يجوز مؤثرا لا دليل عليه ام لا فالصحيح
 انه يجوز مؤثرا لا دليل عليه كونه مؤثرا لا يورى الى حال كما مرنا ومضى في اليتيم
 قد ثبت ان احكاما متعديا احكاما على القاسق وكشف كونه مؤثرا لا دليل عليه قلنا
 ان كونه على العموم من نظرها هو كونه ما لا يورى الى كونه من انواع الفسق هو ما يورى الى كونه
 اما ما لا يورى الى كونه ما لا يورى الى كونه ما لا يورى الى كونه ما لا يورى الى كونه

في جميع ما هو مشهور **فان قيل** السر في ذلك انه يحتمل ان العاقل على العجز وعجز طارده
 فيها اخرى ذلك محرم الاحكام التي ذكرتها في خواصها **فان قيل** ان ذلك ليس
 فعله من دون الاساره الى العمل معان وفعل معان بل على طريق ان فعله كراهية سعي الزم
 اوار فعل كذا يجب معارضة فيكون ذلك محلا مسر وطاعا على اصل الامر طارده لا يتصور
 وبوجه على وجه يكون مسر نظام مع ملامه الاحوال **فان قيل** انه يجوز ان يزم من هو ياتي
 وان كان مستان من جماعه من المومنين فيكون ذلك من فعله كراهية وعاب عنا ما يرفعه
 مسر وطاعا لبقا على ملك المعصية وكذلك حال الكافر وانما ذكرناه من الاحكام هي صفات
 يكون مثيرا في نفسه لحرية عليه وهكذا اذا قيل ان النفس معلنة رد الشهوان وذلك ليس رد
 الشهوان عن مقتضاه على ما هو مشهور بل يجب رد الشهوان وان كان الساهر عرايا في شهوان العبد
 لسدوه والسرور لسرورته وشهوان رد الطنه فلم يجب لاحل رد الشهوان ان يعرفه على الدعوى
وبان ذلك انه لو كان يجوز ان يكون لها مقتضى لا دليل عليه لا ادى الى ان يكون له مقتضى
 ما لا يخفى الصغار لانه اذا علم افعال الكبار علم بعد ذلك افعال الصغار فاذا علم انه لا يصرح
 في فعلها مع سده سهونه لها كان هكذا في افعالها مع سده سهونه لها كان هكذا في افعالها
فان قيل ان الاعراض في العلم بانه وان كان لا يورثها في افعاله فله بوابه
 فاما من السيرة منه فلا يكون معرا **فان قيل** ان السر من الهوان للموجب العبدية في
 حله السيرة العاجلة لاسما وهو يعلم انه يصلح الاجرة الى كل ما يقتضيه وكطريقه الى
 وهذا معلوم لنا فوجب ان يكون معرا ولا يسميه ان الاعراض بالحق في غير حسن ان يعرف
 افعال الكبار **واما الموضع الرابع** في افعالها وما لا يمتنع من الاكفار وتفصيل الخلاف
 في ذلك وما يصلح اعلم ان من ذهب الى ان الاعراض بالحق في غير حسن ان يعرف
 الما والاصل الصلة اذا **فان قيل** بالحق في غير حسن ان يعرف الما والاصل الصلة اذا
 في ذلك واختار الامام المصون بالله عظم وزعم عسدا انه انما يحتمل العبدية في الاحلاف
 اصول الزم محرم اخرى الاحلاف في مخرج الفقه واما ان يثبت الاحلاف من اهل الصلة دون
 الزم والاختار بعبدية التثنية واكثر روى عن هذا ما يشبهه من انواع الاحلاف لتوفيقه
 في ذلك ذهب بعضهم الى انه لا يمكن له من يثبت محله الاندراج لم ياول هذه الاعفادات
 في ذلك وقالوا من عن الكفر ومع ذلك انه ما ولا في الهوان من الاما المشابهة على موافقه

مذهبه لم يكن في الحال هذه حكمة حكم من جرد الهوان فضلا والى على ضجه ما ملناه
 ان الما والاصل لاجلها اما ان يكون نصيبا او محيطا ومحال ان يكون نصيبا وذلك لانه قد ثبت بالذ
 لاله ان اعفان جهل لانه لا يعلم ما هو به واذا كان جهلا بطل ان يكون صوابا وان يكون نصيبا
 وبعد ذلك من صور ان يكون اعفان السعي على وصف من صفات صوابا في اعفان من
 بعقدانه نفع لا يربط الصالح ولعنفان من بعقدانه من ربهها ومعلوم ان هوان الاعفان ان
 في منافيتها محرم اخرى اعفان من احدتها ما به نفع عالم والى ما به نفع جاهل في حال ذلك لا
 يجب ان يكون صوابا ككذلك حال الاول **واما** مساواة به من المروج والاصول كما به ما
 من حوجه احدها انه لا دليل على ذلك واد البر على ذلك دليل ان كراهية ليس ايات ما لا يطوق
 اليه مع ما في الجمالات وما يستلزم ان ذلك لو كان خاتما لوجب ان يجمع الاصول كما يجمع
 جميع المروج التي ليست عليها دالة فاطعة واذا تم جمع الاصول وجب في فرائض اليهود والنصارى
 وسائر المروج الحاخمة عن الملل ان يكون صوابا لما كانت مذاهب المنزجيه والى حربه صوابا
 وهذا لا فائدة لانه يعلم ضرورة من الزم كونه كعراق **وبان** ان ذلك المشكك في
 المروج لعدم البر لاله الفاطعة في المروج ومنها الى الامارات التي يقتضي الى غلب الطن
 موجب في المكلف ان يكون نصيبا مقتضى في ذلك في كل حال وفي الما والاصل فان الادله
 الفاطعة على صحة الصحيح منها وفساد الفاسد منه في كل مكلف لم يكن حكما حكما
 المروج **وراء** ان المروج من باب الاعمال ويجوز ان يحلف في حالها بالليل القام
 فكذلك الامان وذلك لانه يجوز ان يحلف على مكلف ما لا يجب على مكلف وفيه ما لا يقى
 من غيره بالنص فكذلك ما لا يورى الى اجتماع الشهي والامان الذي وجب على
 احد المكلفين ليس هو الذي في من الاخر بعينه ولا الذي لم يحلف عليه بخلاف الاصول فانها
 ليست من باب الاعمال بل هي اعتقادات فوجب اذا اجمع الشهي والامان ان يكون احدهما
 جهلا والجهل به ولا يحد صوابا عند كل عاقل **وحاشا** ان الاجماع قد انقصد
 عما كره بعض الما وله في كراهية على كراهية في كراهية ولو كان الاختلاف في الاصول
 بسبب الاختلاف في المروج لوجب ان لا يحد الاجماع على كراهية لانه لو روى الى ما يقتضيه
 دلة وذلك ليس الاجماع فيه مقطوع بها فاذا كان الما والاصل من اهل الفقه في
 الاصول صوابا ما فضل الاجماع وهذا حال من الما والاصل لا يجوز ان يكون مقتضى في ذلك

بكمضاي وجب ان يكون محليا لانه لا واسطه بينهما واذا كان خطا حازن صلح الى حلال الكفر
وبل عا ذلك ان ما ويل الى كبرى وغير ما الى كتاب كبرى محض ما ويل الكفار لما خرج عن الله
بل ذلك الملع لا ما بعد علم ان سبهم في باب الاشكال الكفر الى المشابهة فاذا لم يخرجهم
الما ويل عن الاكفار فكيف حال اهل القبلة وبل عا ذلك ان ما ويل الواح من الكفر
لوجبال الكفر السوي اذا نزلت طريقه الما ويل ان الله تعالى يورثه تعالى الله نور السموات
والارض والاحلاف في كفرة من الامه **و** بل عا ذلك ان الاحماع في عقود من الامه على الكفر
من استحل سركه من غيرهما من الحرمات ولم يفتصلوا من ان يكون فان ذلك اد اعفده عن
ما ويل وعنه ما ويل وبل عا ذلك ان الله لا خلاف في كفر اليهود وان فسدت كفر منهم ما رزوه
موسى علم فسدت كما لست ابراهم الما ويل كبرى محض ما ويل كبرى وعنه فاذا لم يخرجهم
من الكفر فكذلك ما ويل اهل القبلة **و** بل عا ذلك ان الما ويل اذا كان خطا كما بد منه ان
الذي حصل من الما ويل هو صمم جهل الى جهل ويد علم ان ذلك لا يخرج المعصية عن كونها معصية
وكذلك لا يخرجها عن كونها كفرا نوحى انها اما طاعت فيجبه الامر بوجع اليها والله
انما كانت من الامر بوجع اليها وما رجع اليها الامم محض حصول الما ويل واسفاه في كبر
مخرج عن الكفر كما لا يخرج عن باب القبح عما بد منه فوبق ذلك الما ويل لومع من الكفار
لمع من المفسين بل ذلك اولى اليه احف منه حكما واشبهه ان الما ويل العشق لا يمنع من
ولهذا العقد الاماع عا قال المفساه والحواج وان كانا قاطبا ولين من ان الما ويل عا رابع مما
ذكرناه **و** متى قيل السن فذكر علماء وكما به المنع ان نعم جهل الى جهل فخرج
اصرها عن كونه كفرا وان كان لولا الجهل الا ولا يخرج عن كونه كفرا وذلك بحواج اعتقاد
الحواج اباحة قبل المنسل فان ذلك لا يكون كفرا الا به انضم اليه اعتقاد اخر وهو انهم اعتقدوا
كفرهم والاول لم يعتقدوا ذلك بل اعتقدوا فيه الاسلام ككفر ككفر من فطر غير
ان الله تعالى قال لا تكفر بذلك اعتقادا بها امر به بل الله لو اعتقد انها غير امر به فظن بها
بغير لا كفروا بطائفة ذلك كونه وكل من يفتي ان الجهل يمنع من الاكفار والحواج ان ذلك
كفر ان رزوه علم انه قد رزوا عن عباد الايمان كفار بعبادتهم لها وان اعتقدوا استحقاقها لثبات
وان رزوه علم ان فتحها وكذا المكذب للرسول كفرا وان رزوه علم ان الله الجهل من رزوه واعتقاد

انه عن رضى وامله ذلك كونه لم كان المخالف ما رزوه كفرا الما ويل الى ما ذكرناه في حق
مزد الى ما ذكرناه ونحوه فان الجهل لا يكون عذرا الا اذا دلل دلاله على كونه عذرا فيما
ما ولله الدلالة على المعصية قضائه وما لم يتناول الدلالة لم يفتض به عذرا ولا يخرج
ذلك طريقه العباد الى الله معلومه ولسن فانها طه معلومه من كمال جمع بها
من ما ذكر الما ويل وما ذكره الساب لم يصح ما مله **و** نوحى اما انما قضيتا سقوط
الكفرة في المواضع التي ذكرها لعدم الدليل فيجب ان يكون الدليل هو المعصية فاذا قام على الكفر
في موضع قضيتا به وان كان الما ويل حاضرا ونحوه فان المخالف لا يحلوا اما ان يصح من
كفر الما ويل مع بقدر الدلالة على كفرة او مع قيام الدلالة على كفرة فان منع من كفره مع
الدلالة فذلك محال اليه لانها لو لم ير على كونه ذلالة ليجز الكفر وان منع مع وجود
الدلالة على كفرة فذلك مناقضه طاهر **و** بل عا ذلك ان الما ويل الى ذلك ما رزوه
عن النسخ خاسه عليه واله انه قال لا تكفروا اهل القبلة **و** الحواج ان هذا من الاجاد
لن الطين الا كبر على خلافه فلا يجوز قبوله لن الاكفار من باب الاعهاد لن ولا يجوز الرجوع
فيه الا الى الاله المصطوح بها ولعمري بل هو لوجب ان يكون محمولا على المراد ان اذا
فسدت محض الاسلام ومن كونه ليس كذلك **واما الموضع الخامس**
في ان الكفر يدخل عموم ما في العقل ولا يفعل با علم ان فذهب الحق هو من الحق فليس من الحق
والمعصية ومن طاعتهم ان الكفر يدخل افعال القلوب وافعال الجوارح وفي ان يفعل
وان لا يفعل **و** ذهب الخراساني الى انه لا يدخل افعال القلوب **و** بالاضد من ذلك
قول من يقول انه لا يدخل الا في افعال القلوب في الجوارح وحكي عن يوم رآهم جعلوا الكفر واقفا
ما فعل الجوارح وهو مذهب اصحاب المعارف وذلك لانهم لما تصوروا انها صرورته اخرجوها
عما سوا له التكليف ومصورا ان العبد من جهارة شي الا الا ان احوال افعال القلب وقال
بعضهم انه يدخل في افعال ولا يدخل في المروك وحكي عن يوم ان الكفر معصور على الاول
وهذا مذهب من يقول ان ما معصور على القول فيجعل الكفر ما يضاده **و** الذي يرد على
ما قاله اما بد من ان الكفر لا يكون كفرا لوضاحه فذا شق عقابا عظميا فاذا انقضى
فلا يشبهه انه محروك الاعتقاد والعزم والكراهه او غيرهما من افعال القلوب التي هي

وقعت عما زعمه ان ينحرف عليها العقاب العظيم فتكون قراؤك ذلك العلم من افعال
الخوارج فانه يجوز ان يقع عقاب بعضها مطلقا وكذا الكلام في الاحوال
بالواجب فانه يجوز ان يقع بعضه هذا المذهب فاذا كان كذلك لم يسمع ان يقع الكفر
بذلك كله كما وقع بعضه بمساقاة الكلام في اقامه الدلالة على ان الكفر يقع في نفسه
اجمع فاما في افعال العلويين فانه لا خلاف من الامة ان من سلك في الله تعالى او اعترف به
فانه يكون كافرا وكذا من اعتقد بطلان النبوة والعقاب وكذا فانه لا خلاف من الامة
في كونه من كذب الرسول عليم وهكذا الكلام في الاقوال فان الله تعالى قال المذهب هو الذي قالوا
ان الله مالت عليه فاعلوا الكفر على الهوى وليس لعابيل ان يقول ان المذهب هو الذي قالوا
لو اطلوه هذه العيان لم يكونوا كذلك اذ اطلقها سبوا لم يكونوا كذلك لئلا ينسبوا
مسمى من ذلك ما لا يجمع ذلك المذهب بل يقابل هذه اللفظة في لغة العرب والظاهر
وان يقول الاقوال اجمع الا انما يخرج ما دام عليه الدلالة واعلم ان من زعم ان ضرر
من الذين كفروا كل من زعم انهم كفروا لا يجمع الا انما يخرج ما دام عليه الدلالة واعلم ان من زعم ان ضرر
عاب كذا من عبد الاوثان ودار الرسول عليم واسحق في القرآن بان يضعه في الحاسد وارب
المساجد مسجلا لا يترك من دون شبهة احراز امر محرم الجوارح لمن ساعد المسلمين استيلا الا فان
ذلك ليس بغير الله اعني ان لا يستلذه نصارى شبهة وعبر ذلك من الافعال **واما**
الموضع السادس في تعيين ما هو كفر وما هو مشوقا علم او لا ان الذي ذكره
علما وان جميع الله تعالى ان جميع ما سئل عنه الكفار لا يعبروا وجه من اوجهها ما
سئل بالله تعالى من دابة وصفاته البانية والمسيحية وعدله وحكمه وفاتحه
ما سئل عنه واستحقاقه للعقاب وجب لا سئل عنه او سئل من قوله ضا الله عليه واله
اعتقاد سوية ومصره فاما جابه ومزبهه عن العظام فادالم يعرف المكلف ذلك او جهله
كان كافرا والصواب ان يظهر من المكلف ان يقول او يفعل او لا يفعل او لا يكون ذلك
في اعتقاد معرفه او سئل الخهل وان الكفر معلوم بالاني كما معلوم بالاول وما خرج عن هذين
التعريفين فان الكفار اسما طوبى له فاما الصواب الا اوله لاسيما ان من شك في الله تعالى
لوقفت منه يكون كافرا وكذا الموقوف في خروب العالم والقاطع عما يدره يكون

كافرا وكذا لو ان الله تعالى الاله عذضا فانه الذي وضع المصريح الطاهر بها في القرآن اما او
بغيره وكذا لو جهل استحقاقه للعقاب او شك في ذلك او انت سر كاله او نبي ان يكون حكما
او قضا يكونه كادبا في وعده ووعده او جهل رسوله عليم او قضى بكفره في شيء من اجاب عليه
اللام **واما** الضرب الثاني في الجديده تعالى باللسان واطهار بلسانه وما اشبه ذلك فان
ذلك يكون كفرا سواء طابقه الاعتقاد ام لم يطابقه وهذا اذا فعله باخاره من دون
اكراه ولا شهوة وكان عالما بمعنى كلامه **ومما** لو كان ذلك كفرا لما رجع اليه
للزم في الاعمال اذ اكرهه حاهلا بمعناه ما لم يسمع بعض احواله ذلك فاطلعه معتقدا انه
من مراحته تعالى ان يكون كافرا **فان** ان الكفار وان يقع الهوى في ذلك الا انما سطره
يكون عالما بمعناه في اللغة فاما اذا لم يعرف معنى اللفظة لجهله بالمواضع فان الكفار عنه
والا واسببه لفظ الكفر في هذه الصورة العنود والا فان زعموا شبهها والله لا يحكم لها عند
اهل السمع اذ اعلم انها صدرت من اهل العلم اهلها في صريح الطلاق هل يهمل الى
بنيه ام لا **ومما** يهل يكون اللفظ الذي ذكره كفرا ام لا يكونه دلاله على الكفر
الذي يهمل قلنا بل هو كفر لا امر يقع الله لا يكونه دليلا ولهذا الواضح خلاف ذلك في قلبه
فانه لا يسمع عند الامة من الكفار ولو لا ان الكفار معلوم باللفظ والالما وجب ان يحرى عليه
الا بعد العلم بما يهمل ومعلوم خلاف ذلك وليس يجب ان يحرى الالما فانه لا الحكم ما يكونه
اما على الفلح لانه لا يعلم وفروعه على الوجه الذي تتحقق مكانه اللواب ولهذا لا ينبغي المناق
اللواب وان حذفته اللفظ فاذا هزلت هذه الاله عدا الى ما ضمنه صريح الباب وهو بعد
ما هو كفر وما هو مشوقا وحسن كفره فضلا فضلا على الوجه الذي مر ان شاء الله تعالى بعد ان
يعتبر الكفر **فصل** الكفر على ضربين احدهما يعلم ما صطن من الدين وما ينسب الى العلم ما
من الدين فاما الذي يعلم ما صطن من الدين فان العلم الصوري يعنى عن صواب الدلالة على انه
كفر الا انما يعنى ما يكون معلوما بالاصطلاح من انواع الكفر فمن ذلك مراهة المجدد الذين
وكذلك الفلاسفة والباطنية والمطوفة واليهود والنصارى والبراهمة والسنية والمجوس
والصابئين ومن جرائعهم والاندلسيين ما كفروه هاولاى وان كان كفرا ما يعلم ما صطن
من الدين على ما نوصحه فاما المحجدين فلاهم يعبدون ديمو العالم ونبي القدر تعالى وكان

ذلك كثر الله ما علم ما مضى من الدين وهم سطلون كل ما سعى عاياه تعالى من النور والسراج ولا
يشبهه في كنهه من هذا حاله واما الملائكة الاسلاميون فكثير طاهر ايضا لا يشبه
بغيره من صفات الصانع عا الحذر الذي يعنفه المسكون بل يقولون له عليه وجهه والى العالم صدر عنه
عاجوه الوجود كصدور ما مخلوق عن العلة بوساطة كثرها وهذا كثر بالاضطرار من الدين
ويطلون النور على الوجه المعلوم ويكثرون البعث والصور والنور والعقاب واما
الباطنية فان منزههم من صفات المذهب الملائكة في العالم والباري تعالى وتعالى من الجهور الجهور والبه
والعضد العلماء واشتت اواويل تقيه المعالاف من رايهم عا الحكايه عنهم بالمتن قد مر
احدهما السابق والى الثاني وكذا مذهبهم مشهور ان الله تعالى لا يحور ان وصفه من
الصفات ولا شيا باسم من الانما لا يوصف مانه قادر ولا عالم ولا حي الى غير ذلك وسكر من النور
والعقاب والبعث والصور والطاهر عنهم اياحه كل محرم في السراج كحسب المحرم والربا
وما ليه ذلك من الحركات لانهم لما انكروا اصل ذلك وهو الصانع وجهه السراج فوضوا
بطلان الصريح وهو ارفع لما علم ما مضى من الدين ويصوم الكتاب الى احتمال الماويل ولا خلاف بين
الامة في كنه من رايها هو معلوم من الدين اورد صرحا من القرآن لا يحتمل ومن نظر في قصصهم حاضه
في ايام من حصل اللحد واني طاهر الحاشي المجد علم الكفر الذي لا يشك فيه باق مناه وقد صبروا
ذلك في كنه من رايها هو البلاء السابغ والحق كنههم لم يستد واما المطرفه
كفرهم بانكار كنه من صرح القرآن الذي لا يحتمل الماويل عواير الازدوار سال الصواعق ورعيهم
انها اذا وقعت في الموضع بانها تقع من غير قصد ولا اراد بل على وجه المصادفة وسكر من انواع الا
لام والاممات التي من لها الناري تعالى بعباد والطاهر المشهور من مذهبهم ان الله تعالى اجز الاصول
الله او الاربعه مرتب منها العالم من غير ان يحرب القدر تعالى سائر اجزائه عند صوره اوسول
احداث ما ليه عند حصوله سواء اضاف تركه من بعضهم بخواصول الاطعمه والبعث والمعجزات وقلب
الدين اخره وسائر العالم بالظرفه والربك والاحراج الله فيه حتما ولا عرضا وهذا ما علم ضرره
من الدين حازقه مانه لا يشبهه ان الله تعالى سولي بدين العالم في كل طرفه عن رايه عبد بعضهم يقولون
ان الله تعالى من العالم في كل طرفه عن رايه اهل الدين منهم المظهر على الحقيقة ما احاط به تعالى
عنهم حتما ولا عرضا لمن الدين هو المذبح والقلب الا عند الحقيقه ما احاط الله تعالى عنهم

حسما ولا عرضا لمن الدين هو المذبح والقلب هو المقلوب فعلى الحقيقة ما احاط الله تعالى بها بعد
الاصول والاضافه الاخره ذلك من راي الذي يعلم ما مضى من الدين وقد ذكر الامام المصنوع بالله
عليه السلام ان الذي يجد رايه من القرآن الصريحه التي لا يحتمل الماويل ايعاياه ويبيع ويلين ويترك
او انكر في تصانيفه وكذا الامام المتوكل على الله احمد بن محمد جمع منهم ومن جميع فرق الكفر
من غير اهل القبلة ومنهم من ذكر انبيا لقروا بها انما لم يقل بها احصى الزينه وذلك بوجد في تصانيفه
عليه السلام فلهذا عذر رايه في حمله من يعرف كفره بالاضطرار من الدين وهم يكفرون بعد ذلك
ما صنفوا من اعلامه كونه واما اليهود والنصارى وكثير من صرخ لانكارهم من الدين والرسول
عليه السلام وما حابه من السراج ويقولون النصارى بالسلط ويدعون على اهل كنه الدين والوالان الله
ما لثبته وقال تعالى لقد كفر الذين والوالان الله هو المسيح من مريم وكفر اليهود بآيهم ان عزرا بن
الله كما قال تعالى وقات اليهود عزرا بن الله وقال النصارى المسيح من الله واما الذين اظهروا
نكارهم النور وما مني عليهما من السراج ويصنع النور والعقاب وغير ذلك واما السق
ولا يسمون بانفع الله تعالى وانكارهم ما سعى على عاياه تعالى وحكمته من السراج والسراج وكذا ذلك
المحوش وكلها ولا يعلم كفرهم بالاضطرار من الدين الا انا ازلنا الله على ايمان ما كفرناه
ما يعلم بالاضطرار من الدين كنه المرفع على ذلك لا سيما في المطرفه والباطنيه لعنه الله فان
الفتنه لهم عظيمه عند كنه من الجهال بل انفسهم على بعض من رايه معرفه عالم حشرك فاحركهم
من الاحكام من الفصل والسنن على يد الامام المصنوع سلام الله عليه وعلى ابيه الطاهر من فصل
واعلم ان كنه من رايه من القرآن والقرآن المتقدمه كان السب
في كونها كفرانصنها الجهل بالله تعالى وكسبه من مكره ما نال يد كنه الكلام في ذلك واعلم ان
الجهل بالله تعالى معصرا لجهلها اعفا لا يقينه عز وعلا وانها عديم المعرفة به كنهه وكلامه
كفر فاما اهل الذي هو اعفا لا يقينه سمحه انه لا خلاف بين الامة في كونه كهرا وهرا وان كان
مسا عا الا عفا من ضرورات العباد وان دفع ما ن علمه وان جهلا ومنه المناظره ما يقدر
وعبر الله لا خلاف بين الامة في كفر من يوقف منه تعالى فاذا كفر الموثق والجاهل والوكي

وهذا ما سهر في جمع الاحوال الا انه يسمى منه الاول فان الذي ينظر فيها المستدل فان النظر الاساسي
 الامن شك وبعده فانه درست ان الجهل بالرسول صلى الله عليه وآله يكون كفرا او كذا
 الجهل بصدقه بما حابه فالجهل بالله بما احوزا من ان يكون كفرا او بعينه فانه درست ان كذا
 بالان يكون كفرا او لا وجه لكونه كفرا الا بصدقه بعينه في الاعتقاد المضيق بعينه
 ان يكون كفرا **فان قيل** ما هو لون من اعتقاده بعينه فكل توجه التكليف عليه باستمراريته
 الى ان ورد عليه التكليف بما اذا كان كفرا على قول من يقول بما الاعتقادات **فان قيل** ان كفرا
 لا يكون لهذا الاعتقاد وان كان سحارا بالكلية **فان قيل** لا يميز الجهل عن نفسه ولا حل انه لم
 يفعل المعصية ويكفر به الوجه الثاني عند من يرى ان الاعتقادات لا معنى ويكفر بصدقه الاعتقاد
 الذي هو للجهل بالاعتقاد وانما الجهل الذي هو اسفا العلم به بما فانه كفرا ايضا والربيل
 عما ذلك انه لا خلاف في ان الشك في العلم بغيره كاذب فلا عاوا اما ان كفرا لاجل الجهل الذي هو
 اسفا العلم او لاجل الشك والوقوف في حال ان كفرا لاجل الشك ليس المشكك لانه
 راجع الى كون من يثبت الشيء ويحكم بجهله ففانه اما ان كفرا للجهل الذي هو عدم المعرفة بالله
 على وجه فانه درست ان عدم العلم بالله تعالى يمنع من العلم بالسواك والسرار لانه اضل لها
 فمن لا يعلم الاضل سجيلا ان يعلم المزعج فانما يست ان الجهل بالله تعالى كذا يكون خاها لاهله المعارف
 فلا يسميه ان الاحلال بها كصحيح فاما منع منها ان يكون كفرا او لا **وحمل**
 اذا وجب في الشك ان يكون كفرا لاجل تركه المعصية فقد علمنا ان المصلحة عن عارف بالله
 على وجه ان يكون كافرا ايضا الاسترا كما فاما بوجوب الكفر فليس احصاء العلماء في المصلحة
 فقال ابو القاسم السجستاني في هذا الحجاج وهو على غير ما ذهب اليه قدس الله روحه وذهب كثير من
 الصنفين الى انه كافر وسدوا على ذلك ما عرفت بالله تعالى فاسم السالك قدسنا كونه
 في المصلحة ان يكون كافرا ومضى **فان قيل** لو كان كافرا لوجب احكام الكفار عليه كما
 في السالك وعنه **فان قيل** ان السمع يرضى بعباد احكام الاسلام بما ظهر منه ولها قال
 يعني ولا يقولون ان العلم بالاسلام ليس هو من اعوان عرض الحنوفه الدنيا والمعاد الاستسلام
 والاصلاح بغير ان هل الى ذلك **فان قيل** لا يقولوا بالاسلام بغير العلم بالاسلام واما ما عرفت



